سياسة الحكومة تجاه أزمة الخبز في القاهرة
(١٩٤١-١٩٤٣م)

إعداد

د / صلاح السيد عبد العال علام

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بقسم التاريخ - كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر - أسيوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التمهيد :

تعرضت مصر بين عامي ١٩٤١ – ١٩٤٣م لأزمة تموينية شديدة، تمثلت في نقص حاد في جميع أنواع الحبوب الغذائية، مما ترتب عليه شح و قلة الدقيق والخبز في الأسواق فيما عُرف بـ" أزمة الخبز" ، وقد تأثرت معظم المدن الكبرى بها, وكانت مدينة القاهرة من أكثر المدن تأثرًا بها، نظرًا لاعتماد المدينة في تموينها على الوارد من الأقاليم والخارج, ولوجود قطاع من جنود الجيش البريطاني بها، وقامت الحكومة(*) بالعمل على توفير القمح والدقيق لهذه المدينة معتمدة على بعض الإجراءات والتدابير الاستثنائية لتوفير هذا القدر, ولو على حساب بقية أنحاء القطر .

وقد ظهرت بوادر الأزمة في أواخر مايو ١٩٤١م، وبلغت ذروتها في يناير١٩٤٢م حيث ترتب على نقص الحبوب – كما ذكرنا – نقصًا في الدقيق والخبز المخصصين لتموين مدينة القاهرة حتى أن ثلاثة أرباع سكان القاهرة باتوا مهددين في رغيفهم اليومي، وتوالت شكاوى أصحاب المطاحن والمخابز وتجار الدقيق على السواء من قلة الوارد من الدقيق والقمح لسد احتياجات

(*) خلاف الفترة التي ظهرت فيها أزمة الخبز تعاقبت علي الحكومة المصرية أربع وزارات ,منها وزارتين ائتلافيتين وهما وزارة حسين سري الأولي (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ ـ ٣١ يوليه ١٩٤١) , ووزارة حسين سري الثانية (٣١ يوليه ١٩٤١ ـ ٤ فبراير ١٩٤٢) , ووزارتين وفديتين وهما وزارة مصطفي النحاس الخامسة (٤ فبراير ١٩٤٢ ـ ٢٦ مايو ١٩٤٢) , أما الوزارة الأخيرة التي عاصرت الأزمة فكانت وزارة مصطفي النحاس السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢ ـ ٨ أكتوبر ١٩٤٤) يونان لبيب رزق , تاريخ الوزارات المصرية, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ,١٩٧٥ , ص٤٢٥ـ ٤٥٦.

الاستهلاك المحلي لمدينة القاهرة، ويُرجع بعض المختصين والخبراء والمهتمين بشئون التموين هذه الأزمة إلى عدة أسباب أهمها :

أولاً : نتج عن عدم زيادة مساحة الحبوب في موسمي ١٩٣٩ – ١٩٤٠م ، ١٩٤٠ – ١٩٤١م ظهور عجز في مقادير الحبوب اللازمة لتموين السكان والجيوش الموجودة في مصر، وفي نفس الوقت ظهر عجز واضح في محصول البلاد من القمح والذرة في موسم ١٩٤٠ – ١٩٤١م بسبب عدم ملائمة الظروف المناخية، والإصابة بالآفات الزراعية, وقلة التسميد والأسمدة الكيميائية، وقدر هذا العجز في كلاٍ من الذرة والقمح حوالي ١٧٪ (١)، ولقد أكدت الإحصائيات الزراعية أن تقدير محصول القمح لموسم ١٩٤١م نقص عن معدل الخمس سنوات السابقة من ١٩٣٥ – ١٩٤٠م بحوالي ١,٣٠٠ ,٠٠٠ أردب، وحوالي مليون أردب عن موسم ١٩٣٩ – ١٩٤٠م، كما بلغ العجز في محصول الذرة بنوعيها حوالي ٢,٦٦٢,٠٠٠ أردب، وكذلك بلغ العجز في محصول الشعير في نفس العام حوالي ٢٠٠,٠٠٠ أردب عن الأعوام آنفة الذكر(٢).

---

(١) محمود متولي، تاريخ مصرالاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥), دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٧م، ص ١٩ .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة، مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٢٦٦١٥ ملف (توفير الحبوب والمواد الغذائية لتموين البلاد ١٩٣٨ – ١٩٤٣) مذكرة مرفوعة من وزارة المالية لمجلس الوزراء بشأن العجز في محصول القمح والذرة عام ١٩٤١ .

ثانيًا : سوء تقدير الحكومة لمحصول القمح عام ١٩٤١م، حيث قدرته بكمية تزيد على محصول عام ١٩٤٠م، وبناءً على ذلك قامت الحكومة بتصدير ما اعتبرته كميات فائضة عن الاستهلاك، ولكن المحصول أتى بعجز حوالي مليون و٣٠٠ ألف أردب – كما ذكرنا – .

ثالثًا : زيادة الاستهلاك نتيجة تلبية احتياجات القوات البريطانية في مصر والذي قدر قدرت بحوالي ٦٠٠,٠٠٠ أردب سنويًا، بالإضافة إلى إقبال عامة الشعب على استهلاك الخبز نظرًا لارتفاع أسعار اللحوم والخضر وذلك لموائمة ميزانياتهم(١).

رابعًا : كان للحرب العالمية الثانية(١٩٣٩ـ ١٩٤٥) آثار واضحة على الأوضاع الاقتصادية في مصر، فقد ترتب عليها انقطاع معظم واردات الحاصلات الزراعية وخصوصاً من ألمانيا وايطاليا، وتعذر على السكان حصولهم على بعض حاجياتهم من السلع الزراعية من الخارج, وما ورد عن صعوبة استيراد الحبوب أيضًا يصدق تمامًا على استيراد الأسمدة الكيمائية، والتي تعد ضرورة لإنتاج القمح والذرة بنوعيها، والتي أثرت قلتها إنتاجية الفدان لكلٍ منهما (٢).

---

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة, دور الانعقاد الرابع , مج ٣, ١٤ أكتوبر١٩٤١م، جلسة ١٦, ص ٢٥٢٨ – ٢٥٢٩. فؤاد محمد شبل, عصب الحرب, مطبعة المعارف, القاهرة , ص١٠٦.

(٢) راشد البراوي، محمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الخامسة، القاهرة ١٩٥٤م، ص ٢٧٨. محمود متولي ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥ .

خامسًا : كانت من أهم وأعقد المشاكل التي ساعدت علي تفاقم الأزمة هي صعوبة ربط حركة النقل بمختلف وسائل المواصلات, مما أدى إلى قلة الوارد من الحبوب من مناطق الإنتاج إلى مدينة القاهرة .

سادسًا : أدى إحساس المزارعين بهذه الحالة إلى خزن غلالهم، وجعل التجار يتهافتون على الشراء بأثمان مرتفعة، وكذلك استغلال التجار لتلك الظروف الحاضرة برفع الأسعار والتلاعب بها، وأيضًا التسليف على القمح والذي ترتب عليه أن عددًا من التجار والمزارعين أقبل على خزن ما لديهم من مقادير القمح في شون بنك التسليف انتظارًا لبيعه بأسعار مرتفعة[1].

وقد انهالت على الحكومة الاقتراحات والحلول لهذه الأزمة من بعض أصحاب المطاحن وتجار الغلال وأعضاء الغرفة التجارية المصرية برئاسة "عبد المجيد الرمالي" سكرتير الغرفة ، وقد تلخصت هذه الاقتراحات في :

* مطالبة الحكومة بمنع تصدير القمح والدقيق والأرز والذرة بنوعيها والشعير إلى الخارج، إذ يؤدي تصدير هذه الأصناف إلى نقص مقدار المخزون منها بحيث لا يكفي حاجة الاستهلاك ويرتفع السعر تبعًا لمبدأ العرض والطلب .

* مطالبة الحكومة بوقف التسليف على القمح فترة معينة أو تحديد قيمة السلف بحيث لا تزيد على ٦٠٪ من قيمة المحصول، وبذلك يضطر التجار والمنتجون إلى بيع حاصلاتهم بالأسعار السائدة .

* تحديد أسعار ملائمة لكل من القمح والدقيق والخبز تتناسب مع الفرق بينها.

---

(١) الأهرام ١٩٤١/٥/٢٣ ، ص ٤ . البلاغ ١٩٤١/٥/٢٤ ، ص٤ .

* إدخال القمح المنتج في التسعيرة الجبرية، وتيسير وسائل النقل في الداخل، والتعجيل بإصدار البيان الإحصائي عن محصول القمح .

* الاستيلاء على الحبوب بأنواعها المختلفة، وحظر نقلها من مكان إلى آخر.

وقد صرح المختصون بشئون التموين(*) بأن هذه الاقتراحات غير عملية وتنفيذها يؤدي إلى تعقيد المشكلة(١).

وسوف تطرح الدراسة جملة تساؤلات منها: كيف تعاملت الحكومة مع هذه الأزمة؟ وما هي الإجراءات والتدابير والسياسة التي اتبعتها الحكومة لتقديم الحلول الفاعلة لهذه الأزمة؟ وهل نجحت في هذه السياسة أم لا ، وما أثر هذه السياسة على تموين مدينة القاهرة بالدقيق والخبز سواء سلبًا أم إيجابًا؟

(*) تم إنشاء وزارة للتموين في ٢٧ يونيه ١٩٤٠ ضمن مرسوم تأليف وزارة حسن صبري الائتلافية(٢٧ يونيه ـ ١٤ نوفمبر ١٩٤٠) وأسندت أعمالها إلي صليب سامي, وفي وزارة حسين سري الأولي (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ ـ ٣١ يوليه ١٩٤١) تم ضم وزارة التموين إلي وزارة المواصلات وأسندت أعمالهما إلي عبد المجيد إبراهيم صالح , وفي وزارة حسين سري الثانية(٣١ يوليه ١٩٤٠ـ ٤ فبراير ١٩٤٢) تم فصل وزارة التموين عن وزارة الموصلات وأسندت وزارة التموين إلي محمد حامد جوده , وفي وزارة مصطفي النحاس الخامسة(٤ فبراير ١٩٤٢ ـ ٢٦ مايو ١٩٤٢) تم إلغاءها, وقرر مجلس الوزراء في إبريل ١٩٤٢ ندب وزير المالية "مكرم عبيد" لتولي أعمال الوزارة , وفي ١٤ مايو ١٩٤٢ تم إعادة الوزارة وأسندت أعمالها إلي "أحمد حمزة", واستمر بها حتى نهاية وزارة النحاس السادسة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤(يونان لبيب رزق , مرجع سبق ذكره, ص٤٢١ـ ٤٥٦).

(١) الأهرام ١٩٤١/٥/٢٤م، ص٤ ،١٩٤١/٥/٢٧م، ص٤. البلاغ ١٩٤١/٥/٢٤م، ص٤

كل هذه التساؤلات سوف نحاول الإجابة عليها من خلال محاور الدراسة.

التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة تجاه الأزمة :

(*) توفير الحبوب لتموين مدينة القاهرة :

لجأت الحكومة لعدة وسائل لتوفير الحبوب والغلال لمدينة القاهرة، ولسد العجز الذي ظهر في محصول القمح لعام ١٩٤١م، وكذلك العجز الذي ظهر في محصول الذرة بنوعيها والشعير, وكانت من أهم هذه الوسائل :

١ - تقليص مساحة القطن والإكثار من زراعة الحبوب :

أدت الحرب العالمية الثانية – كما ذكرنا – إلى انقطاع معظم الواردات ـ من ألمانيا وايطاليا ـ من الحاصلات الزراعية، لذلك تدخلت الحكومة في الإنتاج فقامت بتغيير نسبة المساحة المنزرعة من المحاصيل المختلفة نظرًا لحاجتها إلى التوسع في إنتاج الحبوب والغلال وتقليص إنتاج القطن لصعوبة تصريف محصوله في الأسواق الخارجية، ففي عام ١٩٣٩م اقترح على حكومة علي ماهر الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ ـ ٢٧ يونيه ١٩٤٠) تحديد مساحة القطن خلال العام القادم(١٩٤٠) وزيادة مساحة الحبوب، بحيث لا تستغني البلاد عن استيراد المواد الغذائية فحسب, بل يكفي ما تنتجه لحاجة الجيوش الموجودة في البلاد، ولكن لم تنفذ هذه السياسة في ذلك الوقت[١] .

لجأت الحكومة إلى طريق التشريع حتى تكفل تنفيذ المقترح السابق، فقد أحالة مشروع قانون بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في عام ١٩٤١ـ ١٩٤٢ إلي مجلس النواب, وبعد عدة مناقشات وافق المجلس علي هذا المشروع بجلسة ١٦ سبتمبر١٩٤١, وصدر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١م في

---

(١) محمود متولي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

١١أكتوبر ١٩٤١م ، والذي يحدد المساحة المنزرعة قطنًا في سنة ١٩٤١ – ١٩٤٢م الزراعية بنسبة ٢٧٪ في المنطقة الشمالية من الوجه البحري و٢٣٪ في بقية جهات القطر، على أن تمنع زراعته في أراضي الحياض بما فيها الحياض المنعزلة وفي أراضي الحياض شرقي النيل التي حولت إلى نظام الري المستديم لمديرتي أسيوط وجرجا[١]، كما قرر مجلس الوزراء إصدار مرسوم بمنع زراعة القطن في مديرتي القليوبية والمنوفية وبعض مناطق مديريات الشرقية والدقهلية، وإصدار مرسوم آخر يلزم الحائزين للأراضي بألا يتركوا أرضًا بورًا دون أن تزرع زراعة صيفية أو نيلية[٢]، وبالرغم من ذلك لم تكن هذه الخطوة متناسبة مع حالة التموين التي لم تخل من خطورة كانت تهدد بنقص فيما يلزمها من المواد الغذائية .

ولقد قام المجلس الاستشاري الزراعي بعدة بحوث في عام ١٩٤١م للتغلب على موضوع نقص الغذاء بسبب صعوبة استيراد الحبوب من الخارج، فقررت اللجنة الفرعية للمجلس عدة قرارات منها:

*** منع زراعة القطن على أراضي الحياض بما فيها الحياض المنعزلة .**

---

(١) مجلس النواب, الهيئة النيابية السابعة, دور الانعقاد الرابع ,١٦ سبتمبر ١٩٤١,جلسة ٨٠,ص٢٢٧٠ ـ٢٢٨٢. الوقائع المصرية , ١٢ أكتوبر ١٩٤١م , عدد٤٢ (غير اعتيادي) , ص ١ـ ٢. محمود متولي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧

(٢) محمود محمد السباعي ، تطورات الأسعار ١٩٣٩ – ١٩٤٩م ، الجزء الأول, القاهرة ١٩٤٩م, ص ١٩. محمود متولي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦.

* سن تشريع يقضي بإلزام كل من يملك أرضًا تخلفت عن زراعة القطن نتيجة للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١م أن يزرع هذه الأرض ذرة أو حبوبًا غذائية

* أن تضمن الحكومة حدًا أدنى لأسعار محصول الذرة الجديدة .

* أن تتوسع وزارة الأشغال العمومية في توفير المياه الكافية لزيادة مساحة الحبوب وإطلاق المياه في الحياض. ولقد عرضت هذه الاقتراحات على المجلس الاستشاري بجلسته في ٧ يناير ١٩٤٢م، فقرر بأغلبية الآراء الموافقة عليها جميعًا، وبأن يكون تنفيذ القرارين الأول والثاني من قرارات اللجنة بأمر عسكري[١] .

إلا أن البرلمان عدل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١م الذي تقدمت به حكومة ـ حسين سري ــ ، وقرر إنقاص المساحة المعدة لزراعة القطن في المنطقة الشمالية بالوجه البحري من ٢٧٪ إلى ٢٢٪, كما منع زراعته في بعض الجهات، أما في بقية أنحاء القطر فقد نقصت النسبة من ٢٣٪ إلى ١٥٪، وقد منعت زراعته في بعض الجهات أيضًا, وخصوصًا أراضي الحياض شرقي النيل التي حولت إلى ري مستديم بمديرتي أسيوط وجرجا ، وبذلك انخفضت نسبة المساحة الكلية المزروعة قطنًا من ١٩,٧٪ إلى ٧,٨٪، وقد صدر بهذا التعديل القانون رقم ٣ لسنة١٩٤٢م، وقد سجلت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها عن هذا القانون أن مقدار الزمام المستقطع من المساحة القطنية لعام١٩٤٢م بمقتضى القانون رقم ٦١ هي ٤٦٦,٥٠٠ فدان, بالإضافة إلى المساحة المستقطعة بمقتضى القانون رقم٣ السابق والتي ستزرع

---

(١) محمود متولي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ – ٢٣ .

حبويًا لمواجهة الأزمة[1]، ومع ذلك لم يكن هذا كافيًا لحل مشكلة الغذاء نظراً لأن الكثير من الحبوب رصدت من أجل جيوش الحلفاء وجنود القوات البريطانية، ولقد استمر العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٤٢م الخاص بتحديد مساحة زراعة القطن حتى عام ١٩٤٤م، حين صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٤م بتعديل النسب إلى ٢٧٪ في المنطقة الشمالية بالوجه البحري و٢٠٪ في باقية جهات القطر المصري[2].

هذا بالنسبة لتحديد مساحة زراعة القطن، أما بالنسبة للتوسع في زراعة الحبوب، فقد تدخلت الحكومة بطريق التشريع أيضًا في تحديد مساحات الأطيان المنزرعة حبويًا، فأصدرت الأمر العسكري رقم ٩٥ لسنة ١٩٤١م، والذي يقضي بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الزمام المنزرع في المنطقة الشمالية بالوجه البحري والمسموح فيها بزراعة ٢٢٪ قطنًا و ٦٠٪ في بقية مناطق القطر المصري، بحيث لا تقل مساحة القمح عن ٢٥٪ من المساحة المحددة في المنطقة الشمالية و٥٠٪ في بقية الجهات[3].

وقد أدخلت بعض التعديلات على هذا الأمر صدر بها القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢م في أغسطس ١٩٤٢م وتقضي هذه التعديلات بتحديد مساحات

---

(١) مجلس النواب ، الهيئة النيابية الثامنة, دور الانعقاد الأول , مج ١،٢٧ يوليه ١٩٤٢م ، جلسة ٢٤, ص٩٢٣ ـ ٩٤٠ . الوقائع المصرية , ٢٦ يناير ١٩٤٢م , عدد١٨ (غير اعتيادي) , ص ١. راشد البراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٩ .

(٢) الوقائع المصرية , ٢مارس ١٩٤٤, عدد٢٥, ص١. مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الثامن عشر, ٢٥ يوليه ١٩٤٤، جلسة ٨٠ ، ص ١٥١٩ – ١٥٣٥. محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩ .

(٣) محمود متولي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ . راشد البراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٩ .

القمح والشعير بما لا يقل عن ٤٥٪ من الزمام المنزرع في المنطقة الشمالية بالوجه البحري، على ألا تقل نسبة ما يزرع قمحًا عن ٢٠٪ ، وما لا يقل عن ٦٠٪ في بقية جهات القطر بحيث لا تقل نسبة ما يزرع قمحًا عن ٥٠٪ من المجموع المذكور ، أما مناطق الحياض التي تروى ريًا صيفيًا فيزرع ٦٠٪ منها على الأقل حبوبًا بحيث لا تقل نسبة ما يزرع قمحًا عن ٤٠٪ ، على أن تستثنى منطقة مديرية قنا ومركز الدر بمديرية أسوان من تطبيق هذه النسب نظرًا لأن معظم أراضي هذه المناطق مخصصة لزراعة القصب [١]، وقد عدل هذا القانون بعد عام من إصداره بقانون وافق عليه البرلمان، والذي يقضي بتخفيض ١٠٪ من المساحة المقررة للقمح والشعير أي (٣٥٪ من المنطقة الشمالية و٥٠ % في بقية جهات القطر)[٢]، وقد استمر العمل بالقانون٤٢ لسنة ١٩٤٢م المعدل حتى عام ١٩٤٥ –١٩٤٦م، نظرًا لأن العوامل التي صدر من أجلها القانون ظلت قائمة حتى هذا الوقت [٣] .

وفي نفس الصدد – وبناءً على توجيهات المجلس الاستشاري الزراعي – أصدرت الحكومة القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٢م والخاص بالتوسع في زراعة

---

(١) الحكومة المصرية ، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لعام ١٩٤٢م ، أغسطس ١٩٤٢م ، ص ١٣٨ – ١٣٩ . الوقائع المصرية ، ٦ أغسطس ١٩٤٢، عدد ١٤٨, ص ٧ . البلاغ ١٩٤٢/٦/١٨م ، ص٢ .

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم لعام ١٩٤٣م, أغسطس ١٩٤٣، ص ١٧٤ – ١٧٥ . الوقائع المصرية ، ١٢ أغسطس ١٩٤٣م عدد ٩٢ , ص ٣ . مجلس الشيوخ, دور الانعقاد الثامن عشر, ١٥ يوليه ١٩٤٣م ، جلسة ٤٥ ، ص ٨٥٦ – ٨٦١ .

(٣) مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد العشرين, ٦ أغسطس ١٩٤٥م ، جلسة ٣٦ ، ص ٦٩٠ – ٦٩١.

الحبوب، والذي يقضي بإلزام كل من يملك أرضًا تخلفت عن زراعة القطن أن يزرع هذه الأرض ذرة أو أرزًا أو حبوبًا غذائية سواء للإنسان أو للحيوان، على أن تلتزم الحكومة بشراء محصول الذرة الجديدة باعتبار سعر الأردب ٢٢٥ قرشًا تسليم المزرعة(١)، ولقد زادت مساحة الذرة بنوعيها والأرز لازدياد الطلب عليها وارتفاع أسعارهما، وبقيت مساحة الفول كما هي بسبب الزيادة في المساحة المخصصة للقمح والشعير، وتشجيعًا للتوسع في زراعة الحبوب حددت الحكومة أسعارًا مجزية للقمح والشعير والذرة وأظهرت استعدادها لشراء كل ما يعرض عليها منه، بالإضافة إلى اقتراح بمنح مكافأة لتشجيع زراعة القمح قدرت تكاليف هذه المكافأة بحوالي ٥٠٠,٠٠٠ جنيه، وقد وافق عليها مجلس الوزراء وفتح اعتماد بهذا المبلغ، ولكن البرلمان رفض التصديق على هذا الاقتراح(٢).

وفي مايو ١٩٤٣م صدر أمر عسكري بشأن التوسع في إنتاج الحاصلات الزراعية اللازمة لغذاء الإنسان، يقضي هذا الأمر بتحديد مساحات الذرة والأرز والحاصلات الأخرى لغذاء الإنسان في أي من الموسمين الصيفي والنيلي لعام ١٩٤٣م، بما لا يقل عن ٧٠٪ من مجموع الأراضي في الوجه البحري وأرض المشروعات في الوجه القبلي، و٤٥٪ من مجموع الأراضي في مناطق الحياض المنتفعة بالري الصيفي، بينما لا تسري هذه الأحكام على

---

(١) الحكومة المصرية ، مجموع القوانين والمراسيم لعام ١٩٤٢م , يناير ١٩٤٢، ص ٧ – ٨ . الوقائع المصرية, ٢٦ يناير ١٩٤٢, عدد ١٨(غير اعتيادي) , ص ١ـ٢ . مجلس النظار والوزراء , كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٢٥٥ (جلسة١٣ يوليه ١٩٤٣) .

(٢) مجلس النظار والوزراء ، ك . ش ٠٠٧٥/٠٥٧٧٦٨ (جلسة ٥ أكتوبر ١٩٤١م).

مناطق الحياض غير المنتفعة بالري الصيفي، ويقضي هذا الأمر أيضاً بوقف العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٢م ، سالف الذكر[١].

وقد نتج عن هذه السياسة التي انتهجتها الحكومة أن تمكنت من زراعة حوالي ٢٥٠،٠٠٠ فدان حبوب زراعة صيفية بالمناطق الحياضية على الترع والمساقي الجديدة، بالإضافة إلى الترخيص بزراعة الأرز في مساحات لم يسبق الوصول إليها من قبل وهي ٦٧٠,٠٠٠ فدان[٢] .

وقد أكدت كل التقارير التي صدرت من وزارة التموين إلى وفرة محصول القمح والذرة بنوعيها، واحتمال زيادتهما عن حاجة الاستهلاك، وأن المخزون من محصول القمح يسد حاجة البلاد حتى يونيه ١٩٤٣م، أي بعد ظهور المحصول الجديد[٣]، وقد أدى التوسع في زراعة الحبوب إلى تحسن الحالة من بداية عام ١٩٤٣م، وكان عاما ١٩٤٢، ١٩٤٣م، أكثر إنتاجًا للحبوب، وزادت مساحات الحبوب على حساب محصول القطن كما يظهر من الجدول التالي :

نوع الحبوب	السنة	المساحة المنزرعة	المحصول	إنتاجية الفدان بالأردب
القمح	١٩٤٠ –١٩٤١	١,٥٠٢,٣٨٢	٧,٤٩٢,٠٠٠	٤,٩٩

(١) مجلس النظار والوزراء ، ك . ش ٠٠٧٥/٠٥٥٢٥٥ (جلسة١٣ يوليو ١٩٤٣م). الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين لعام ١٩٤٣م ، مايو ١٩٤٣م ، ص ٥٩٥ – ٥٩٧. الوقائع المصرية ، ٢٩ مايو ١٩٤٣، عدد ٦٢(غير اعتيادي) , ص ٣.

(٢) مجلس النواب ،الهيئة النيابية السابعة, دور الانعقاد الخامس, الجلسة الافتتاحية ، ١٨ نوفمبر ١٩٤٢م ، ص ٤ .

(٣) مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٤٣م ، ص١ ، العدد الأول ، يناير ١٩٤٣م ، ص ٩٦.

	١٩٤١– ١٩٤٢	١,٥٧٦,٤٣٠	٨,٤١١,٠٠٠	٥,٤٤
	١٩٤٢– ١٩٤٣	١,٩١٧,٠٠٠	٨,٧٦٨,٠٠٠	٤,٥٠
الذرة الشامية	١٩٤٠ –١٩٤١	١,٥٢٦,٤٨١	٩,١٥٨,٠٠٠	٧,٠٠
	١٩٤١– ١٩٤٢	١,٩٨٣,٠١٧	١٠,٣٦٩,٠٠٠	٥,٢٣
الذرة العويجة	١٩٤٠ –١٩٤١	٤٢٩,٢٣٢	٣,٣٥٢,٠٠٠	٨,٨١
	١٩٤١– ١٩٤٢	١,٠٢٣,٦٨٤	٦,٨٨٥,٠٠٠	٨,٣٦
الشعير	١٩٤٠ –١٩٤١	٣٢١,٤٩٠	١,٧٥٤,٠٠٠	٦,٨٦
	١٩٤١– ١٩٤٢	٢٥٥,٧٧٦	٢,٣٠٦,٠٠٠	٧,١٧
القطن	١٩٤٠ –١٩٤١	١,٦٤٣,٢٦٩	--	٥,٠٩ قنطار
	١٩٤١– ١٩٤٢	٨٠٥,٠٨٩	--	٥,٨٨ قنطار
	١٩٤٢– ١٩٤٣	٧١٢,٨١٠	--	٥,٨٢ قنطار[١]

وبتحليل هذا الجدول, يتضح مدى الزيادة التي أحرزتها المحاصيل الغذائية على حساب محصول القطن، ويتضح أيضاً أن الذرة الشامية بصفتها الغذاء الشعبي كان لها الميزان الرئيس يليها القمح، وكذلك يتضح مدى الزيادة التي طرأت على إنتاج الحبوب بالرغم من ضعف إنتاجية الفدان في تلك السنوات بسبب إجهاد التربة واتباع دورة زراعية أملتها الظروف السائدة آنذاك وقلة التسميد .

٢ - سياسة الاستيلاء على الحبوب ومنتجاتها وحظر نقلها من مكان لآخر:

اتخذت الحكومة سياسة الاستيلاء علي الحبوب لتأمين حاجة سكان مدينة القاهرة من القمح والدقيق نظرًا للشكاوى التي تلقتها الحكومة عن امتناع تجار القمح والدقيق عن البيع بالسعر الجبري، وأيضًا للشكاوى التي وصلت إليها من أصحاب المطاحن والمخابز ومتعهدي توريد الخبز للمصالح الحكومية

---

(١) مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٤٣م ، ص ٢٤٣ . راشد البراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٨ .

والمستشفيات، فضلاً عما يعانيه الأفراد في سائر البلاد عن صعوبات الحصول على القمح والدقيق، ففي ٨ يونيه ١٩٤١م صدر قرار وزاري بالاستيلاء على القمح ودقيقه الموجود في حيازة جميع التجار والشركات وشون البنوك بجميع أنحاء القطر متى ثبت الامتناع عن البيع بالسعر الجبري, وأية مخالفة لهذا القرار بإخفاء القمح ودقيقه أو تهريبهما يتم الاستيلاء علي الكمية الموجود في حيازة صاحب المخالفة، ويقدم صاحبها للمحاكمة العسكرية، وقد نشرت وزارة الداخلية على المديرين والمحافظين بيانًا بهذا القرار لتنفيذه بكل دقة وعناية [١].

وفي ١٢يونيه ١٩٤١م، صدر قرار آخر بسريان القرار السابق بجميع تفصيلاته على الذرة بنوعيها ودقيقها، وشمل هذا القرار أيضًا مزارعي القمح والذرة بنوعيها في جميع أنحاء القطر، وقد كلفت وزارة المالية بنك التسليف الزراعي بأن يقوم بما تقتضيه هذه العمليات من شراء ونقل وبيع واستيلاء مقابل ثلاثين مليمًا عن كل أردب نظير نفقات الشراء والتعبئة والتخزين[٢].

---

(١) الحكومة المصرية، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤١م ، المطبعة الأميرية, القاهرة ١٩٤٥م ، ص ٢٨٨ – ٢٨٩ . الوقائع المصرية ، ١٢ يونيه ١٩٤١، عدد ٧٤ , ص ٣ . البلاغ ، ١٩٤١/٦/١٠م ، ص ٥ .

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤١م، ص ٢٩١ – ٢٩٢ . الوقائع المصرية ، ١٦ يونيه ١٩٤١ ، عدد ٧٦ , ص ٢ . مجلس الوزراء ٠٠٨١/٠٢٦٦١٥ (تموين البلاد بالحبوب والمواد الغذائية ١٩٣٨ – ١٩٤٣م) . مجلس النظار والوزراء, ك . ش ٠٠٧٥/٠٥٥٠٦٦ (جلسة ٢٥ أغسطس ١٩٤١م) .

وقد تأثرت أسواق الحبوب في روض الفرج وأثر النبي على إثر نشر هذين القرارين، إذ شحت الغلال وقل ورودها على الأسواق، وكذلك بدأت شكوى أصحاب المخابز وتجار الدقيق من صعوبة الحصول على الدقيق نظرًا لقلة الموجود منه لدى التجار وأصحاب المطاحن[1]. وقد أبدت لجنة سوق الحبوب بروض الفرج عدم ارتياحها إلى قرار الاستيلاء على القمح المخزون لدى التجار نظرًا لأن هذا القرار – من وجهة نظرها – يضر بمصلحة التجار وحدهم دون المنتجين، وقدمت اللجنة عدة اقتراحات منها, تعديل التسعيرة الجبرية برفع الأسعار إلى مستوى تكاليف الإنتاج لتشجيع المنتجين على البيع، والنظر في تكاليف الإنتاج لجميع أصناف الحبوب, ووضع التسعيرة الملائمة لها[2].

ووضعت أيضًا لجنة الحبوب بساحل أثر النبي مذكرة رفعتها لوزارة التموين أوضحت فيها أن نتائج قرار الاستيلاء جاءت عكسية إذ انقطع الوارد من القمح إلى الأسواق، وقد اقترحت اللجنة على الوزارة أن تلغي قرار الاستيلاء ولو لمدة شهر واحد؛ لأن ذلك سيؤدي إلى ورود القمح إلى مدينة القاهرة يوميًا, وفي وسع الوزارة إنشاء مكتب للتموين لمراقبة البيع بالتسعير الجبري عند الساحل, وفي حالة عدم الأخذ بهذا الاقتراح ترخص الوزارة لتجار السواحل وعملائهم لشحن القمح إلى تلك السواحل وبيعها بالأسعار الجبرية تحت إشرافها؛ لأن احتكار تموين القاهرة بواسطة المطاحن سوف يضر بمصالحهم[3]، وقد قررت وزارة التموين عدم الأخذ بالمذكرات والمقترحات التي تقدم بها تجار الغلال بساحلي روض الفرج وأثر النبي لإلغاء قرار الاستيلاء، وأشارت إلى أن

---

(١) الأهرام ١٩٤١/٦/١١م ، ص ٤ . البلاغ ١٩٤١/٦/١٢م ، ص ٤ .

(٢) الأهرام ١٩٤١/٦/١٢م ، ص٤ .

(٣) الأهرام ١٩٤١/٩/٢٣م، ص٤. البلاغ ١٩٤٢/٩/٢٨م،ص ٤ .

افتقار الأسواق للغلال أمر مصطنع من التجار يقصد به التأثير على الوزارة للتراجع عن قرارها أو إجبارها على زيادة أسعار القمح والدقيق والخبز، وأن أسعار القمح والدقيق لن تزيد خلال موسم القمح لعام ١٩٤١ – ١٩٤٢م .[١]

وعلى أساس قرار الاستيلاء الذي أصدرته وزارة التموين، فقد استولت محافظة القاهرة على ثلث ما يوجد لدى التجار وفي المخازن وشون البنوك من مقادير القمح، وقد تم تسليمها إلى المطاحن بالثمن المحدد بالتسعيرة، وتم طحنها وتوزيعها على المخابز وتجار التجزئة، وقد خصصت المحافظة بعض موظفي وزارة التجارة للوقوف عند مداخل القاهرة لمراقبة السيارات والمركبات المحملة بالحبوب، وإحصاء الكميات التي ترد ومنحها تصارح عرضها في سوق روض الفرج وأثر النبي، وقد اتخذت نفس التدابير على الحبوب التي ترد عن طريق السكة الحديد[٢].

ولكن بالرغم من تصريح وزارة التموين بعدم إلغاء قرار الاستيلاء, فإن الوزارة تحت ضغط الشكاوى والالتماسات المقدمة إليها من قلة القمح والدقيق الوارد إلى مدينة القاهرة وسوء حالة التموين بها، أصدرت قراراً بإلغاء القيود المفروضة على القمح وجعل تداوله حرًا في الأسواق، على أن يراعى في كل ذلك ضرورة البيع بالأسعار المحددة رسميًا, وقد أرسلت الوزارة كتابًا بهذا إلى المديرين والمحافظين، ولقد كان من أثر هذا القرار أن أخذت كميات القمح تظهر في السوق، وقد وصلت إلى القاهرة كميات كبيرة من القمح واردة من الأقاليم عن طريق السكة الحديد أو بالسيارات[٣].

---

(١) البلاغ ١٩٤١/١٠/١م ، ص ٤ . الأهرام ١٩٤١/١٠/٢م، ص٥ .

(٢) الأهرام ١٩٤١/٦/١٥م، ص ٤ . البلاغ ١٩٤١/٨/١٨م، ص ٤ .

(٣) البلاغ ١٩٤١/١٠/١٣م، ص ٤ . الأهرام ١٩٤١/١٠/١٣م، ص ٢.

ومن أجل توفير الخبز لمدينة القاهرة والحيلولة دون تسريب القمح والدقيق إلى خارجها أصدر الحاكم العسكري لمنطقة القاهرة في أول أكتوبر ١٩٤١م أمرًا بحظر نقل القمح والدقيق من دائرة مدينة القاهرة وضواحيها وبندري الجيزة وإمبابة لأي إقليم آخر سواء بالسكة الحديد أو بالوسائل الأخرى بالنقل النهري أو البري، ومعاقبة كل مخالف لهذه الأحكام بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع وجوب مصادرة مقادير القمح والدقيق، وكذلك صدر منشور دوري في نوفمبر ١٩٤١م بمنع نقل القمح والذرة ودقيقهما من مديرية إلى أخرى إلا بترخيص من وزير التموين[١]. وفي نفس السياق ونظرًا للشكوى من عدم استطاعة الأهالي الحصول على القمح والدقيق بالأسعار المحددة صدر قرار وزاري في ٨ نوفمبر ١٩٤١م بعد موافقة مجلس الوزراء عليه بجلسة ٢٢ سبتمبر ١٩٤١م يحظر على المنتجين وتجار الجملة والأفراد دون تصريح سابق أن يحوزوا من القمح والذرة ودقيقهما كميات تتجاوز الكميات المسموح بها في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٩م، والخاص بحظر الإسراف في حيازة بعض الأصناف، وقد سرت أحكام هذا القرار على محصول الأرز أيضًا[٢].

---

(١) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤١م، ص ٩٤١ – ٩٤٢. الوقائع المصرية , ٢ أكتوبر ١٩٤١م ، ملحق العدد ١٣٤ , ص ١ .

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤١م، ص ٧٥٣ – ٧٨٥. الوقائع المصرية, ١٠ نوفمبر ١٩٤١م، عدد ١٦٣(غير اعتيادي), ص ١ . مجلس النظار والوزراء, ك . ش ٠٠٧٥/٠٥٥٠٨١ (جلسة ٢٢ سبتمبر ١٩٤١م). الأهرام ١٩٤١/١٢/٩م، ص ٤.

وفي ١٢ فبراير ١٩٤٢م، قرر مجلس التموين الأعلى(*) إلغاء القرارات الخاصة بحظر نقل القمح والذرة ودقيقهما من مكان إلى آخر، وأصبح تداولهما حرًا في جميع بلاد القطر بحيث لا يكون هناك قيد على بيعها أو شرائها أو نقلها من جهة إلى أخرى فيما عدا البيع بالأسعار المحددة رسميًا، وكذلك إلغاء قرار الاستيلاء على القمح والذرة فيما عدا المستولى عليها منهما في البنوك(١). وفي أول يونيه ١٩٤٢م تم تعديل الأمر العسكري الصادر في أول أكتوبر ١٩٤١م، ويقضي هذا التعديل بحظر نقل القمح والذرة ودقيقهما والأرز أو الخبز بدائرة مدينة القاهرة إلى أي إقليم آخر خارج عن الحدود الإدارية لمحافظة القاهرة (٢) .

واتبعت الحكومة أيضًا سياسة الاستيلاء على جزء من المحصول عن طريق الشراء بالسعر المحدد بعد أن يحتجز المزارع لنفسه الكمية اللازمة

(*) تم إنشائه عام ١٩٤٢م في وزارة النحاس الخامسة .

(١) مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٤٢م ، ص ٢٥٩ . الأهرام ١٩٤٢/٢/١٢م، ص ٤.

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢م ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٨م ، ص ٥٨٥ . الوقائع المصرية ، أول يونيه ١٩٤٢م, عدد١٠٢ , ص ١٠. مجلة غرفة القاهرة ، العدد السادس ، يونيه ١٩٤٢م ، ص ٥٥٧ .

لطعامه وتقاويه، وتقدر الكمية بأردب ونصف أردب من القمح عن كل فدان، وتتراوح الكميات الواجب تسليمها للحكومة تبعًا لإنتاجية كل منطقة من المناطق ما بين أردبين وثلاثة أرادب ونصف[1]، وذلك ما حدث بالفعل في محصول القمح لعام ١٩٤٢م حيث حظر على المزارعين إجراء أي بيع لهذا المحصول حتى نهاية أغسطس ١٩٤٢م إلا للحكومة، وكذلك حظر نقل كميات القمح من البلد الذي حصدت فيه إلا بعد الحصول على إذن خاص من المدير فيما يتعلق بنقلها في حدود المديرية، ومن وزير التموين فيما يتعلق بنقلها من المحافظة أو مديرية أخرى، ولا يسري هذا الحظر على كميات القمح التي تسلم إلى الحكومة، وقد قدر ثمن البيع للحكومة بـ ٣٠٠ قرش لأردب القمح الهندي و ٢٨٥ قرشًا لأردب القمح البلدي زنة ١٥٠ كيلو[2]، وقد أصدرت الحكومة بهذه الأحكام عدة قرارات وزارية وأوامر عسكرية نظمت عملية الاستيلاء والبيع، وقد سرت أحكام الاستيلاء وحظر النقل أيضًا على محصولي الذرة والأرز لعام ١٩٤٢م، وعلى محصولي القمح والشعير لعام ١٩٤٣م[3].

---

(١) محمود متولي ، مرجع سبق ذكره . الأهرام ١٩٤٢/٥/٧م ، ص ٣ , ١٩٤٢/٥/٢٠م، ص ٢.

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢م، ص ٦٩٥ – ٦٩٦ ، ٦١٥ – ٦١٦ . الوقائع المصرية ,٨ أبريل ١٩٤٢م ، عدد ٦٣, ص ١ ، ٢٠ مايو ١٩٤٢م ، عدد٩١, ص١ـ٢ ، ٣ يونيه ١٩٤٢م ، عدد ١٠٢ , ص ١، ٢٣ يونيه ١٩٤٢م ، عدد ١١٥, ص١ .

(٣) مجلس الوزراء والنظار ، ك . ش ٠٠٧٥/٠٥٥٤١٤(جلسة ٢١ أبريل ١٩٤٣م) ، ك . ش ٠٠٧٥/٠٥٥٥٦٦ (جلسة ١٠ أبريل ١٩٤٤م). مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٣م ، ص ٥٧٠. الوقائع المصرية , ٨ مايو ١٩٤٣م ، عدد ٥٤, ص ١.

وقد قدرت كميات القمح المقرر الاستيلاء عليها من محصول عام ١٩٤٢م حوالي ٠٠٠, ٦٣٨ , ٤ أردب، إلا أنه نظرًا للشكاوى الكثيرة التي قدمت من الزُرَّاع والمنتجين بشأن عجز المحصول أو نقص المساحة فإنه قد لا يمكن الاستيلاء على أكثر من أربعة ملايين أردب, وحتى ٢٦ يوليه ١٩٤٢م كان قد تم الاستيلاء على ٠٠٠, ٠٢٢, ٣ أردب سواء بالاستيلاء أو الشراء، وقد بلغت جملة ما استولت عليه الحكومة من القمح حتى يناير ١٩٤٣م حوالي ٠٠٠, ٤٦٠, ٤ أردب بمبلغ ٠٠٠, ٨٨٢, ١٢ جنيه ومن الذرة ٠٠٠, ٧٧٣ أردب بمبلغ ٠٠٠, ٨١٣, ١ جنيه[١].

ولقد كان لسياسة الاستيلاء التي قررتها الحكومة وأيضًا مسألة حظر نقل الحبوب من مكان إلى آخر بعض الآثار السلبية مما ترتب عليها كثرة الشكاوى والالتماسات على جميع المستويات، فقد انهالت على وزير التموين"أحمد حمزة" "١٤ مايو ١٩٤٢ـ ٨ أكتوبر ١٩٤٤م" من نواب وشيوخ البرلمان العديد من الأسئلة والاستفسارات, تمحورت حول إعادة النظر في قرار الاستيلاء على القمح ببعض النواح منها على سبيل المثال مركز أبي حمص ، كفر الدوار ، طنطا ، وأيضًا ما ترتب على سياسة الاستيلاء من ارتفاع فاحش لبعض الحبوب مثل الذرة الشامية وانقطاعها عن الأسواق، وأيضًا القبض على صغار المزارعين والمُلاك بعد تفتيش منازلهم للبحث عن الحبوب ، وأخيرًا مسألة حظر نقل الحبوب من مكان لآخر ومنع تداولها, ولقد كان رد وزير التموين على هذه الأسئلة بأن الحكومة ماضية في سياستها هذه لتأمين تموين البلاد، وأن

---

(١) مجلس الوزراء , ك . ش ٠٠٨١/٠٢٦٦١٥ ، مجلس النظار والوزراء , ك . ش ٠٠٧٥/٠٥٥٠٦٦ (٢٥ أغسطس ١٩٤١م) . مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الثامن عشر, ٢ فبراير ١٩٤٣م ، جلسة ٧ ، ص ١٣٨.

الحكومة مضطرة لهذه السياسة لتموين مدينة القاهرة والمدن الأخرى ، أما بالنسبة لمسألة ارتفاع الأثمان فعلاجها إخراج المخبأ وسد العجز في الحبوب لدى المزارعين ومعاقبة المختزنين [١] .

وكذلك انهالت أيضًا العديد من العرائض والالتماسات من جميع جهات القطر إلى البرلمان والديوان الملكي تشتكي من آثار سياسة الاستيلاء وحظر نقل الحبوب وعدم وجود القوت اللازم للمستهلكين، فهناك عرائض من أهالي أبي مناع بحري بدشنا ونجع حمادي وفايد بالإسماعيلية وناحية سند بسط بزفتى غربية وغيرها من الجهات يلتمسون فيها إعفاءهم من الاستيلاء على القمح الخاص بهم، وأيضًا بعض العرائض والالتماسات من أهالي البدرشين وطلخا ومنيا القمح والأقصر ومنفلوط ، وكلها تشتكي من عدم وجود الغلال والدقيق واختفائها من الأسواق نتيجة الاستيلاء عليها لتموين مدينة القاهرة[٢]، ولقد ردت وزارة التموين على بعض هذه العرائض بأن قرار الاستيلاء عام ولا استثناء فيه ، وأما بالنسبة للشكوى من عدم وجود الغلال فإن الوزارة مهتمة بهذه الشكاوى وتقوم بفحصها والعمل على إزالتها، وأنها قد اتخذت الإجراءات اللازمة التي تكفل تموين أصحاب هذه الشكاوى[٣].

---

(١) مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد السابع عشر, جلسة ١٠ يونيه ١٩٤٢م ، ص ١٣٩ – ١٤٢ .

(٢) وثائق عابدين , ك . ش ٠٠٦٩/٠٠٩٠٨٨ / التماسات وتلغرافات مقدمة من عدة أشخاص إلى الديوان الملكي بشأن طلب إعانة (٢٩ يناير ١٩٤٢ – ١٠ نوفمبر ١٩٤٢) . مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد السابع عشر, ملحق جلسة ١٠ يونيه ١٩٤٢م ، ص ١٣٩ – ١٤٢ .

(٣) مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد السابع عشر ، ملحق جلسة ٦ يوليه ١٩٤٢م ، ص ١٩٤ – ١٩٥.

وقد اتبعت الحكومة أيضًا سياسة الشراء من الداخل بالطرق الشرعية أو عن طريق الاستيلاء إذا تعذرت هذه الطرق لتوفير الحبوب لتموين مدينة القاهرة، ففي ٢٢ يونيه ١٩٤١م وافق مجلس الوزراء على تكليف بنك التسليف الزراعي بشراء ٥٠٠,٠٠٠ أردب من القمح لحساب الحكومة على أن يتولى تخزينها في شونه وإرسالها إلى مناطق الاستهلاك، وفي مقابل ذلك يتقاضى البنك ستة قروش عن كل أردب مقابل الشراء والنقل والتخزين ، ولكن عدل مجلس الوزراء عن هذا القرار بجلسته المنعقدة في ٢٥ أغسطس ١٩٤١م واستعاض عن ذلك بالاستيراد من الخارج, خوفاً من كثرة الطلب علي القمح الداخلي مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار والضرر بالمستهلكين(١).

ورغبة في الحصول على كميات القمح لتبقى تحت يد الحكومة احتياطًا لتموين المدن الكبرى لحين وصول الكميات المستوردة من الخارج, فقد وافق مجلس الوزراء في ١٤ فبراير ١٩٤٢م على الترخيص لوزارة المالية بتفويض بنك التسليف الزراعي وبعض البنوك الأخرى بشراء كل ما يعرض عليها من القمح حتى مارس ١٩٤٢م بسعر ٣٠٠ قرش للأردب من القمح الهندي و٢٨٥ قرش للأردب من القمح البلدي زنة ١٥٠ كيلو ونظافة ٢٢½ قيراطًا، وأيضًا تفويض الوزارة في شراء ٥٠٠,٠٠٠ أردب من الذرة لاستخدامها في عملية الخلط مع القمح بسعر ٢٠٠ قرش للأردب زنة ١٤٠ كيلو نظافة ٢٣ ½ قيراطًا تسليم شون البنوك التي تفوض في الشراء, على أن تباع الكميات المشتراه بعد

---

(١) مجلس الوزراء , ك . ش ٠٠٨١/٠٢٦٦١٥ " مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء من وزارة المالية" .

تحويلها إلى دقيق على أساس التسعيرة الجبرية, وتتحمل الحكومة الفرق بين السعرين رغبة في عدم إرهاق المستهلكين لا سيما الطبقات الفقيرة[١] .

ونظرًا لحاجة البلاد من محصول الذرة لخلطه بدقيق القمح، فقد وافق مجلس الوزراء في ٥ أبريل ١٩٤٢م على استمرار الحكومة في شراء كل ما يعرض عليها من الذرة بواقع ٢٠٠ قرش للأردب، وبعد أن ثبت أفضلية الذرة الصفراء للخلط مع دقيق القمح, قرر مجلس الوزراء أيضًا قصر الشراء على الذرة الصفراء دون سواها بسعر ٢٢٥ قرش للأردب والاستمرار في الشراء حتى تستوفى الوزارة الكمية اللازمة لاحتياجات التموين[٢]. وكذلك وافق مجلس الوزراء في جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٤٢م، بالترخيص لوزارة المالية في شراء ٣٠٠ ألف ضريبة أرز من محصول عام ١٩٤٢م بسعر ١٣ جنيهًا للضريبة زنة ٢١٠٠ رطل، وكذلك شراء نصف مليون أردب ذرة شامي لمواجهة طلبات التقاوي، على أن يسلم ما تبقى منها لوزارة التموين، وأن يكون الشراء بالسعر الجبري أو عن طريق الاستيلاء، ويكون ذلك بقرار من وزير التموين[٣] .

---

(١) المصدر السابق ، مذكرة وزارة المالية لمجلس الوزراء بشأن شراء القمح والذرة ١٢ فبراير ١٩٤٢م .

(٢) المصدر السابق ، " مذكرة من وزارة المالية لمجلس الوزراء بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٤٢م" مجلس النظار والوزراء ، ك . ش ٠٠٧٥/٠٥٥٤٣٢ (جلسة ١٥ أبريل ١٩٤٢م), ك . ش ٠٠٧٥/٠٥٥٣١٥ (جلسة أول أكتوبر ١٩٤٢م).

(٣) مجلس الوزراء , ك . ش ٠٠٨١/٠٢٦٦١٥ " مذكرة مرفوعة من وزارة المالية لمجلس الوزراء بشأن شراء الأرز والذرة الشامية" .

وبالنسبة لمحصول القمح لعام ١٩٤٣م فقد قرر مجلس الوزراء بجلسة ٢١ أبريل ١٩٤٣م أن تشتري الحكومة كل ما يعرض عليها منه بالسعر المحدد وهو نفس سعر العام السابق، ونظرًا لأن الحكومة قررت استعمال الشعير في عملية الخلط، فقد وافق المجلس بجلسة ١٣ يونيه ١٩٤٣م على تكليف البنوك المعتمدة شراء ما يعرض عليها من هذا الصنف أسوة بما اتبع بالنسبة للقمح قبل أن ينتقل المحصول إلى التجار فيصعب تدبير الكميات اللازمة منه، وكذلك وافق المجلس بجلسة ١٤ أغسطس ١٩٤٣م على تفويض وزارة المالية في شراء الكميات التي تعرض عليها من الذرة العويجة (الصفراء والبيضاء) بسعر ٢٤٥ قرشًا للأولى و ٢٢٥ قرشًا الثانية تسليم المزرعة، وقد استمرت عمليات الشراء بهذه الكيفية حتى نهاية عام ١٩٤٥م[١].

وبالنسبة لمسألة تحمل الحكومة لفرق السعر بين الشراء والبيع، فقد تم فتح اعتماد إضافي قدره ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة التموين لسد الخسارة في عمليات شراء بيع القمح والشعير والذرة لمحصول عام ١٩٤٣م ، وقد وافق مجلس الشيوخ بجلسة ١٥ فبراير ١٩٤٤م على الاعتماد المطلوب بالأغلبية[٢]. ومساهمة في حل الأزمة التموينية قرر الملك فاروق وضع الفائض من قمح مزارعه تحت تصرف الحكومة بالسعر الرسمي ، وتبعه في ذلك بعض شيوخ ونواب البرلمان وأعيان البلاد في مختلف الجهات، ولكن بعد مرور أكثر من أربعة أشهر لم ينجز الكثير منهم وعدهم بتسليم الفائض للحكومة،

---

(١) المصدر السابق " مذكرات وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بالتفويض في شراء الذرة والقمح والشعير محصول ١٩٤٣م" .

(٢) مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد التاسع عشر, ١٦ فبراير ١٩٤٤م ، جلسة ١٦ ، ص ٣٣٢ – ٣٣٤ ، ٣٤٤ .

وعليه وجه رئيس الوزراء مصطفى النحاس السادسة"٢٦ مايو ١٩٤٢ـ٨ أكتوبر ١٩٤٤م" نداء إلى حضرات الشيوخ والنواب والأعيان المذكورين بل من كل مالك وزارع أن يسارع إلى تسليم فائض قمحهم للحكومة[١].

٣- الاستيراد من الخارج والاستعارة من السلطات البريطانية :

كانت من ضمن الحلول التي وضعتها الحكومة لمواجهة أزمة الخبز والدقيق في مدينة القاهرة بجانب الإجراءات السابقة استيراد مقادير كبيرة من القمح والذرة من الخارج بمساعدة الحكومة البريطانية، وكذلك اقتراض كميات من القمح والدقيق الوارد من الخارج مما كان مخصصًا للسلطات البريطانية في القاهرة, على أن ترد هذه الكميات عند ظهور المحصول الجديد إذ ثبت أنه يفيض عن الحاجة، وكان مجلس الوزراء – كما ذكرنا – قد قرر في ٢٢ يونيه ١٩٤١م شراء نصف مليون أردب من القمح المصري وعهد بذلك إلى بنك التسليف الزراعي، ولقد عدل عن هذا القرار واستعاض عنه بما قررته اللجنة الوزارية العليا للتموين من استيراد ٧٥ ألف طن من القمح (ما يعادل نصف مليون أردب) و ٢٠٠ ألف طن ذرة (ما يعادل مليون ونصف مليون أردب)، على أن يقوم بنك التسليف الزراعي بتحويل هذه الصفقة وتخزين المقادير السالفة وتصريفها لحساب الحكومة مقابل ستة قروش يحصلها عن كل أردب، وأن تتولى وزارة المالية من ناحيتها المفاوضة في استيرادها، وأن تشرف وزارة

---

(١) مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد السابع عشر, ١٧ يونيه ١٩٤٢ ، جلسة ٢٣ ، ص ٣٨٦ ، مجلة غرفة القاهرة العدد التاسع ، نوفمبر ١٩٤٢م ، ص ٨٨٠ ، ٨٨١ .

التموين على أعمال التوزيع وفقًا لحاجة الاستهلاك المحلي، ولقد وافق مجلس الوزراء على هذه القرارات بجلسة ٢٥ أغسطس ١٩٤١م[١].

وقد قامت الحكومة المصرية في هذا الصدد بالدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات لمساعدتها في التعاقد على شراء القمح والدقيق من الخارج أو القيام بإقراضها هذه الكميات على سبيل الإعارة، ولقد استمرت هذه المفاوضات والمراسلات بين رئيس الوزراء المصري حسين سري الثانية(٣١ يوليو ١٩٤١ـ٤ فبراير ١٩٤٢م) والسفير البريطاني في القاهرة (السير مايلز لامبسون) من ٢٧ سبتمبر ١٩٤١م تاريخ أول خطاب من (حسين سري) إلى السفير البريطاني، والذي تحدث فيه عن حاجة الحكومة المصرية إلى كميات من القمح والذرة ودقيقهما لتموين البلاد نظرًا للعجز الشديد في محصول عام ١٩٤١م، وحتى ٢٤ يناير ١٩٤٢م تاريخ أخر خطاب لرئيس الوزراء (حسين سري) إلى السفير البريطاني، حيث أوضح في هذا الخطاب مقدار العجز في محصول القمح والذي بلغ حوالي ٢٤٧,٠٠٠ ألف طن أي أكثر من مليون ونصف مليون أردب، وقرر أن البلاد تحتاج إلى ١٥٠,٠٠٠ طن أي حوالي مليون أردب من القمح على أن يستكمل بقية العجز بخلط القمح بالأرز في صناعة الخبز، وأشار إلى أن هذه الكميات لو تم استيرادها لغطت تموين مدينة

---

(١) مجلس الوزراء, ك . ش ٠٠٨١/٠٢٦٦١٥ (مذكرة إلى مجلس الوزراء ببعض المقترحات الخاصة بتوفير القمح اللازم للاستهلاك المحلي), مجلس النظار والوزراء, ك . ش ٠٠٧٥/٠٥٥٠٦٦ (جلسة ٢٥ أغسطس ١٩٤١م). مصر ١٩٤١/٨/٢٦م ، ص ١ . الأهرام ١٩٤١/٨/٢٥م ، ص ٤ .

القاهرة بغير خلط مما يوفر للفلاحين في بقية الجهات الذرة ويوفر كميات من الأرز للجيوش البريطانية في مصر[١].

وقد تم بالفعل في وزارة مصطفى النحاس الخامسة(٤ فبراير- ٢٦ مايو ١٩٤٢) الاتفاق مع السلطات البريطانية على أن تقدم الثانية للأولى ما قد تحتاج إليه من القمح والدقيق للتموين حتى ظهور المحصول الجديد، وتدل الإحصاءات الأولية بأن ما أخذ فعلاً من السلطات البريطانية لتموين مدينة القاهرة حتى مايو ١٩٤٢م حوالي ٠٠٠ , ٩٢ أردب من القمح، بينما بلغت الكميات المستوردة من الخارج حتى فبراير ١٩٤٢م حوالي ٠٠٠, ٢٨٢ أردب من القمح والدقيق، ثم توالى بعد ذلك ورود القمح حتى نهاية ديسمبر ١٩٤٢م، وقد بلغت جملة مقادير القمح والدقيق[*] التي أعارتها السلطات البريطانية للحكومة المصرية خلال عامي ١٩٤١م ، ١٩٤٢م حوالي ٠٠٠, ٤٠ طن من

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن هذه المفاوضات ، ينظر : مجلس الوزراء, ك . ش ٠٠٨١/٠٢٦٦١٥ (توفير الحبوب والمواد الغذائية لتموين البلاد ١٩٣٨ – ١٩٤٣م) .

(*) في أثناء هذه الأزمة حصلت السلطات البريطانية في عام ١٩٤٣م علي٤٥٠،٠٠٠ طن من الذرة و٢٠،٠٠٠ طن من القمح و٤٠،٠٠٠ طن من الشعير , وكذلك حصلت علي فائض محصول الأرز لعام ١٩٤٢م, كما تعاونت مصر تعاوناً فعالاً مع مركز تموين الشرق الأوسط, وعهدت علي تزويد هذه البلدان وخاصة السودان وقبرص وفلسطين بما يلزمها من المواد اللازمة, ورغم حاجة البلاد الملحة فقد صدرت كميات كبيرة من المواد الغذائية إلي الخارج, منها ٨،٠٠٠ طن قمح و٢،٠٠٠ طن شعير و٢،٠٠٠ طن ذرة. (رئاسة مجلس الوزراء , هيئة المستشارين , خدمات مصر للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥م , المطبعة الأميرية , القاهرة ١٩٤٧م , ص ١٢-١٣.)

القمح أي ما يعادل ٠٠٠, ٢٦٨ أردب و ٤٧٤, ٧ طنًا من الدقيق[١]، كما بلغ عدد السفن التجارية التي وصلت إلى مصر تحمل القمح والدقيق والذرة من يونيه ١٩٤١م – مايو ١٩٤٢م حوالي ٤٨ سفينة (١٠ سفن دقيق ، ١٣ سفينة ذرة ، ٢٥ سفينة قمحًا) [٢].

٤- تنظيم نقل القمح والدقيق الوارد من الأقاليم والخارج :

كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى قلة الوارد من القمح والدقيق إلى مدينة القاهرة صعوبة وبطء حركة النقل بمختلف وسائل المواصلات، وقد دأبت الحكومة على تنظيم وإعداد الوسائل المتعددة لنقل القمح والغلال من مناطق الإنتاج إلى القاهرة، وقد ترتب على تنفيذ الحكومة لقرار الاستيلاء على الحبوب أن تدفقت كميات كبيرة من القمح والغلال من مختلف محطات الوجه القبلي إلى محطة القاهرة حتى تكدست أرصفة المحطة بها, بالإضافة إلى كميات كبيرة من القمح موجودة في محطات السكة الحديد بمناطق الإنتاج معدة لشحنها إلى القاهرة ولكن لم تشحن بعد لعدم وجود قطارات البضاعة الخاصة بها ، كذلك هناك الكثير من الحبوب التي وصلت إلى الموانى المصرية والتي تعاقدت على شرائها الحكومة المصرية من الخارج، ولقد قامت السلطات المختصة حيال هذا بتسيير عددًا من القطارات لنقل هذه المقادير من مناطق الإنتاج، ومن موانى التصدير إلى القاهرة، واتخذت من الوسائل ما يكفل تفريغها في بعض المحطات القريبة من المدينة منعًا لتكدس هذه الكميات على أرصف محطة واحدة، ثم

---

(١) مجلس النواب ، الهيئة النيابية الثامنة, الانعقاد الأول, مج ١, ٢٢ يونيه ١٩٤٢م ، جلسة ١٥ ، ص ٤٩٣ ، مج ٢, ٩ ديسمبر ١٩٤٢م ، جلسة ٤ ، ص ٧٨. الدفاع الوطني ١٩٤٢/٣/١٤م ، ص ١ .

(٢) البلاغ ١٩٤٢/٥/١٠م ، ص ٢ . الأهرام ١٩٤٢/٥/١٠م ، ص ٢ .

نقلها إلى المستودعات المعدة لتخزينها[1]، وقد كانت محطة الجيزة من أهم المحطات التي كانت تفرغ فيها الشحنات، ولقد لاحظت السلطات المختصة أن ما يصل إلى القاهرة من الغلال يجري تفريغه في مكان بعيد عن مبنى محطة الجيزة مما ترتب عليه نقله في مركبات خاصة تكلف أصحاب المطاحن نفقات إضافية، ولذلك رؤى أن تتخذ مصلحة السكة الحديد محطتي الشرابية والمدابغ لتفريغ شحنات القمح الواردة من الوجه القبلي[2].

وقد توالي منذ بداية مارس ١٩٤٢م وصول شحنات القمح والذرة والدقيق المستوردة من الخارج من كندا وأمريكا وجنوب أفريقيا, بالإضافة إلى القمح والدقيق الذي أعارته الحكومة البريطانية للحكومة المصرية، وقد أعدت مصلحة السكة الحديد عددًا من القطارات لتسييرها إلى السويس والإسكندرية لنقل هذه الكميات[3] .

وقد أبدى وزير التموين" أحمد حمزة "اهتمامًا خاصًا بتنظيم حركة نقل القمح الجديد إلى القاهرة سواء بالسكة الحديد أو نقله عن طريق النهر بالمراكب الشراعية، وقد وجهت الوزارة إلى المحافظين والمديرين منشورًا ذكرت فيه أن تموين القاهرة يحتاج إلى استخدام وسائل النقل النهري بجانب

---

(١) الأهرام ١٩٤١/١٠/٢٥م ، ص ٤ ، ١٩٤١/١٠/٢٩م، ص٤.

(٢) الأهـــرام ١٩٤١/١١/١٣م، ص ٥ . مصـــر ١٩٤١/١١/٥م، ص ٢. الـــبلاغ ١٩٤١/١٢/٢١م ، ص٤ .

(٣) البلاغ ١٩٤٢/٥/١٣م ، ص٢.

السكة الحديد، ثم طلبت إليهم استخدام المراكب الشراعية الخالية في السواحل والتي تخلو تباعًا في شحن مقادير القمح المعد للإصدار[1].

وكذلك طلبت وزارة التموين من وزارة الدفاع إشراك مركبات الجيش في عملية نقل القمح، وقد أبلغت وزارة الدفاع استعدادها لتقديم ما تطلبه وزارة التموين من سيارات النقل التابعة للجيش، وقد قررت وزارة الدفاع أن تساهم مركباتها في نقل مقادير القمح لتموين مدينة القاهرة والإسكندرية، وقد أُلفت لهذا الغرض لجنة وزارية، رأت فيما يتعلق بتموين مدينة القاهرة أن تُخصص (٤٠ مركبة لوري ، ٤٠ مركبة بك آب ، ٢٠ مركبة لوري كبيرة) وتحمل جميعها حوالي ألفي أردب يوميًا من مناطق الإنتاج في الفيوم وبني سويف والمنيا والقليوبية، وتُخصص لتموين مدينة الإسكندرية (٤٠ مركبة لوري ، و٢٠ مركبة لوري) لتحمل مقادير القمح من مناطق الإنتاج بالغربية والمنوفية[2].

٥ - سياسة خلط الدقيق :

بجانب الإجراءات السابقة التي اتخذتها الحكومة لتوفير الحبوب والغلال لمدينة القاهرة اتخذت في نفس الوقت سياسة خلط دقيق القمح بدقيق بعض الحبوب الأخرى، ولقد مرت عملية الخلط بعدة مراحل حسب تأرجح محصول القمح بين الزيادة والنقصان وحسب توفر الحبوب الأخرى المستخدمة في عملية الخلط ، ففي الفترة من بداية الأزمة في أواخر مايو ١٩٤١م حتى نهايتها عام ١٩٤٣م – وهي فترة الدراسة – أصدرت الحكومة ما يقارب من عشرة أوامر عسكرية, بالإضافة إلى القرارات الوزارية والتي نظمت عملية الخلط واستخراج

---

(١) البلاغ ١٩٤٢/٦/١٧م ، ص ٢ ، ١٩٤٢/٦/١٨م ، ص ٢ .

(٢) الأهرام ١٩٤٢/٦/١٩م ، ص ٢ .

وصناعة الدقيق والخبز, وكانت من أهم الحبوب المستخدمة في عملية الخلط (الأرز والذرة الشامية والذرة العويجة والشعير).

كانت الحكومة قد أصدرت أمرًا عسكريًا في ١١ يونيه ١٩٤٠م يحظر صنع الخبز من الدقيق المخلوط، وأيضًا يحظر على تجار الدقيق وأصحاب المخابز أن يحوزوا أو يعرضوا للبيع دقيق قمح مخلوط، ولكن بعد ظهور بوادر الأزمة في أواخر مايو ١٩٤١م أصدرت الحكومة أمرًا عسكريًا في٢ يونيه١٩٤١م يجيز خلط دقيق القمح بدقيق الأرز أو الذرة أو النخالة والسِن بنسبة لا تزيد على١٠٪, بعد أن وافق مجلس التموين الأعلى علي هذه النسبة ، وبذلك يحظر صناعة الخبز من دقيق مخلوط بغير هذا الخليط [١].

وقد قررت لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة جعل سعر جوال الدقيق من هذا الخليط زنة ٨٠ أقة بـ ١٥٧ قرشًا للجملة و ٥, ٢١ مليمًا للأقة

---

(١) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤١م، المطبعة الأميرية، القاهرة ، ١٩٤٥م ، ص ٢٧١ ، ٢٧٢ ، الوقائع المصرية , ١١ يونيه ١٩٤٠م ، عدد ٧٢(غير اعتيادي) , ص ١ ، ٢ يونيه ١٩٤١م ، عدد ٧١ (غير اعتيادي) , ص ١، البلاغ ١٩٤١/٦/١م، ص ٤ .

بالقطاعي، وحدد سعر الخبز العادة منه بـ ١٨ مليمًا للأقة تسليم المنازل[١], وقد عُدل سعر هذا الدقيق والخبز المصنوع منه أكثر من مرة[*] .

وقد ظهرت فكرة أخرى لخلط دقيق القمح بالحبوب الأخرى لصنع نوع جديد من الخبز، ولقد استرشدت السلطات المعنية في هذا الموضوع برأي الدكتور/ علي حسن الأستاذ بكلية الطب، والدكتور/ محمد عبد السلام العيادي المدرس بها، بعد أن ثبت لهما بالبحث العلمي أنه من أكثر الأنواع فائدة، وهذا الخليط يحتوي على ٦٠٪ من دقيق القمح والسِن الأبيض و٣٥٪ من الذرة الشامية و ٥, ٣ % من الفول و ٥, ١ من الحلبة، وقد تقرر تأليف لجنة طبية لفحص هذا الخبز برئاسة الدكتور/ علي إبراهيم وزير الصحة وشوشة بك وكيلها وبعض الأساتذة من كلية الطب[٢].

وأيضًا اجتمع مجلس التموين الأعلى برئاسة وزير المالية وحضور وزراء الدفاع والتجارة والصناعة والزراعة وبعض كبار موظفي وزارة المالية والتجارة وبعض الأطباء للنظر في موضوع (الخبز الشعبي), وقد وافق المجلس بالإجماع على اختيار هذا النوع من الخبز وتعميمه لفائدته الصحية والاقتصادية بنسب الخلط السابقة، وقد رأى المجلس تعميم استعماله في الهيئات والمصالح

---

(١) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤ ، ٥٩ ، البلاغ ١٩٤١/٦/٣م ، ص ٣، الأهرام ١٩٤١/٦/٤م ، ص ٤ (قررت لجنة التسعيرة زيادة ما بين قرشين و ثلاثة قروش في سعر جوال الدقيق للبيع بنصف الجملة، كما قررت نقص مليمًا في سعر أقة الخبز تسليم المخابز)

(*) سنستعرض مسألة أسعار الدقيق والخبز وتطورها بالتفصيل في الجزء الخاص بالتسعيرة وتطور الأسعار

(٢) الأهرام ١٩٤١/٦/١٣م ، ص٤. البلاغ ١٩٤١/٦/١٩م ، ص ٤ .

الحكومية كالسجون والملاجئ والمستشفيات والهيئات النظامية، وتقرر أيضًا إدخال هذا الخبز في التسعيرة الجبرية بعد أن أطلق عليه (خبز الجامعة) وجعل سعره ١٩ مليمًا للأقة تسليم المنازل[١].

وقد رأت وزارة الدفاع تجربة هذا الخبز لاتخاذه جراية للجنود، وأحيل هذا الموضوع للجنة الصحية الاستشارية للجيش لبحث مدى صلاحيته، وقد اقترحت اللجنة أن تكون نسبة الخلط في فصل الصيف بنسبة ٧٠٪ من دقيق القمح و٢٥٪ من الذرة الشامية و ٥٪ من الفول والحلبة؛ لأن تأثير الحرارة في الصيف لا يسمح للعجين بالتماسك، كما اقترحت اللجنة الفنية التي شكلت بوزارة التجارة حفظ نسبة الإضافة إلى القمح من أنواع دقيق الحبوب الأخرى فجعلها ١٠٪ من دقيق الذرة الشامية و٣٪ من الفول والحلبة[٢]. وعلى ذلك يمكننا القول بأنه كان يوجد أكثر من نوع من الخبز المخلوط في ذلك الوقت, خبز مخلوط بدقيق الأرز أو الذرة بنسبة ١٠٪، خبز مخلوط بالسِن الأبيض والنخالة بنسبة ١٠٪، خبز الجامعة بالنسب المقررة سالفة الذكر.

وقد تقدم بعض تجار الحبوب والغلال وبعض نواب البرلمان باقتراح لعلاج نقص محصولي القمح والذرة وارتفاع أسعارها، وذلك بزيادة نسبة خلط الأرز بدقيق القمح من ٢٥ إلى٣٠٪، وهذا الاقتراح يؤدي إلى حفظ سعر الأرز من الهبوط ويشجع المزارعين على زراعته، ويوفر أيضًا ما تشتريه الحكومة من القمح المستورد، وقد اجتمع مجلس التموين الأعلى برئاسة وزير المالية لبحث

---

(١) البلاغ ١٩٤١/٦/٢٥م ، ص ٤ . الأهرام ١٩٤١/٦/٢٦م، ص٤.

(٢) الأهرام ١٩٤١/٧/٢٨م ، ص٤ . البلاغ ١٩٤١/٧/٢٩م، ص ٤.

مسألة خلط دقيق القمح بالأرز، وقرر ألا تزيد نسبة خلط الأرز بدقيق القمح على ١٠٪، وأن يكون الخلط تحت إشراف هيئة صحية[١].

وبالفعل قررت الجنة العليا للتموين[*] بجلستها المنعقدة في ٢٣ سبتمبر ١٩٤١م إصدار أمراً عسكرياً يقضي بخلط دقيق القمح بدقيق الأرز إجباريًا لصنع الخبز – بعد أن كان الخلط اختياريًا – ويكون الخليط من دقيق القمح المستخرج بنسبة ٩٠٪ ومن دقيق الأرز بنسبة ١٥ جزء من دقيق الأرز إلى ١٠٠ جزء من دقيق القمح، وقد صدر في٢٥ سبتمبر ١٩٤١م الأمر العسكري رقم (١٧٨) الخاص بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز، وقد حظر هذا الأمر على أصحاب المخابز – بغير ترخيص سابق من وزير التموين – أن يصنعوا أو يبيعوا خبزًا غير الخبز المصنوع من الخليط السابق، وحظر أيضًا على أصحاب المطاحن وتجار الدقيق أن يستخرجوا أو يحوزوا دقيقًا غير الخليط

---

(١) مجلس النواب ، الهيئة النيابية السابعة, دور الانعقاد الرابع , مج ٣، ٢٧ أغسطس ١٩٤١م ، جلسة ٧٦ ، ص ٢١٣٢ . الأهرام ١٩٤١/٨/٨م، ص ٥ . مصر ١٩٤١/٨/٢٥م ، ص ٢ .

" كانت هناك فكرة أو اقتراح من الأستاذ / علي شكري خميس سكرتير الغرفة التجارية بالإسكندرية خاصة بخلط دقيق القمح بحوالي٢٠٪ من البطاطا بعد سلقها وتصفيتها وإضافة خلاصتها للدقيق عند عجنه, ولقد دلت التجارب على أن هذه الفكرة صالحة من الوجهة الغذائية دون الناحية الاقتصادية لارتفاع نفقات إعدادها) .

(*) اللجنة العليا للتموين هي لجنة وزارية تألفت في أواخر عام ١٩٣٨م لدراسة حالة المواد اللازمة للبلاد والعمل علي توفيرها, وكانت أولي جلساتها في ٢٣ يناير ١٩٣٩. وكان يرأسها رئيس الوزراء أو من ينوب عنه , وكان من أعضائها وزراء المالية والتجارة والصناعة والتموين ـ بعد إنشائها في ٢٧ يونيه ١٩٤٠ ـ والمواصلات, وتميزت بسلطات واسعة أهمها الأمر بالاستيلاء والتوزيع, وضرورة موافقتها علي قرارات الوزارات المختصة, ولم تكن القرارات إلا بعد موافقتها .(صليب سامي , ذكريات (١٨٩١ ـ ١٩٥٢) , القاهرة ,١٩٥٣) .

المشار إليه، وتقررت عقوبة مخالفة أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى العقوبتين، ويصادر الدقيق والخبز الغير مطابق للشروط السابقة [١].

وتقرر العمل بهذا الأمر ابتداءً من ٥ أكتوبر ١٩٤١م، على أن يقوم كل صاحب مطحن أو تاجر دقيق بتقديم بيان عن كميات الدقيق غير المطابقة للمواصفات المبينة بالأمر العسكري السابق، ولم تُستنفذ حتى تاريخ العمل بهذا الأمر إلى وزير التموين بالنسبة للمطاحن والمخابز الموجود بالقاهرة، وقد نشرت وزارة التموين بلاغًا رسميًا بهذا الأمر وجهته إلى أصحاب المطاحن والمخابز وتجار الدقيق، وقد استثنى قرار الخلط كميات من القمح الأبيض الممتاز التي تستخدم في صناعة الخبز الفينو والحلوى، وقد سمح للمخابز الكبيرة والمحال التي تتاجر في هذا النوع من الخبز والحلوى بأن تطحن لحسابها الخاص الكميات المطلوبة[٢]. وقد قررت لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة إدراج دقيق القمح المخلوط بدقيق الأرز بالنسب المقررة في التسعيرة الجبرية في ٤ أكتوبر ١٩٤١م، وحدد سعر شوال الدقيق زنة ٨٠ أقة بـ ١٧٧ قرشًا للجملة و٢٤ مليمًا للأقة بالقطاعي، وحذف من جداول التسعيرة خبز الجراية والعادي والخاص, وأدرج الخبز المصنوع من هذا الخليط وحدد سعره بـ ٥ , ١٩ مليمًا للأقة تسليم المنازل[٣].

---

(١) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤١م، ص ٦٤٨ – ٦٥٠ . الوقائع المصرية, ٢٥ سبتمبر ١٩٤١م ، عدد ١٣٢(غير اعتيادي), ص ١ .

(٢) الأهرام ١٩٤١/١٠/١م، ص ٤. مصر ١٩٤١/١٠/٤م، ص٢ .

(٣) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥ ، ٦١ . مصر ١٩٤١/١٠/٦م ، ص١ ، الأهرام ١٩٤١/١٠/٤م ، ص ٤ .

وقد تعذر تطبيق الأمر العسكري الخاص بالخلط يوم ٥ أكتوبر نظرًا لعدم توفير الكميات الكافية من الدقيق المخلوط، ولذلك وافق وزير التموين"محمد حامد جوده"(٣١ يوليه ١٩٤١ ــ ٤ فبراير ١٩٤٢) على استخدام التجار وأصحاب المخابز للدقيق غير المخلوط حتى يتم إعداد المقادير الكافية من الدقيق المخلوط[١]، وقد أدى هذا النظام الجديد إلى الاضطراب في الأسواق، وقد كان على الوزارة ألا تشرع في تطبيق أمر الخلط تطبيقًا تامًا إلا بعد مضي فترة من الوقت تكون الوزارة قد أعدت خلالها الكميات المطلوبة للاستخدام .

ولقد انهالت على وزارة التموين شكاوي عديدة من أصحاب المخابز وتجار الدقيق في القاهرة من تعذر الحصول على حاجتهم من الدقيق المخلوط، وكذلك الأفراد والأهالي من انقطاع الخبز وعدم استطاعتهم الحصول على الدقيق، وقد اهتمت الوزارة بهذه الشكاوى واتخذت التدابير لتلافي أسبابها، وصرح بعض المسئولين أن كل نظام جديد يقترن في تطبيقه في العادة بشيء من الاضطراب، ولكن التدابير التي ستتخذ كفيلة بتلافي هذا الاضطراب[٢].

---

(١) البلاغ ٥/١٠/١٩٤١م ، ص٤. الأهرام ٦/١٠/١٩٤١م ، ص٤.

(٢) مصر ٧/١٠/١٩٤١م ، ص ٢ . البلاغ ٨/١٠/١٩٤١م ، ص ٤ . الأهرام ٨/١٠/١٩٤١م، ص ٤ .

وفي نفس الصدد قررت وزارة التموين توحيد نوع الخبز, وذلك بصنعه من الدقيق المخلوط سواء في هذا الخبز البلدي أو الإفرنجي، وقد اتخذت الوزارة التدابير لتنفيذ هذا النظام، ولقد احتج عدد كبير من أصحاب المخابز الإفرنجية على هذا القرار، نظرًا للصعوبات التي يلاقونها في سبيل صنع الخبز الإفرنجي المخلوط, بالإضافة إلى أن لهم عملاء لا يستسيغون الخبز المخلوط, وقدموا بذلك عدة شكاوى للوزارة، وقد اهتمت الوزارة بأمر هذه الشكاوى، وقررت صرف كميات من الدقيق الخالص لهم لاستعمالها مؤقتًا إلى أن يفصل في الشكاوى المقدمة منهم(١) .

ولقد جدد أصحاب المخابز الإفرنجية مطالبهم بصرف الدقيق غير المخلوط لهم، لكن الوزارة رأت عدم إجابة مطلبهم، وقررت وجوب استعمالهم للدقيق المخلوط أسوة بغيرهم من أصحاب المخابز البلدية حتى تعم مساواة الجميع في استعمال الخبز المخلوط ، ولكي تصل الوزارة إلى الغرض الذي صدر أمر الخلط من أجله, وكذلك تلقت وزارة التموين طلبات من التجار للحصول على مقادير من الدقيق غير المخلوط لصنع كعك العيد، غير أن الوزارة رفضت هذه الطلبات لعدم توافر الدقيق الخالص, ولأن الدقيق المخلوط صالح لهذا الغرض(٢).

وقد شكي أصحاب المخابز أيضاً من أن عملية خلط دقيق القمح بدقيق الأرز غير متفقة مع النسب التي ينص عليها الأمر العسكري الخاص بذلك، وقد درست وزارة التموين هذه الشكوى مع رئيس الوزراء (حسين سري) وتعهدت

---

(١) الاتحاد ١٤/١٠/١٩٤١م، ص٢ . الأهرام ١٤/١٠/١٩٤١م، ص٥ . البلاغ ١٥/١٠/١٩٤١م ، ص ٤ .

(٢) الأهرام ١٤/١٠/١٩٤١م ، ص٥ ، ١٧/١٠/١٩٤١م ، ص ٥ .

الوزارة باتخاذ إجراءات تساعد على التأكد من مطابقة عملية الخلط المنصوص عليها في الأمر العسكري، وقد ظهرت أيضًا شكوى من اختلاف الخبز المخلوط يوم عن يوم سواء في طعمه أو لونه، وقد أرجع بعض المسئولين ذلك إلى أن الرقابة على عملية صنع الخبز منعدمة انعدامًا تامًا، وأن بعض المخابز تضيف مواد غريبة على الدقيق المخلوط، وأن الأرز يستعمل بدون أن ينظف النظافة الكاملة، كما أن اختلاف درجات تبيض الأرز تسبب اختلافاً في لون الدقيق وبالتالي في لون الخبز[1]، ولقد أرسلت بعض العينات إلى المعامل لتحليلها ومعرفة العناصر التي يتألف منها، وبعد تحليلها تبين أن هناك اختلافًا كبيرًا في النسب المقررة في خلط الدقيق, كما تبين وجود عناصر أخرى غير المقررة في الخلط، وأن وجود هذه العناصر يؤدي إلى تغيير لون الدقيق والخبز[2].

ظل العمل بنسب الخلط السابقة حتى منتصف ديسمبر ١٩٤١م، ولكن نظرًا لقلة المخزون من القمح لجأت الحكومة إلى تغيير نسب خلط الدقيق بجعلها ٥٠٪ من دقيق القمح المستخرج بنسبة ٩٠٪ و ٢٥٪ من دقيق الذرة الشامية و٢٥٪ من دقيق الأرز على أن يستعمل في الخلط الذرة المستوردة من الخارج دون الذرة المحلية، وقد أصدر وزير التموين"محمد حامد جوده" قرارًا وزاريًا بهذا على أن ينفذ هذا القرار ابتداءً من ٢٠ ديسمبر[3]،

---

(١) البلاغ ١٩٤١/١٠/٢٥م ، ص ٤. الأهرام ١٩٤١/١٠/٢٦م . المصري ١٩٤١/١٠/٢٧م ، ص ٤ .

(٢) البلاغ ١٩٤١/١٢/٥م ، ص ٤ ، ١٩٤١/١٢/١٠م ، ص ٤ .

(٣) مصر ١٩٤١/١٢/١٨، ص٤ . الأهرام ١٩٤١/١٢/٢٠، ص٢ . البلاغ ١٩٤١/١٢/١٨، ص٤.

وقد صدر في ٢٢ يناير ١٩٤٢م الأمر العسكري رقم (٢١٩) الخاص بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز، وقد حظر هذا الأمر على أصحاب المخابز – بغير ترخيص سابق من وزير التموين – أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع غير الخبز المصنوع من خليط الدقيق السابق، وكذلك حظر على أصحاب المطاحن وتجار الدقيق أن يستخرجوا أو يطرحوا للبيع دقيقًا غير دقيق الخليط السابق، ويعاقب كل مخالف لهذا الأمر بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى العقوبتين مع مصادرة الدقيق والخبز موضوع المخالفة, وكذلك تقرر إلغاء الأمر العسكري رقم ١٧٨ الصادر في ٢٥ سبتمبر ١٩٤١م[١].

وعلى أثر ذلك قررت لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة في ٢٨ ديسمبر ١٩٤١م حذف الدقيق المخلوط بالأرز من جداول التسعيرة وإدراج دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة والأرز بنسب الخلط المقررة، وحدد سعر الجوال زنة ٨٠ أقة بـ ١٦٢ قرشًا للجملة و٢٢ مليمًا للأقة بالقطاعي، وكذلك أضيف إلى الجدول دقيق الذرة وجعل سعر الشوال منه زنة ٨٠ أقة بمبلغ ١٣٨ قرشًا للجملة و ١٨,٥ مليمًا للأقة بالقطاعي, وكذلك حذف من جداول التسعيرة الخبز بجميع أنواعه المصنوع من دقيق القمح المخلوط بالأرز, وأدرج بدلاً منه الخبز المصنوع من دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة والأرز بالنسب المقررة، وجعل

---

(١) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢م ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٨م ، ص ٢٠٧ – ٢٠٩ . الوقائع المصرية , ٢٢ يناير١٩٤٢، عدد ١٦(غير اعتيادي) ص ١ . مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٤٢م ، ص ١٧٠ – ١٧١.

سعر الأقة من الخبز البلدي ٢١ مليمًا ومن الخبز الأفرنجي والفرنساوي ٢٦ مليمًا تسليم المنازل[١].

وقد ترتب على تنفيذ عملية الخلط بالنسب السابقة تعدد ألوان الخبز الذي يباع في الأسواق، وخصوصًا الخبز شديد السمرة أو ما يقارب لونه من الاصفرار مما ترتب عليه ظهور عدة شكاوي من بعض الأهالي ، وقد أرجع أحد المسئولين السبب في ذلك إلى أن الذرة التي تخلط بدقيق القمح قد استوردت من الأرجنتين وهي شديدة السمرة، وقد تواصلت احتجاجات الأهالي وشكواهم من رداءة الخبز المخلوط وكراهة طعمه وعدم استساغته، وقد أجاب (محمد السيد شاهين) محافظ القاهرة على هذه الشكاوى بأن عملية الطحن والخلط لا زالت حديثة بالنسبة لوزارة التموين، وأن الحكومة استولت على عدة مطاحن تجري فيها أعمال الطحن والخلط تحت إشرافها المباشر[٢] .

ولكن الواضح أن هذا الدقيق كان يخلط بمواد غريبة ضارة بالصحة غير دقيق الذرة والأرز، وهذا ما أكدته بعض المصادر ومنها الصحف والمجلات من أن بعض أصحاب المطاحن يدخلون النخالة والردة الخشنة والناعمة ونشارة الخشب الناعم في عملية الخلط، وأن القمح يطحن بحصاه ودحريجه،

---

(١) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ ، ٦٢ . البلاغ ١٩٤٢/١/٩ ، ص٤.

(٢) الأهـــرام ١٩٤٢/١/٩، ص٥ . البصـــير ١٩٤٢/١/١٣، ص٢، ١٩٤٢/١/١٦، ص٢ (طلبت اللجنة الدائمة للأغذية بوزارة الصحة التوصية بالترخيص لمرضى المستشفيات مما تستلزم حالتهم الصحية تغذية خاصة بخبز يصنع من دقيق مخلوط بنسبة ٧٥٪ من دقيق القمح و٢٥٪ من دقيق الذرة أو ٦٠٪ من دقيق القمح و٢٥٪ من دقيق الذرة و١٥٪ من دقيق الأرز , البصير ١٩٤٢/٢/٢٣، ص٢) .

كما أن تجار الدقيق يخلطون الدقيق بالحجر الأبيض المطحون طحنًا ناعمًا والجبس والجير[1]، وهذا يوضح لنا ما وصلت إليه ضمائر أصحاب المطاحن وتجار الدقيق من عدم اللامبالاة والاكتراث بصحة الأهالي, وخصوصًا الفقراء منهم مما أدى إلى ظهور الخبز في مدينة القاهرة بلونه الأسمر وطعمه الكريه، كما أن أصحاب المخابز استعملوا نشارة الخشب الناعمة في تقريص الخبز بدلاً من الردة الناعمة التي أصبحت تضاف إلى الدقيق .

ولقد عنيت الجهات المختصة بشئون التموين بالعمل على إزالة أسباب شكوى الأهالي من رداءة الخبز الذي يعرض في الأسواق باتخاذ بعض التدابير منها، إبعاد الردة الخشنة والناعمة من الدقيق المخلوط، وكذلك منعت تقطيع العجين وتقريصه في المخابز على الردة الخشنة واستبدالها بالناعمة بشرط أن تكون هذه الردة نظيفة وغير محتوية على عناصر غريبة، وكذلك قررت تشديد العقوبة على مخالفي هذه القرارات بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه، وأصدر الحاكم العسكري أمرًا بذلك في ١٤ فبراير ١٩٤٢م على أن يسري هذا القرار على مدينة القاهرة حالما ينفد الدقيق الخليط من أسواقها ومخابزها, وعلى الرغم من عدم وجود هذا النوع من الدقيق وتوزيع دقيقًا جديدًا على التجار والمخابز, إلا أن سكان القاهرة وضواحيها استمروا في شكواهم من رداءة الخبز واسمرار لونه[2] .

---

(١) البصير ١٩٤٢/١/٥، ص٢. البلاغ ١٩٤٢/١/٧، ص٤. الأهرام ١٩٤٢/١/٨، ص٥.

(٢) الحكومة المصرية، الوثائق الرسمية لعام١٩٤٢، ص ٢١٩ – ٢٢١. الوقائع المصرية, ١٤ فبراير ١٩٤٢، عدد٣٢ (غير اعتيادي),ص ١ـ٢. البصير ١٩٤٢/٢/١٣، ص٣ .

وقُدمت أيضاً لوزارة المالية بعض المقترحات منها, وقف خلط الدقيق إن أمكن بعد ظهور المحصول الجديد في مايو، أو تعديل نسب الخلط إلى أدنى حد لها إن لم يكن منعًا باتًا ، ولقد عهدت وزارة المالية بحث هذا المقترح إلى لجنة وزارية، وقد تجمع لدى اللجنة رأيان أولهما : وقف الخلط بتاتًا بدون قيد ، والرأي الثاني : قصر الخلط على الأرز وحده على أن تكون نسبة الخلط ١٠٪ ، وهذا الرأي الأخير أشار إليه المستر (كريج) القومسير الجمركي لوزارة المالية، ولقد رفعت اللجنة رأيها هذا إلى وزارة المالية لإبداء الرأي فيه ثم تقديمه إلى مجلس التموين الأعلى [١], واقتراح أيضاً تعديل خطة طحن الحبوب مع المراقبة الشديدة للمطاحن, وذلك بأن يطحن كل نوع من الحبوب على حده في مطحن خاص، وأن تكلف مطاحن معينة تحت إشراف الحكومة بمزج الدقيق [٢].

ومن ضمن المقترحات أيضًا جعل الخبز نوعين بدلاً من واحد وكلاهما خاليًا من دقيق الذرة أحدهما يشتمل على٨٠٪ من دقيق القمح الخالي من السِن، ٢٠٪ من دقيق الأرز الممسوح وسيطلق عليه (خبز خاص) ويقدر ثمن الأقة منه بـ ٢٦ مليمًا، وثانيهما مكونًا من ٦٠٪ من دقيق القمح بجميع عناصره ، ٢٠٪ من دقيق الأرز الكارجو و١٥٪ من دقيق الأرز الممسوح وسيطلق عليه (خبز الجراية) ويقدر ثمن الأقة منه بـ ١٩ مليمًا[٣].

ولقد ظلت هذه المقترحات محل بحث في وزارة المالية إلى أن قرر وزير المالية (مكرم عبيد) في ٢٥ أبريل ١٩٤٢م بدء العمل بالنظام الجديد لعملية صنع الخبز من دقيق القمح الخالص دون خلط وذلك في مدينة القاهرة دون

---

(١) الأهرام ١٩٤٢/٣/٥، ص٥ ، ١٩٤٢/٣/٦، ص ٥، البصير ١٩٤٢/٣/٩، ص٢.

(٢) الأهرام ١٩٤٢/٢/٢٠، ص ٤.

(٣) البلاغ ١٩٤٢/٣/٢٦، ص٤ .

سواها، وستظل عملية الخلط مستمرة في الأقاليم حتى يتم تعميم النظام الجديد في جميع أنحاء البلاد(*), وتقرر أن يكون الدقيق خاليًا من الردة بنوعيها الخشنة والناعمة مع بقاء السن الأحمر، وكذلك تقرر بقاء أسعار الدقيق والخبز النقي مؤقتًا بدون زيادة(١)، وكان من أثر هذا القرار أن ظهرت كميات كبيرة من الدقيق المخلوط كانت مختزنة عند بعض التجار وقد قام هؤلاء التجار بعرضها في الأسواق، والمفترض أن هذه الكميات تكفي لاستهلاك مدينة القاهرة لعدة أيام، وسيكون من نتائج ذلك أن الدقيق المخلوط سيظل يستخدم في عملية صنع الخبز أسبوعًا من بدء تنفيذ النظام الجديد، وهناك أيضًا بعض المطاحن لم يتم تغيير مناخلها استعدادًا لإخراج القمح غير المخلوط، وعلى ذلك أصدر وزير المالية بيانًا لأصحاب المخابز يطلب فيه تسليم ما لديهم من كميات الدقيق المخلوط إلى مكتب تموين القاهرة وأخذ بدلاً منها دقيقًا غير مخلوط بنفس السعر, وقد ظل العمل بنظام عدم الخلط لمدة تقارب ثلاثة أشهر من أواخر أبريل وحتى أواخر يوليه ١٩٤٢م(٢) .

(*) تم تعميم نظام منع الخلط في جميع أنحاء البلاد في ٨ يونيه ١٩٤٢م .

(١) البلاغ ١٩٤٢/٤/٢٣، ص٢. الأهرام ١٩٤٢/٤/٢٤،ص٣ (كانت من أهم الأسباب التي أرغمت الحكومة على هذا القرار بجانب وفرة محصول القمح لعام ١٩٤٢، هي قلة محصول الذرة سواء المحلي أو المستورد، وأيضًا قلة المخزون من الأرز وعدم وجوده في الأسواق, نظراً لاستخدام كميات كبيرة منه لغذاء جيوش الحلفاء في القاهرة) .

(٢) الأهرام ١٩٤٢/٤/٢٦، ص٣. البصير ١٩٤٢/٤/٣٠، ص٢ . البلاغ ١٩٤٢/٤/٢٩، ص٢.

وقد قررت لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة في٢ يونيه١٩٤٢م، حذف الدقيق المخلوط من جداول التسعيرة واستبداله بدقيق قمح خالص مستخرج منه الردة بنوعيها، وحدد سعر الجوال منه زنة ٨٠ أقة بمبلغ ٢١٦ قرشًا للجملة و٢٩ ميمًا للأقة بالقطاعي، كما حذف الخبز المصنوع من الدقيق المخلوط وأدرج بدلاً منه الخبز المصنوع من دقيق القمح الخالص، وحدد سعر الأقة منه بمبلغ ٢٤ مليمًا تسليم المنازل[١]. وقد تم تعديل أسعار الدقيق الخالص والخبز المصنوع منه عدة مرات .

العودة إلى سياسة الخلط :

في أواخر يوليه ١٩٤٢م بدأت وزارة المالية في دراسة مسألة إعادة الخلط ، وقُدمت مقترحات من وزارة التموين بخلط دقيق القمح بدقيق الذرة الشامية، وإلا فسيكون الخلط بدقيق الذرة العويجة إذا كان المحصول الجديد كافيًا، وقد استبعدت الوزارة الخلط بدقيق الأرز نظرًا لقلة الكميات المخزونة منه واستخدام بعضها لغذاء الأهالي، وأيضًا قامت وزارة الزراعة بإجراء أبحاث حول خلط دقيق القمح بدقيق الشعير والذرة بنوعيها والأرز في صنع الخبز البلدي والأفرنجي, وأرسلت نتائج هذه التجارب إلى وزارة التموين لعرضها على كبار الخبازين، وبالفعل قامت الوزارة بإجراء عدة تجارب لصنع الخبز من دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة؛ لأنه لم يسبق صنع الخبز في العام الماضي من مثل هذا الخليط إذ اقتصر الخلط على الذرة الشامية والأرز [٢] .

---

(١) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ ، ٦٣ . البصير ١٩٤٢/٦/٢ ص٢ ، ١٩٤٢/٦/٣، ص٣ .

(٢) مصر ١٩٤٢/٧/٢٣، ص٢. البلاغ ١٩٤٢/٧/٢٧، ص٢ ، ١٩٤٢/٨/٤، ص٢ . (إن القرار الخاص بخلط دقيق القمح بدقيق الذرة العويجة لم يتخذ لعجز في محصول القمح

وقد أصدر وزير التموين" أحمد حمزة" تعليمات مشددة إلى المحافظات والمديريات وإلى البنوك التي تولت عمليات شراء الكميات اللازمة من الذرة العويجة, وذلك لتوفيرها وشحنها إلى مدينة القاهرة لإعدادها للخلط، وقد قرر مجلس التموين الأعلى الموافقة على إجراء الخلط بمقدار الثلث من الذرة العويجة والثلثين من القمح، وسيكون الخلط عامًا ولن يترك نوع من الخبز غير مخلوط، وسيترتب على عملية الخلط تخفيض في أسعار الدقيق والخبز، ونظرًا لأن نسب عملية خلط القمح بدقيق الأرز في عام ١٩٤١م لم تكون مماثلة في كميات الدقيق المختلفة، فقد اتفق على أن تقوم بعملية الطحن في كل مطحن آلتان تطحن أحدهما القمح والأخرى الذرة، ثم يتقابلان بعد ذلك في ماسورة واحدة تسمى (خلاطة)، وتقوم آلة خاصة بعد ذلك بمزجهما ميكانيكيًا فيخرج الدقيق مخلوط بالنسب المقررة[١]، وقد صدر الأمر العسكري رقم ٣٢٧ في ٨ سبتمبر ١٩٤٢م المنظم لتجارة الدقيق والخبز والذي حظر على أصحاب المخابز – بغير ترخيص سابق من وزير التموين – أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع غير الخبز المصنوع من خليط دقيق القمح بجميع عناصره ما عدا الردة الناعمة والخشنة ومن دقيق الذرة الخالي من الردة بالنسب المقررة، أو إدخال الردة بنوعيها أو دقيق غير القمح والذرة على الخليط[٢].

لأن المحصول وافر، ولا لعدم كفاية الحبوب الموجود في البلاد، وإنما الغرض من ذلك هو تكوين احتياطي لمواجهة جميع الطوارئ والاحتمالات) .

(١) مصر ١٩٤٢/٨/٢٤،ص١. البلاغ ١٩٤٢/٨/٣٠،ص٢. الأهرام١٩٤٢/٨/٣١، ص٣

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢م، ص ٩٦٧ – ٩٦٩ . الوقائع المصرية , ٨ سبتمبر ١٩٤٢، عدد ١٧٠(غير اعتيادي), ص ١-٢.

وقد قررت لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة في ١٠ سبتمبر ١٩٤٢م إدراج دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بالنسب المقررة في جداول التسعيرة، وحدد سعر الجوال منه زنة ٨٠ أقة بمبلغ ٢٣٨ قرشًا, والجوال زنة ٥٠ أقه بمبلغ ١٤٨,٥ قرشًا للجملة ، و½ ٣١ مليمًا للأقة بالقطاعي, وتقرر أن تبقى أسعار الخبز البلدي بخمس مليمات للرغيف زنة ٧٣ درهمًا، على أن يضاف مليمًا واحدًا لكل خمسة أرغفة تسليم المنازل، أما سعر الخبز الأفرنجي من نفس الخليط فحدد بـ٣٤ مليمًا للأقة تسليم المنازل[١].

بدأ توزيع الخبز المصنوع من الخليط السابق على أهالي القاهرة، وظهرت سريعًا الشكاوى من الأهالي من سوء الخبز ورداءته وطعمه الكريه، وقد أرجع بعض المسئولين ذلك إلى عدم رعاية أصحاب المخابز والمطاحن التعليمات التي أعطيت لهم في طريقة الخلط، وللتغلب على هذه المشكلة اتخذت وزارة التموين عدة إجراءات منها ، تشديد الرقابة على المطاحن والمخابز وتزويدها بعدد من المفتشين للإشراف على أعمال الطحن وصناعة الخبز، وكذلك أرسلت الوزارة إلى ملاحظي المطاحن ومراقبيها تعليمات بمراقبة عملية الطحن والتحقق من سيرها طبقًا للتعليمات الصادرة لهم، بالإضافة إلى مراقبة غربلة الذرة ونظافتها من الأوساخ نظافة تامة، ومراقبة استخراج جميع الردة بنوعيها من الدقيق، وأيضًا قامت الوزارة بإجراء تجارب على الخبز بخلطه بدقيق

---

(١) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ ، ٦٤ . الأهرام ١٩٤٢/٩/١٠، ص٤. مصر ١٩٤٢/٩/١٤، ص٢ .

الذرة الصفراء يومًا والبيضاء يومًا آخر وبالنوعين معًا في يومٍ ثالث لاختيار أفضل الأنواع وجعلها نموذجًا للمخابز تصنع الخبز على منواله[١].

وبالإضافة إلى الإجراءات السابقة, قرر مجلس الوزراء بجلسة ٢٢ سبتمبر ١٩٤٢م تشكيل لجنة وزارية من وزارة التموين والزراعة والتجارة والصناعة والصحة لدراسة مسألة الخبز من جميع نواحيها، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس في غضون أسبوع من تاريخ صدور هذا القرار, وقد عقدت اللجنة الوزارية أولى جلساتها في ٢٦ سبتمبر، وقد كان من أهم النقاط التي بحثتها اللجنة مسألة العدول عن خلط الدقيق وتقديم خبز من دقيق القمح الخالص، والترخيص بإنشاء نوعين من الخبز أحدهما من الدقيق الخالص، والآخر من الدقيق المخلوط مع مراعاة رفع سعر النوع الأول بنسبة تسمح بتخفيض سعر النوع الآخر رعايةً لصالح الطبقات الفقيرة، وكذلك تعديل مواصفات الدقيق للقضاء على مشكلة رداءة الخبز وسمرة لونه، وأخيرًا تشديد الرقابة على المطاحن والمخابز[٢] .

وبعد أن بحثت اللجنة هذه المسائل ودرستها دراسة وافية، رفعت بها تقريرًا لمجلس الوزراء عبارة عن مقترحات للنظر فيها وهي :

أولاً : استمرار صنع الخبز من الدقيق المخلوط بالنسب المقررة نظرًا لوفرة محصول الذرة العويجة المعد للخلط وقلة كميات الأرز والذرة الشامية في الأسواق، وفي المقابل عدم كفاية الباقي من محصول القمح في الشون والبنوك وذلك حتى ظهور المحصول الجديد .

---

(١) البصير ١٩٤٢/٩/١١، ص٢. الأهرام ١٩٤٢/٩/١٤، ص٣. مصر ١٩٤٢/٩/٢١، ص١.

(٢) الأهرام ١٩٤٢/٩/٢٣، ص٢ . البلاغ ١٩٤٢/٩/٢٦ ، ص٢ .

ثانيًا : استبعاد اقتراح إنشاء نوعين من الخبز لأنه لا يجوز أن توجد تفرقة فيما يأكله مختلف الطبقات وخصوصًا الطبقات الفقيرة .

ثالثًا : أما بالنسبة لمسألة رداءة الخبز وسمرة لونه فقد تبين للجنة بعد البحث أن الذرة العويجة تنتج ثلاثة أنواع الأبيض والأحمر والأصفر، وأن النوعين الأوليين يعطيا خبزًا شديد السمرة بعكس النوع الأخير، وقد تبين للجنة أيضًا أن وزارة التموين شرعت في الاتصال بالبنوك والمديريات لبدء خلط القمح بالذرة من النوع الأصفر أو من خليط منه ومن النوع الأبيض .

رابعًا : أما مسألة تعديل مواصفات الدقيق، فقد قررت اللجنة بعد البحث وإجراء التجارب الاستمرار في صنع الخبز من الدقيق المخلوط المشتمل على السنين الأحمر والأبيض مع استبعاد الردة كليًا بما في ذلك (ردة المدابغ) وهي عبارة عن سِن أحمر مخلوط بالردة الناعمة, وتعديل الأمر العسكري وفقًا لذلك .

خامسًا : إلزام أصحاب المطاحن مراعاة تنظيف الذرة قبل طحنها تنظيفًا تامًا بواسطة الغرابيل والفرش بحيث يفصل منها الطين وجميع المواد الغريبة.

سادسًا : تعويض أصحاب المطاحن عن النقص الذي يترتب على عملية التنظيف بخفض وزن الرغيف بحيث ألا يزيد التخفيض على ثلاثة دراهم .

سابعًا : ينتدب في كل مطحن جنديان من جنود الهجانة السودانيين للمساعدة في الإشراف على عملية تنظيف الذرة والقمح، وتزويد وزارة التموين بفريق من الموظفين الفنيين في التحليل الكيمائي ليقوموا بمهمة تحليل العينات التي تؤخذ من المطاحن للتحقق من مطابقتها للمواصفات

ولقد وافق مجلس الوزراء بجلسة أول أكتوبر ١٩٤٢م على هذه المقترحات مع إضافة بعض التعديلات عليها. [١]

وتنفيذًا لهذه المقترحات السابقة, فقد صدر الأمر العسكري رقم ٣٣٩ الخاص بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز، والذي قرر استبعاد جميع الردة من الدقيق المخلوط بما فيها (ردة المدابغ), مع إلزام أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها تنقية القمح والذرة قبل طحنهما تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ جميع الوسائل الممكنة, وعلى الأخص النسف والغربلة والغسيل والتمرير على الفرش، ثم طحن كلاً من القمح والذرة على حدة، ثم خلط الناتج من النوعين في آلة خاصة تسمى الخلاطة أو البريمة[٢].

وبالنسبة لمسألة مراقبة مطاحن القاهرة، فقد طلبت وزارة التموين من وزير الدفاع إمدادها بقوة من جنود الهجانة لمراقبة مطاحن القاهرة وضواحيها وعددهم ٤٢ جنديًا، وقد قرر وزير التموين زيادة هذا العدد إلى ٨٠ جنديًا بحيث يقسمون باعتبار ثلاثة جنود لكل مطحن, وتقرر أيضًا تشديد المراقبة على

---

(١) مجلس الوزراء والنظار, ك. ش ٠٠٧٥/٠٥٥٣١٥ (جلسة أول أكتوبر ١٩٤٢م).

(٢) الحكومة المصرية ، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢م، ص ١١٦٢ – ١١٦٣ الوقائع المصرية , ٨ أكتوبر ١٩٤٢، عدد ١٩٠ (غير اعتيادي), ص١-٢.

المطاحن بواسطة المفتشين التابعين للوزارة على أن يكون هناك مفتش لكل ثلاثة مطاحن[١].

ولقد نفذ هذا النظام في ١٩ أكتوبر ١٩٤٢م، ونظرًا لما تبين من أن النوع الأصفر من الذرة العويجة هو أكثر أنواع الذرة صلاحية للخلط ، ولما كانت البيانات الإحصائية التي تجمعت لدى وزارة التموين قد دلت على وفرة محصول هذا النوع بحيث يفيض بمقدار كبير على الكمية المطلوبة منه للخلط ، فقد رأت الوزارة أن تقصر الشراء على هذا النوع، وأصدرت الأمر إلى الجهات المختصة لشراء كل ما يعرض عليها منه لحساب الحكومة[٢].

وفي نفس الوقت قررت لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة تعديل أسعار الدقيق المخلوط والخالي من السِن الأحمر بالنسب المقررة بجعل سعر جوال الدقيق البلدي زنة ٨٠ أقة بمبلغ ٢٤٥ قرشًا للجملة و ٣٢,٥ مليمًا للأقة بالقطاعي, والجوال زنة ٥٠ أقة بمبلغ ١٥٣ قرشًا، كما تقرر جعل وزن الرغيف البلدي الذي يباع بخمسة مليمات ٧٠ درهمًا ، وسعر الخبز الأفرنجي والفرنساوي والفورمة المصنوع من الخليط السابق بـ ٣٤ مليمًا للأقة تسليم المنازل[٣].

---

(١) مصر ١٤/١٠/١٩٤٢، ص٦. البلاغ١٧ /١٠/١٩٤٢، ص٣. مجلة غرفة القاهرة ، العدد التاسع ، نوفمبر ١٩٤٢، ص١٧١.

(٢) البلاغ١٩/١٠/١٩٤٢،ص٢. الأهرام٢٠/٧/١٩٤٢، ص٢. مصر ٢٠/١٠/١٩٤٢ ص٢

(٣) البلاغ١٩/١٠/١٩٤٢، ص٢ . مصر ٢٠/١٠/١٩٤٢، ص٢. مجلة غرفة القاهرة ، العدد التاسع ، نوفمبر ١٩٤٢، ص ٨٧٢. محمود محمد السباعي، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨، ٦٤.

في أواخر مايو ١٩٤٣م قامت وزارة التموين بتجربة خلط دقيق القمح بدقيق الشعير لصنع الخبز منه بنسبة ٩٠٪ من دقيق القمح و١٠٪ من دقيق الشعير، وسيطبق هذا النظام في مدينة القاهرة والإسكندرية أما في باقي الأقاليم فسيظل نظام الخلط كما هو، وقد أصدر وزير التموين قرارًا يتضمن الترخيص لمطاحن القاهرة بالبدء في خلط دقيق القمح بالشعير على أن يودع ما ينتج من هذا الخليط في الشون ريثما يبدأ العمل بنظام الخبز الجديد [١]. وقد صدر بالفعل الأمر العسكري رقم ٣٩٩ في ٢٩ مايو ١٩٤٣م الذي ينظم عملية استخراج وصناعة الدقيق والخبز والاتجار فيها, وقد حظر هذا الأمر على أصحاب المطاحن وتجار الدقيق – بغير ترخيص سابق من وزير التموين – أن يستخرجوا أو يعرضوا للبيع دقيقًا غير دقيق القمح المستخرج بنسبة ٩٥٪ (المستبعدة منه الردة الخشنة فقط) والمخلوط بدقيق الشعير المستخرج بنسبة ٦٢,٥٪ (المستبعد منه السِن الأحمر والردة بنوعيها), وذلك على أساس ٩٠٪ من دقيق القمح و١٠٪ من دقيق الشعير، كما حظر على أصحاب المخابز أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع غير الخبز المصنوع من ذلك الخليط، ولا يجوز لهم تقريص الخبز وتقطيعه إلا على الردة الناعمة والسِن الأحمر المستبعدين من دقيق الشعير[٢].

وقد قررت لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة في ٢٠ يونيه ١٩٤٣م حذف دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة الصفراء والخبز المصنوع منه من جداول

---

(١) الأهرام١٩٤٣/٥/٢٧، ص٢، ١٩٤٣/٦/١٢، ص٢ . مجلة غرفة القاهرة، العدد السادس ، يونيه ١٩٤٣م، ص٤٣٥ .

(٢) الحكومة المصرية . مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٣ ، ص٥٩١ – ٥٩٤. الوقائع المصرية , ٢٩ مايو١٩٤٣، عدد٦٢ (غير اعتيادي), ص ١–٣.

التسعيرة، وإدراج دقيق القمح المخلوط بدقيق الشعير بالنسب المقررة، وجعل سعر الجوال زنة ٨٠ أقة و ٥٠ أقة والقطاعي منه كما هو في الخليط السابق، وظل سعر الرغيف البلدي ووزنه وسعر الخبز الإفرنجي والفورمة والفرنساوي كما هو في السابق[١].

ظل نظام الخلط بدقيق الشعير حتى أوائل عام ١٩٤٤م، حين تم تعديل نظام الخلط في أول أبريل ١٩٤٤م واستبداله بدقيق الذرة الصفراء بالنسب السابقة، وفي مايو ١٩٤٥م تم تعديل نظام الخلط مرة أخرى حيث خلط دقيق القمح بدقيق الذرة الصفراء والذرة الشامية بنفس النسب السابقة، ثم عاد نظام الخلط بدقيق الشعير مرة أخرى في يونيه ١٩٤٥م بنسبة ٨٠٪ من دقيق القمح و٢٠٪ من دقيق الشعير، ومع نهاية عام ١٩٤٥م، رجع الخلط مرة أخرى بدقيق الذرة الصفراء بنسبة ٧٥٪ من دقيق القمح و٢٥٪ من دقيق الذرة الصفراء[٢].

---

(١) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ ، ٦٥ . مصر ١٩٤٣/٦/٢١، ص٢ .

(٢) الوقائع المصرية ، أول أبريل ١٩٤٤ ، عدد ٤٠ مكرر (غير اعتيادي), ص ١, ٢١ مايو ١٩٤٥ ، عدد ٨٨ ،ص ٣ـ٤ ,٤ يونيه ١٩٤٥، عدد ٩٢ ، ص ٨ , ٩ أكتوبر ١٩٤٥ ، عدد ١٤٧ مكرر, ص ١ .

(*) التسعير الجبري(*) وتطور أسعار الدقيق والخبز في مدينة القاهرة :

وضعت الحكومة نظام التسعير الجبري لحماية الطبقات الفقيرة والمتوسطة من جشع التجار وغيرهم، وقد فرضته على معظم الضروريات وحددت ما يستهلكه الفرد منها، كذلك شمل التسعير الجبري أغلب الحبوب والغلال ومنتجاتها من الدقيق بالإضافة إلى الخبز، وسوف نركز هنا على تطور أسعار الدقيق العادي والخبز البلدي؛ لأن أغلب التلاعب بالأسعار والشكاوي كانت في هذين الصنفين، لأن معظم السواد في مدينة القاهرة يعتمدون عليهما اعتمادًا كليًا .

(*) يعتبر التسعير الجبري أحد الوسائل التي تلجأ إليها الحكومات في الظروف غير العادية بقصد إبقاء السلع في المستوى المعقول حرصًا على مصلحة جمهور المستهلكين وخصوصًا الطبقات الفقيرة منهم ، وتلجأ الحكومات عادة إلى الأخذ بنظام التسعير بالنسبة لبعض السلع دون الأخرى محافظة منها على الحد من ارتفاع أسعار السلع ، وقد قامت الحكومة المصرية في سبتمبر ١٩٣٩م ، بإصدار المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩م الخاص بتحديد أقصى أسعار المواد الغذائية الضرورية وبعض الأصناف الأولية, ويقضي هذا المرسوم بتشكيل لجان تدعى لجان التسعير الجبري في كل محافظة أو مديرية برئاسة المحافظ أو المدير ، وتقوم هذه اللجان بتحديد أقصى الأسعار في مساء الجمعة من كل أسبوع نافذة من صباح السبت التالي وتكون ملزمة للتجار وجمهور المستهلكين ، وهناك لجنة تشكل بقرار من مجلس الوزراء وتدعى اللجنة المركزية لتحديد الأسعار وهي لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة برئاسة وزير التجار والصناعة ، وتقوم بوضع الأسس الخاصة بأسعار السلع التي تقوم لجان التسعيرة الفرعية على ضوئها لتحديد الأسعار .(الحكومة المصرية, مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لعام ١٩٣٩م, ص٥٤٦–٥٤٧ . الوقائع المصرية ,٦ سبتمبر ١٩٣٩م ,عدد٩٤(غير اعتيادي) ,ص ١–٢

الدقيق من السلع المسعرة جبريًا منذ بداية سبتمبر ١٩٣٩م، وقد ارتبطت أسعاره في المراحل المختلفة بأسعار القمح، وكذلك بأسعار بعض أصناف الحبوب الأخرى التي تقرر خلطه بها خلال الفترة من (١٩٣٩ – ١٩٤٣م) وما بعدها كالذرة الشامية والعويجة والأرز والشعير، وقد روعي في تحديد أسعار الدقيق في سنتي ١٩٣٩ ، ١٩٤٠م أن تكون الأسعار الجبرية مطابقة لأسعار السوق الفعلية، أما بعد ظهور أزمة الخبز في يونيه ١٩٤١م فقد اتخذت أسعار القمح المحددة جبريًا أساسًا لتحديد أسعار الدقيق سواء كان مخلوطًا أو صافيًا .

أما الخبز فقد سعر جبريًا عام ١٩٣٩م، وكانت الأسعار الفعلية للدقيق وتكاليف تحويله خبزًا هي الأساس الذي حدد عليها سعر الخبز ، وقد اختلفت تكاليف تحويل الدقيق إلى الخبز من عام إلى آخر في الفترة من عام ١٩٤٠ – ١٩٤٣م ، ويرجع ذلك إلى زيادة أجور العمال وإيجارات المخابز فضلاً عن زيادة ثمن الوقود المستخدم وعناصر التكلفة الأخرى، ولقد كانت المحافظات والمديريات تسترشد بأسعار الدقيق والخبز المحددة بمحافظة القاهرة ، والأسس التي احتسبت عليها الأسعار مع مراعاة الظروف المحلية الخاصة بكل محافظة أو مديرية [١] .

مع بداية ظهور الأزمة في أواخر مايو ١٩٤١م، بحث مجلس التموين الأعلى في تحديد أسعار القمح والدقيق والخبز، وقد أعدت وزارة التجارة والصناعة باعتبارها الجهة المختصة القرارات الخاصة بشأن الأسعار الجديدة لكلٍ من الدقيق والخبز سواء من الخبز النقي أو المخلوط بالسن أو النخالة، أو

---

(١) محمود محمد السباعي، مرجع سبق ذكره، ص٢٦ ، ٥٠ . ينظر ملحق رقم (٣) الأسس التي اتخذت في تحديد أسعار الخبز البلدي بمدينة القاهرة (١٩٤٠ – ١٩٤٣م).

الأرز حسب نسب الخلط المختلفة[1]. ولقد نشرت محافظة القاهرة في ٢ يونيه التعديل الجديد الذي أدخلته لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة على الأسعار، يتضمن رفع سعر القمح بنوعيه الهندي والبلدي بمقدار خمسة عشر قرشًا على السعر القديم ليصبح الأول ١٨٥ قرشًا للأردب ، والثاني ١٧٥ قرشًا للأردب ، وأيضًا رفع أسعار الدقيق بأنواعها المختلفة، بزيادة ستة عشر قرشًا للجوال زنة ٥٠ أقة من الدقيق طحن سلندرات أكسترا و٢٣ قرشًا للجوال زنة ٨٠ أقة من الأنواع الأخرى، وزيادة سعر الأقة بالقطاعي ثلاثة مليمات على السعر القديم(*)، وأدرج الدقيق العادي الشامل على السِن والمخلوط بالأرز بنسبة ١٠٪ في جداول التسعيرة، وحدد سعر الجوال زنة ٨٠ أقة منه بمبلغ ١٥٧ قرشًا للجملة و ٢١,٥ مليمًا للأقة بالقطاعي، وبقي سعر الخبز من هذا الخليط كما هو دون تعديل أي ١٨ مليمًا للأقة تسليم المنازل، أما الخبز الخاص والشامي المصنوع من الدقيق غير المخلوط فرفع سعر الأقة منه مليمين على السعر القديم، وقد أذاع الحاكم العسكري لمدينة القاهرة كتابًا على مأموري الأقسام طلب

---

(١) البلاغ ١٩٤١/٦/١، ص٤ ، ١٩٤٢/٦/٢، ص٤ .

(*) حدد سعر جوال الدقيق طحن سلندرات أكسترا زنة ٥٠ أقة بمبلغ ١٣٢ قرشًا للجملة و٢٦ مليمًا للأقة بالقطاعي ، طحن سلندرات نمرة (١) زنة ٨٠ أقة بمبلغ ١٧٤,٥ قرشًا للجملة و٢٣,٥ مليمًا للأقة بالقطاعي, وطحن عادي ناتج قمح هندي بمبلغ ١٧٢,٥ قرشًا للجملة و ٢٣ مليمًا للأقة بالقطاعي ، طحن حجارة عادي بمبلغ ١٧٠,٥ قرشًا للجملة و٢٢,٥ مليمًا للأقة بالقطاعي , مع الأخذ في الاعتبار زيادة سعر نصف الجملة ما بين قرشين أو ثلاثة قروش للجوال علي سعر الجملة . (البلاغ٣/٦/١٩٤١، ص٤)

فيه مراقبة المطاحن والمخابز للتحقق من أن أصحابها يبيعون بالأسعار المحددة، وتحرير محاضر ضد من يخالف التسعيرة أو يمتنع عن البيع [1].

وبالرغم من صدور التسعير الجبري لكلاٍ من الدقيق والخبز, إلا أن الكثير من تجار الدقيق ما زالوا يصرون على البيع بأزيد من التسعيرة، ولقد تلقت الجهات المسئولة شكاوى عديدة من أصحاب المخابز والذين قرروا في شكاواهم أنهم لا يستطيعون الحصول على جوال الدقيق العادي زنة ٨٠ أقة بثمن لا يقل عن ١٨٦ قرشًا أي بزيادة قدرها ستة عشر قرشًا عن السعر المقرر، وأما أصحاب المخابز الصغيرة فهم أشد إرهاقًا، أما الأهالي فإنهم يحتشدون أمام المخابز والمتاجر باليوم واليومين دون الحصول على ما يطلبون ، ولقد أصدر محافظ القاهرة وحاكمها العسكري عدة أوامر إلى رجال البوليس بضرورة مراقبة هؤلاء التجار ومساعدة أصحاب المخابز على شراء ما يحتاجون إليه من الدقيق بالأسعار المقررة [2] .

وكذلك تلقت محافظة القاهرة عدة شكاوى من بعض تجار الدقيق بالتجزئة بالدرب الأحمر وسوق السلاح والمغربلين وبولاق بأن أصحاب المطاحن يمتنعون عن بيع الدقيق بالسعر المحدد في التسعيرة، وإن ذلك أدى إلى تعطل حركة البيع في محالهم، وتعذر على الأهالي شراء الدقيق لعدم تواجده، ولقد اهتم محافظ القاهرة بهذه الشكوى وأصدر أمرًا بحصر ما يوجد من الدقيق في المطاحن والمستودعات والمتاجر، وما يوجد من القمح في مخازن وشون

---

(١) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤ ، ٥٩ . البلاغ ١٩٤١/٦/٤، ص٤. للمزيد من التفصيل عن تطور أسعار الدقيق والخبز في الفترة من ٢ يونيه ١٩٤١ ، وحتى ٢٠ يونيه ١٩٤٣م . ينظر ملحق رقم (١ ،٢) .

(٢) الأهرام ١٩٤١/٦/٤، ص٤ ، ١٩٤١/٦/٦، ص ٤.

البنوك وغيرها، واتخذت التدابير لطرح المقادير الكافية من الدقيق والقمح في الأسواق بالأسعار المحددة تحت إشراف الجهات الإدارية، ولقد طلبت المحافظة من حكمدارية القاهرة تنفيذ هذا الأمر, وكان الغرض من ذلك هو الحيلولة دون إخفاء هذه المقادير أو الامتناع عن بيعها، وقد أذاعت محافظة القاهرة في هذا الصدد كتابًا على مساعدي الحكمدار وفرق البوليس الثلاث ومأموري الأقسام وضحت فيه أن القانون يخولها السلطة في مصادرة أية كمية من الغلال والدقيق التي يمتنع منتجها أو بائعها عن بيعها بالسعر المحدد بالتسعيرة بالإضافة إلى محاكمته عسكريًا [1].

وفي ١٤ يونيه ١٩٤١م قررت لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة زيادة أسعار الدقيق بأنواعه المختلفة زيادة تراوحت ما بين تسعة قروش واثني عشر قرشًا، ولكن الزيادة الأكبر كانت في الدقيق المخلوط بدقيق الأرز بنسبة ١٠٪ والتي زاد سعر الجوال زنة ٨٠ أقة من ١٥٧ قرشًا إلى ١٧٩ قرشًا للجملة ، والأقة بالقطاعي من ٢١,٥ إلى ٢٤ مليمًا، ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار القمح الهندي والبلدي حوالي ثلاثين قرشًا حيث حد سعر الأول بمبلغ ٢١٥ قرشًا، والثاني ٢٠٥ قرش، وقد ترتب على ذلك زيادة في أسعار الخبز المصنوع من الدقيق المخلوط مليمًا ونصف المليم لتصبح سعر الأقة ١٩,٥ مليمًا تسليم المنازل، وأما الخبز الخاص والشامي والأفرنجي فقد زاد سعره مليمين عن السعر القديم فأصبح سعر الأقة من الخبز الأفرنجي ٢٤ مليمًا، والخبز الشامي ٢٥ مليمًا، والخبز الإفرنجي ٢٦ مليمًا تسليم المنازل، وفي ٢١ يونيه تقرر زيادة سعر الخبز المصنوع من الدقيق المخلوط بالسِن مليمًا واحدًا ليصبح ٢٠,٥ مليمًا تسليم المنازل، وفي ٢٨ يونيه أدرج خبز الجامعة بجداول التسعيرة وحدد

---

(١) الأهرام١٩٤١/٦/٩، ص٤. البلاغ١٩٤١/٦/٩، ص٤، ١٩٤١/٦/١٥، ص٤.

سعره بـ ١٩ مليمًا تسليم المنازل، وفي ٦ سبتمبر حذف الخبز العادة المصنوع من الدقيق المخلوط بالسِن واستبدل بخبز الجراية من نفس الخليط[١].

وعقب زيادة أسعار الدقيق والخبز في ١٤ يونيه ١٩٤١م وما بعدها ، تلقت محافظة القاهرة عدة شكاوى بعضها من أصحاب المخابز في منطقة منشية الصدر حيث شكوا من ارتفاع أسعار الدقيق بالنسبة للأسعار المحددة للخبز؛ وأنه لا يوجد تناسب بين أسعار الدقيق من ناحية وبين أسعار القمح ، إذ أن أسعار القمح زادت حتى ١٤ يونيه حوالي ثلاثين قرشًا بينما زادت أسعار الدقيق في نفس الفترة حوالي ثلاثة وأربعين قرشًا، وعلي ذلك فأنهم يخسرون ثمانية قروش في جوال الدقيق الواحد، وطالبوا بجعل أسعار الخبز متناسبة مع أسعار الدقيق بحيث تغطي نفقات المخابز، وكذلك ظهرت شكوى من بعض الأهالي على اختلاف الأحياء التي يقيمون فيها من أن تجار الدقيق يرفضون بيع الأقة بأقل من ٣٠ مليمًا في حين أن سعرها ٢٦ مليمًا[٢] .

وردًا على سؤال أحد النواب عن ارتفاع أسعار الدقيق قال وزير التجارة والصناعة عبد الرحمن عمر" ٣١ يوليو١٩٤١ ـ ٤ فبراير ١٩٤٢م": " إن أسعار الدقيق بقائمة أسعار محافظة القاهرة قد حددت بناءً على تقدير لجنة فنية على أساس الأسعار الجديدة للقمح، وأن سعر الجوال من الدقيق العادي

---

(١) البلاغ٢١/٦/١٩٤١، ص٤. الأهرام٢٢/٦/١٩٤١، ص٤ . (في ٥ يونيه أدرج دقيق الذرة في جداول التسعيرة ، وحدد سعر الجوال بواقع ١٣٨ قرشًا للجملة و١٨,٥ مليمًا للأقة بالقطاعي) .

(٢) الأهرام١٧/٨/١٩٤١، ص٤ ، ٢٨/٨/١٩٤١، ص٥ ، ٣١/٨/١٩٤١، ص٤.

زنة ٨٠ أقة وهو ١٩٠ قرشًا هو تقدير مطابق للعدالة[١]، وفي مناسبة أخرى رد وزير التجارة على شكوى بعض الهيئات من ارتفاع سعر القمح والدقيق قائلاً : " إن أسعار القمح والدقيق الجبرية حددت بعد دراسة وبحث روعي فيهما المحافظة على مصالح المنتجين والتجار على اختلاف درجاتهم وأصحاب المخابز والمطاحن والمستهلكين، وأن هذه الأسعار مجزية وعادلة سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين [٢] .

وقد رفع بعض من متعهدي توريد القمح والدقيق والخبز إلى مصالح الحكومة مثل المستشفيات والسجون والمدارس والهيئات العسكرية وغيرها شكوى إلى وزير المالية" عبد الحميد بدوي"(٣١ يوليه ١٩٤١ـ ٤ فبراير ١٩٤٢) من غلاء أسعار هذه الأصناف وزيادتها زيادة مضاعفة اقتضت زيادة النفقات، وقد التمسوا تعديل أسعار التوريد بحيث تكون متفقة مع الأسعار الجديدة التي حددت للقمح والدقيق والخبز، وخصوصًا متعهدي توريد الخبز حيث يوجد فرق حوالي عشرة مليمات بين سعر الخبز في عقود التوريد وسعره بعد الزيادة الجديدة، وقد أنذر هؤلاء المتعهدون بالتوقف عن التوريد حال عدم الاستجابة لمطالبهم[٣]، وبعد بحث هذه الشكاوى في عدة اجتماعات برئاسة وزير المالية قرر زيادة أسعار الخبز التي يقوم بتوريدها المتعهدون للمصالح الحكومية بنسبة تعادل ٢٢٪ من الثمن المحدد لكل أقة والمتفق عليه من قبل في عقود التوريد، على أن يسري هذا السعر اعتبارًا من مايو١٩٤١م [٤] .

---

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة ,دور الانعقاد الرابع, مج ٣ ,٢٤سبتمبر ١٩٤١، جلسة ٨٢, ص ٢٣٢٧ . البلاغ ١٩٤١/٩/٢٢ ص٥ .

(٢) البلاغ ١٩٤١/٨/١٣ ، ص٥ .

(٣) البلاغ ١٩٤١/٨/٢، ص ٥ .

(٤) البلاغ ١٩٤١/٩/١٢، ص ٤. مصر١٩٤١/٩/١٥، ص٢.

وفي٤ أكتوبر ١٩٤١م قررت لجنة التسعيرة بالقاهرة حذف جميع أنواع الدقيق من جداول التسعيرة ما عدا الدقيق الممتاز نمرة (١)، وجعل سعر الجوال زنة ٨٠ أقة منه بمبلغ ١٩٣,٥ قرشًا للجملة و ٢٦ مليمًا للأقة بالقطاعي، والدقيق المخلوط بدقيق الأرز بنسبة ١٥٪، وجعل سعر الجوال زنة ٨٠ أقة منه بمبلغ ١٧٧ قرشًا للجملة – أي بخفض قرشين عن سعر الجوال من الدقيق المخلوط بدقيق الأرز بنسبة ١٠٪ ، و٢٤ مليمًا للأقة بالقطاعي، كذلك تقرر حذف خبز الجراية والعادة والخاص من جداول التسعيرة وإدراج الخبز المصنوع من الدقيق المخلوط بدقيق الأرز بنسبة ١٥٪ ، وجعل سعر الأقة منه ١٩,٥ مليمًا تسليم المنازل، وظلت أسعار الخبز الشامي والفورمة كما هي دون تعديل على أن يجعل وزن الأقة من الخبز البلدي وغيره ٤٠٠ درهم مع السماح ٥٪ نظير الجفاف[١] .

عقب إعلان هذه الأسعار تقدم بعض من أصحاب المخابز إلى وزارة التجارة والصناعة بعدة شكاوى، طالبوا فيها رفع سعر الخبز، ولقد درست وزارة التموين هذه الشكاوى، وأكدت أن مطالب أصحاب المخابز لا محل لها وأن الدافع لهم هو الرغبة في الربح الفاحش واستغلال الجمهور، وأن الثمن المحدد للأقة يعود بالربح الكافي لأصحاب المخابز، وأن أي زيادة على هذا الثمن يعد إرهاقًا للجمهور[٢], ولكن بالرغم من هذا التصريح فقد قررت لجنة التسعيرة في أول نوفمبر ١٩٤١م زيادة سعر أقة الخبز المصنوع من الخليط السابق إلى ٢٠ مليمًا تسليم المنازل، وقد ذكرت بعض المصادر المسئولة أن هذه الزيادة كانت

---

(١) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٦ ، ٦١ . الأهرام ١٩٤١/١٠/٤م ، ص٢ . مصر ١٩٤١/١٠/٦، ص ١ .

(٢) الأهرام ١٩٤١/١٠/٢٧، ص٥ . البلاغ ١٩٤١/١٠/٢٧، ص٤ .

نتيجة بحث ودراسة لإزالة شكوى أصحاب المخابز, وأن اللجنة لم تعمل على زيادة ربح أصحاب المخابز على حساب الجمهور، بل إنها اقتنعت بصحة شكواهم بعد مراجعة دقيقة لأعمال صنع الخبز[١]، وكذلك طالب بعض أصحاب المطاحن زيادة ثمن أقة الدقيق مليمًا واحدًا بمناسبة زيادة ثمن أردب الأرز الذي يستعمل في خلط الدقيق عشرة قروش عن سعره المحدد في التسعيرة، ولقد رأت وزارة التموين أن الزيادة في ثمن الأرز لا تبرر زيادة ثمن الدقيق[٢].

وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ قررت لجنة التسعيرة المركزية بالقاهرة حذف جميع أنواع الدقيق من جداول التسعيرة ما عدا الدقيق المخلوط بدقيق الأرز ودقيق الذرة وظلت أسعارهما كما هي، وكذلك حذفت جميع أنواع الخبز ما عدا الخبز المصنوع من الدقيق المخلوط وبقي سعره كما هو، أما الخبز الفورمة المصنوع من الدقيق المخلوط فقد حدد سعر الأقة منه بـ٢٤,٥ مليمًا تسليم المنازل، وفي ٢٩ نوفمبر أدرج في جداول التسعيرة الخبز الفرنساوي المصنوع من الدقيق المخلوط وحدد سعره هو والخبز الفورمة بـ٢٥ مليمًا للأقة تسليم المنازل [٣].

ونتيجة لتغيير نسب خلط الدقيق في منتصف ديسمبر ١٩٤١م، فقد قررت لجنة التسعيرة بالقاهرة في ٢٧ ديسمبر بحذف دقيق القمح المخلوط بدقيق الأرز، واستبداله بدقيق القمح المخلوط بدقيق الأرز والذرة الشامية

---

(١) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ . البلاغ ١٩٤١/١١/١، ص٤ مصر ١٩٤١/١١/١، ص ٢ .

(٢) البلاغ ١٩٤١/١١/٢١، ص ٤ .

(٣) محمود محمد السباعي، مرجع سبق ذكره، ص٣٦ ، ٦١ ، ٦٢ . مصر ١٩٤١/١١/٢٩ ص٢ . البلاغ ١٩٤١/١١/٢٨، ص٢ .

بالنسبة المقررة والخبز المصنوع منه، وجعل سعر الجوال زنة ٨٠ أقة بمبلغ ١٦٢ قرشًا للجملة و٢٢ مليمًا للأقة بالقطاعي، وكذلك جعل سعر أقة الخبز من الخليط السابق بـ٢١ مليمًا تسليم المنازل، وسعر أقة الخبز الأفرنجي والفرنساوي من ذلك الخليط بـ٢٦ مليمًا تسليم المنازل، وفي ٣١ يناير ١٩٤٢م قررت اللجنة زيادة سعر جوال الدقيق المخلوط إلى ١٧٠ قرشًا للجملة و٢٣ مليمًا للأقة بالقطاعي[١].

وفي ٢٥ أبريل ١٩٤٢م قرر وزير المالية (مكرم عبيد) إلغاء نظام الخلط وعدم تداول الدقيق والخبز المخلوط في أسواق مدينة القاهرة، وتقرر أيضًا صنع الخبز من الدقيق الخالص, وعلى أثر ذلك اجتمعت لجنة التسعيرة بالقاهرة وقررت في ٢ يونيه ١٩٤٢م حذف الدقيق المخلوط وكذلك الخبز المصنوع منه من جداول التسعيرة, وإدراج دقيق القمح الخالص المستخرج منه الردة بنوعيها وتحديد سعر الجوال زنة ٨٠ أقة منه بمبلغ ٢١٦ قرشًا للجملة و٢٩ مليمًا بالقطاعي، والخبز البلدي المصنوع من دقيق القمح الخالص وتحديد سعر الأقة منه ٢٤بـ مليمًا تسليم المنازل، وكذلك حددت أسعار القمح الهندي بـ٢٦١قرشًا للأردب و٢٤٦ قرشًا لأردب القمح البلدي نظافة½ ٢٢ قيراطًا[٢].

ولقد أصدر وزير التجارة والصناعة" محمود سليمان غنام" (٢٦ مايو١٩٤٢ـ ٨ أكتوبر ١٩٤٤م) بيانًا عن الأسباب التي اعتمدت عليها لجنة

---

(١) محمود محمد السباعي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦ ، ٦٢ . البلاغ ١٩٤٢/١/٩ ، ص٤ ، الدفاع الوطني ١٩٤٢/١/٣١، ص ٢ .

(٢) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧، ٦٣. البلاغ١٩٤٢/٦/٢، ص٢ ، ١٩٤٢/٦/٣، ص ٣ . تقرر أن يكون سعر الأقة من الخبز البلدي في مدينة الإسكندرية ٢٥ مليمًا تسليم المنازل .

التسعيرة في تحديد الأسعار الجديدة، فأشار إلى أن أقة الخبز من الدقيق الخالص على أساس أسعار القمح في ذلك الوقت تكلف صاحب المخبز ٢٨ مليمًا، وقد رأت الحكومة أن رفع سعر الخبز من ٢١ مليمًا إلى ٢٨ مليمًا فيه ضرر كبير على الطبقات الفقيرة من الشعب، ولهذا استقر الرأي على الرجوع إلى أسعار الخبز قبل إدخال عملية الخلط عليه في صيف عام ١٩٤١م، بالرغم من وجود فرق شاسع في التكاليف، نظراً لارتفاع أثمان الوقود وأجور العمال عما كانت عليه في عام ١٩٤١م، وقد قبلت الحكومة أن تتحمل الفرق بين الحالتين وهو لا يقل في مجموعه عن أربعة ملايين ونصف مليون جنيه، وذلك في سبيل التيسير على الأهالي[١]، وقد احتج بعض أصحاب المخابز البلدية على أسعار الخبز، وطالبوا بزيادتها مليمين، وخصوصًا بعد أن زيد سعر الخبز البلدي بمدينة الإسكندرية إلى ٢٦ مليمًا للأقة تسليم المنازل، وقد حذا أصحاب المخابز الإفرنجية حذوهم وطالبوا بزيادة سعر الخبز الفورمة إلى ٢٩ مليمًا للأقة تسليم المنازل، وكانت وجهه نظرهم في ذلك أن هناك فرقًا كبيرًا بين سعر الدقيق وسعر الخبز, فضلاً عن زيادة تكاليف الوقود والتي ارتفعت أسعاره من ثلاثة إلى أربعة جنيهات للطن وكذلك أجور العمال[٢].

وقد أصدر وزير التجارة والصناعة قرارًا في ١٦ يونيه ١٩٤٢م بتحديد وزن رغيف الخبز البلدي بـ٨٠ درهمًا على أن يباع الرغيف منفردًا بخمسة مليمات، والأقة المؤلفة من خمسة أرغفة زنة ٤٠٠ درهم بمبلغ ٢٤ مليمًا

---

(١) البلاغ ١٩٤٢/٦/٢، ص٢ . الأهرام ١٩٤٢/٦/٢، ص٢ .

(٢) البصير ١٩٤٢/٦/٣، ص٣. البلاغ ١٩٤٢/٦/٧، ص٢، ١٩٤٢/٦/١٤، ص٢.

تسليم المنازل، على أن يسمح بـ ٥٪ من وزن الأقة فرق الجفاف[١]، ولقد قدم بعض أصحاب المخابز في القاهرة شكوى من النظام الذي وضع لتحديد وزن رغيف الخبز، وذكروا بأنه من المتعذر ضبط وزن الرغيف مهما استعملت البراعة في تقطيعه، وطالبوا بإلغاء العقوبات الواردة في القرار لأنهم لا يتحملون أخطاء عمالهم في أثناء البيع أو التوزيع إذا خالفوا التسعيرة أو الوزن المقرر[٢].

وفي ١٨ يوليه ١٩٤٢م قررت لجنة التسعيرة بالقاهرة خفض سعر الأقة من الدقيق الخالص إلى ٢٨ مليمًا بدلاً من ٢٩ مليمًا، وحذف نصف الجملة من جداول التسعيرة وإبقاء سعر الجملة كما هو, وكذلك قررت زيادة أسعار الخبز فجعلت سعر الأقة من الخبز البلدي٢٥ مليمًا تسليم المنازل على أن يباع الرغيف منفردًا زنة ٨٠ درهمًا بخمسة مليمات، وتم رفع سعر الخبز الأفرنجي إلى ٣٥ مليمًا للأقة تسليم المنازل[٣]، وقد احتج تجار التجزئة في بعض أنحاء القاهرة كحلوان والدرب الأحمر والخليفة على خفض ثمن الأقة بالقطاعي مليمًا مع بقاء سعر الجملة كما هو، وأشاروا إلى ما في ذلك من الضرر عليهم، وأنهم كانوا يربحون من بيع جوال الدقيق زنة ٥٠ أقة حوالي ٤٠ مليمًا، وبناءً على ذلك تكون نتيجة تخفيض الأقة مليمًا خسارة لهم قدرها عشرة مليمات في الجوال، وكذلك احتج تجار نصف الجملة من القرار الصادر بإلغاء بيع الدقيق بنصف الجملة من الجداول، وقد تقرر في ٢٥ يوليه زيادة سعر أقة الدقيق إلى

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢م ، ص ٤٧٤ – ٤٧٥ . الوقائع المصرية ١٦يونيه ١٩٤٢، عدد ١١١(غير اعتيادي), ص ١. البصير١٩٤٢/٦/٢٠ ص٢.

(٢) البلاغ ١٩٤٢/٦/٢١، ص٢. الأهرام ١٩٤٢/٦/٢٤ ، ص٢.

(٣) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ ، ٦٣ . البلاغ ١٩٤٢/٧/١٨ ص٢ . مصر ١٩٤٢/٧/١٨، ص٢ .

٢٩ مليمًا مرة أخرى, وقد جاء هذا القرار بعد بحث طويل ودراسة من وزير التجارة والصناعة في الشكاوى التي تقدم بها تجار التجزئة[١] .

وفي ٨ أغسطس ١٩٤٢م قررت لجنة التسعيرة بالقاهرة زيادة سعر جوال الدقيق زنة ٨٠ أقة من ٥ ,٢١٦ إلى ٢٥٠ قرشًا، والجوال زنة ٥٠ أقة من ١٣٥ إلى ١٥٦ قرشًا، وجعل سعر الأقة بالقطاعي ٣٣ مليمًا بدلاً من ٢٩ مليمًا، وكذلك قررت اللجنة أن يكون بيع الخبز البلدي بالوحدة أي حذف الأق ، وجعل الوحدة رغيفًا يزن ٧٠ درهمًا بخمسة مليمات مع زيادة مليم على كل خمسة أرغفة تسليم المنازل، كما تقرر زيادة سعر الأقة من الخبز الأفرنجي إلى ٣٥ مليمًا تسليم المنازل[٢]، وقد أصدر وزير التجارة والصناعة قرارًا وزاريًا في ١٣ أغسطس ١٩٤٢م بتحديد وزن الرغيف بـ ٧٠ درهمًا مع إلغاء القرار السابق الصادر في ١٦ يونيه ١٩٤٢م[٣]، وقد أصدر وزير التجارة بيان بمناسبة زيادة أسعار الدقيق والخبز ونقص وزنه، أشار فيه إلى أن الحكومة ليست لها يد في هذه الزيادة, وأن اللجنة المالية بمجلس النواب قررت عدم تحمل الحكومة لأي فرق بين السعر الحقيقي للخبز والسعر الذي يباع به، وذكر أن الحكومة أرسلت إلى اللجنة المالية ودافع وزير المالية عن رأي الحكومة، ولكن المجلس أيد رأي اللجنة المالية، واقر مجلس الشيوخ رأي مجلس النواب ، ولذا اضطرت لجنة التسعيرة المركزية إلى النزول على رأي البرلمان[٤].

---

(١) الأهرام ١٩٤٢/٧/١٩، ص٢ ، ١٩٤٢/٧/٢٦، ص٢. مصر ١٩٤٢/٧/٢٥، ص١.

(٢) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ ، ٦٤. الأهرام ١٩٤٢/٨/٩ ص٢ . مصر ١٩٤٢/٨/٩، ص٢ .

(٣) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢، ص ٩٢٩ – ٩٣٠ . الوقائع المصرية , ١٣ أغسطس ١٩٤٢، عدد ١٥١,ص ٢.

(٤) البلاغ ١٩٤٢/٨/٩ ، ص٢ .

وكان من أثر زيادة سعر الدقيق والخبز أن رؤى تعديل سعر ما يباع من القمح إلى المطاحن وجعله مساويًا للأسعار التي اشترت بها الحكومة وهي ٣٠٠ قرش لأردب القمح الهندي و٢٨٥ قرشًا لأردب القمح البلدي وبذلك يكون متوسط السعر ٢٩٥ قرشًا، على أن تظل الحكومة تتحمل نفقات الشراء والنقل والتخزين، وقد أرسلت وزارة التموين برقية إلى المديريات والمحافظات والبنوك التي عُهد إليها شراء القمح بهذه الزيادة، وطلبت منها إذاعة هذه الأسعار على فروع البنوك المحلية للعمل بها, مع حصر كميات القمح والدقيق الموجود بالمطاحن ومطالبة أصحابها بفرق السعر الجديد[١].

تقرر في ٨ سبتمبر ١٩٤٢م العودة مرة أخرى لسياسة خلط الدقيق، حيث تم خلط دقيق القمح المستبعدة منه الردة بنوعيها بدقيق الذرة الصيفية (العويجة) بنسبة الثلثين من دقيق القمح والثلث من دقيق الذرة الصيفية, وعليه قررت لجنة التسعيرة بالقاهرة في ١٠ سبتمبر إدراج هذا الدقيق المخلوط بجداول التسعيرة وحدد سعر الجوال منه زنة ٨٠ أقة بـ٢٣٨ قرشًا, والجوال زنة ٥٠ أقة بـ ١٤٨,٥ قرشًا للجملة و ٣١,٥ مليمًا للأقة بالقطاعي، وتقرر أيضًا أن يبقى سعر الخبز البلدي خمسة مليمات للرغيف زنة ٧٣ درهمًا، أما سعر الخبز الأفرنجي والفورمة والفرنساوي من الخليط السابق فقد تقرر أن يكون ٣٤ مليمًا للأقة تسليم المنازل[٢], وقد أصدر وزير التجارة والصناعة قرارًا في ٨ سبتمبر

---

(١) البلاغ ١٩٤٢/٨/١٠، ص٢ . الأهرام ١٩٤٢/٨/١١، ص٢ ، ١٩٤٢/٨/١٣، ص٢.

(٢) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ ، ٦٤ . الأهرام ١٩٤٢/٩/١٠، ص٤. مصر ١٩٤٢/٩/١٤، ص٢ .

١٩٤٢م بتحديد وزن الرغيف من الخبز البلدي بـ ٧٣ درهمًا مع إلغاء القرار السابق الصادر في ١٣ أغسطس ١٩٤٢م[١].

وفي ١٧ أكتوبر ١٩٤٢م قررت لجنة التسعيرة بالقاهرة تعديل أسعار الدقيق المخلوط بعد استبعاد الردة بأنواعها بما فيها ردة المدابغ, وجعل سعر الجوال منه زنة ٨٠ أقة ٢٤٥بـ قرشًا، والجوال زنة ٥٠ أقة بـ١٥٣ قرشًا للجملة و٣٢,٥ مليمًا للأقة بالقطاعي، كما تقرر جعل وزن الرغيف من الخبز البلدي الذي يباع بخمسة مليمات ٧٠ درهمًا بدلاً من ٧٣ درهمًا، أما سعر الخبز الأفرنجي والفورمة والفرنساوي من هذا الخليط فقد ظلت كما هي أي ٣٤ مليمًا للأقة تسليم المنازل[٢]، وقد أصدر وزير التجارة قرارًا وزاريًا بتحديد وزن رغيف الخبز بـ ٧٠ درهمًا بدلاً من ٧٣ درهمًا في ٨ أكتوبر ١٩٤٢م، مع إلغاء القرار السابق الصادر في ٨ سبتمبر ١٩٤٢م[٣].

ولقد طرأت على أسعار الدقيق المخلوط بالنسب السابقة والخبز المصنوع منه تعديلات أخرى، ففي ٢٨ نوفمبر ١٩٤٢م قررت لجنة التسعيرة تخفيض سعر الدقيق المخلوط بجعل سعر الجوال زنة ٨٠ أقة حوالي ٢٤١ قرشًا, والجوال زنة ٥٠ أقة ١٥٠,٥ قرشًا للجملة، وبقي سعر القطاعي كما هو ، كما تقرر زيادة سعر الخبز الأفرنجي المصنوع من ذلك الخليط مليمًا ليصبح

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢م ، ص ٦٩٦ – ٩٧٠ . الوقائع المصرية , ٨ سبتمبر ١٩٤٢، عدد ١٧٠(غير اعتيادي) , ص ٢.

(٢) محمود محمد السباعي، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨، ٦٤. البلاغ ١٩/١٠/١٩٤٢، ص٢ ، مصر ٢٠/١٠/١٩٤٢، ص ٢ .

(٣) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢م ، ص ١١٦٤. الوقائع المصرية ، ٨ أكتوبر ١٩٤٢م ، عدد ١٩٠(غير اعتيادي) , ص ٢ .

٣٥ مليمًا للأقة تسليم المنازل، وفي ٢ يناير ١٩٤٣م قررت لجنة التسعيرة خفض وزن رغيف الخبز إلى ٦٧ درهمًا بدلاً من ٧٠ درهمًا مع بقاء سعر الرغيف كما هو، وإضافة مليم لكل ستة أرغفة تسليم المنازل، وزيادة سعر الأقة من الخبز الأفرنجي المصنوع من الخليط السابق إلي ٣٦ مليمًا تسليم المنازل[١]، وقد صدر قرار من وزير التجارة في أول يناير ١٩٤٣م بتحديد وزن رغيف الخبز بـ ٦٧ درهمًا، وإلغاء القرار السابق الصادر في ٨ أكتوبر ١٩٤٢م[٢].

وفي ١٩ يناير ١٩٤٣م قررت لجنة التسعيرة زيادة سعر الدقيق المخلوط ليصبح سعر الجوال زنة ٨٠ أقة بـ ٢٤٦,٥ قرشًا, والجوال زنة ٥٠ أقة بـ ١٥٤ قرشًا للجملة ، وظل سعر القطاعي كما هو[٣].

وفي نهاية مايو ١٩٤٣م تقرر خلط دقيق القمح بدقيق الشعير بنسبة ٩٠٪ من الأول و ١٠ % من الثاني، وعلى أثر ذلك قررت لجنة التسعيرة بالقاهرة في ٢٠ يونيه ١٩٤٣م حذف دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة الصفراء والخبز المصنوع منه من جداول التسعيرة، وإدراج دقيق القمح المخلوط بدقيق الشعير، وجعل سعره كما هو في السابق، وقررت اللجنة أيضًا بقاء سعر الرغيف من الخبز البلدي ووزنه وسعر الخبز الإفرنجي والفورمة والفرنساوي كما هو في السابق[٤].

---

(١) مصر ١٩٤٣/١/٢، ص٢. محمود محمد السباعي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩ ،٦٥.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢م ، ص ١٢٦٠ – ١٢٦١. الوقائع المصرية, أول يناير ١٩٤٣ ، العدد الأول(غير اعتيادي), ص ١.

(٣) محمود محمد السباعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠ . البصير ١٩٤٣/١/٢١، ص٢ .

(٤) محمود محمد السباعي ، المرجع السابق ، ص ٤٠ ، ٦٥ . الأهرام١٩٤٣/٦/٢١ ص٢

بقيت مسألة أخيرة وهي مسألة تحديد وزن الرغيف في الأقاليم، فقد سبق وأن حدد وزير التجارة وزن رغيف الخبز بـ ٦٧ درهمًا في جميع أنحاء البلاد وحدد سعره بخمسة مليمات, غير أنه لم يكن من المستطاع التمسك بهذه الوحدة في جميع المحافظات والمديريات، فقد لوحظ أن السعر المحدد للرغيف قد يزيد وقد ينقص عن نفقات إنتاجه في بعض المناطق تبعًا لارتفاع أسعار الوقود وانخفاضها وأجور العمال أيضًا، ولهذا رؤي أن يبقى سعر الرغيف كما هو مع تعديل وزنه في بعض المديريات والمحافظات ما عدا القاهرة والجيزة، والذي حدد بـ ٦٧ درهمًا، وعلى ذلك أصدر وزير التجارة والصناعة"محمود سليمان غنام" قرار وزاري في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣م بتحديد وزن الرغيف من الخبز البلدي في بعض الجهات حيث حدد وزن الرغيف في الإسكندرية بـ ٦٢ درهمًا, وفي محافظات القنال بـ ٥٥ درهمًا, وفي مديريتي المنيا والفيوم بـ ٧٥ درهمًا [١]. وقد صدرت بعد هذا القرار عدة قرارات نظمت مسألة تحديد وزن رغيف الخبز في بعض المديريات والمحافظات، ومن الملاحظ أن الحكومة لم تشأ أن تزيد من سعر رغيف الخبز البلدي عن خمسة مليمات منذ ٨ أغسطس ١٩٤٢م على أي حال من الأحوال لعدم إرهاق الأهالي وخصوصًا الطبقات الفقيرة، في حين لجأت إلى إنقاص وزن الرغيف لتعويض عدم زيادة سعره، وهذا الأمر اعتمدت عليه الحكومة لفترة طويلة .

(□)□توزيع الدقيق والخبز في مدينة القاهرة :

كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة الخبز في مدينة القاهرة وشدة وطأتها وخصوصًا في أواخر عام ١٩٤١، وأوائل عام ١٩٤٢ ، قلة

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٣، المطبعة الأميرية, القاهرة ١٩٤٣ ، ص ١١٣٧ . الوقائع المصرية ,٣٠ ديسمبر ١٩٤٣ ، عدد ١٥٣ , ص٥ .

الدقيق وسوء توزيعه على أصحاب المخابز وتجار الدقيق بالتجزئة مما أدى إلى ندرة الموجود منه في الأسواق وبالتالي شح وقلة الخبز ، وترتب على ذلك عدة شكاوى من أصحاب المخابز وتجار الدقيق والأهالي، وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات للتغلب على هذه الشكاوى وتنظيم توزيع الدقيق على التجار والأهالي ، ومن أهم هذه الإجراءات تشديد الرقابة على المطاحن وتوزيع الدقيق بالبطاقات وغيرها من الإجراءات.

في البداية تلقت وزارة التموين والجهات المسئولة عن شئون التموين من أصحاب المخابز وتجار الدقيق, وكذلك أهالي مدينة القاهرة العديد من الشكاوى من قلة الدقيق وسوء توزيعه، وقد تنوعت هذه الشكاوى وتعددت أشكالها(*)، فقد شكى أصحاب المخابز من نظام (تقديم الطلب اليومي) الذي يجب أن يقدم إلى الوزارة لصرف الدقيق اللازم لهم مما يؤدي إلى تعطيل أعمالهم بسبب ذلك، خصوصًا وأن كل طلب يقدم لا يصرف إلا بعد ثلاثة أيام على الأقل، وأن الوزارة عندما تصرف الدقيق لهم لا تراعي صرف حاجتهم منه لأكثر من أربعة أيام، وهذا يكلف أصحاب المخابز أجور نقل لمقادير قليلة مما يؤدي إلى خسارتهم خسارة كبيرة، وقد طالبوا بأن تراعى الوزارة في التوزيع أن تكون التصاريح لمدة تكفي المخبز بمقدار لا يقل عن عشرة أيام، وطالبوا أيضًا بألا يوزع الدقيق على تجار التجزئة إلا بعد استيفاء المخابز لحاجتها منه [1]،

(*) هناك الكثير من هذه الشكاوى والتي تعد بالمئات ، والتي اكتظت بها الصحف والمجلات اليومية ، ولكن المقام لا يسع لعرض هذه الشكاوى ، بل اقتصرنا على بعض منها والتي تبين حالة تموين القاهرة من الدقيق والخبز والوقوف على شدة الأزمة وخطورتها وخصوصًا في أواخر عام ١٩٤١م .

(١) البلاغ ١٩٤١/٨/١٦، ص٤. مصر ١٩٤١/٨/٢١، ص١ . الأهرام ١٩٤١/٩/٨، ص٤.

وكذلك شكى أصحاب المخابز وتجار الدقيق من تأخر صرف الأذونات الخاصة بهم من الوزارة، وأنهم أوشكوا على غلق مخابزهم ومحالهم بسبب عدم استطاعتهم الحصول على حاجتهم من الدقيق، واقترحوا لعلاج مسألة تنظيم الدقيق أن يكلف بنك التسليف بتسلم القمح من الجهات المختصة بالسعر الرسمي، ثم يتولى توزيعه على المطاحن، ثم يوزع بعد ذلك الدقيق على المخابز وتجار الدقيق بمقتضى أذونات صرف(١).

كذلك شكى أصحاب المخابز وتجار الدقيق من قلة حصة الدقيق المخصصة لهم، فقد أكد أحد تجار الدقيق بأن الوزارة حددت له عشرين جوال أسبوعيًا في حين أنه يحتاج إلى ستة عشر جوالاً يوميًا ، وأكد أيضًا صاحب مخبز بأن الوزارة خصصت لمخبزه أربعين جوالاً أسبوعيًا في حين أنه يستهلك ١٢٠ جوالاً في الأسبوع، وأن الوزارة أشارت عليه بتصريف حاله وتدبير حاجته بالشراء من الخارج، وأن سعر الجوال يتراوح ما بين ٢١٨ و ٢٢٠ قرشًا في حين أن سعره في التسعيرة ١٩٢ قرشًا(٢) .

وأما عن سكان القاهرة فقد اشتد بهم الحال، وأصبحوا يلاقون متاعب جمة في الحصول على ما يحتاجونه من الدقيق وخصوصًا في الأحياء التي يعتمد معظم سكانها من طعامهم اليومي على الخبز المصنوع في منازلهم، وقد عمد بعض تجار الدقيق إلى إغلاق محالهم بحجة عدم استطاعتهم الحصول على حاجتهم من الدقيق وقد تزاحم الأهالي أمام هذه المحال، وعبثًا كان يحاول

---

(١) الأهرام ١٩٤١/٩/١٠، ص٤ ، ١٩٤١/٩/١٢، ص٤ .

(٢) البلاغ ١٩٤١/١٠/١، ص٤ . مصر ١٩٤١/١٠/٩، ص٢ .

التجار إقناعهم بأن متاجرهم خالية من الدقيق وأكد هؤلاء التجار أنهم حاولوا شراء الكمية اللازمة لعملائهم ولكن دون جدوى[١].

وقد قامت محافظة القاهرة – لإزالة أسباب هذه الشكاوى – بالاتصال بأصحاب المخابز وتجار الدقيق في مختلف الأحياء ليقدموا طلباتهم عما يحتاجونه من كميات الدقيق لمخابزهم ومتاجرهم تمهيدًا لصرف أذونات الاستيلاء لهم، وسيتولى مكتب تموين القاهرة صرف هذه الأذونات والتنبيه على أصحاب المخابز والتجار الحضور بأنفسهم لأخذ هذه الأذونات، وقد كانت وزارة التموين قد طلبت من مكتب تموين القاهرة إحصاء المخابز والمتاجر في المدينة وضواحيها وتقديم حاجتها من الاستهلاك اليومي للدقيق، وبالفعل قام المكتب بهذا الإحصاء وتبين أن عدد المتاجر التي تبيع الدقيق بالقطاعي حوالى ٥١٤ محلاً وعدد المخابز حوالي ٣٠٠ مخبز تستهلك يوميًا ٢٦٠٠ جوال، وقد قامت الوزارة منعًا لتلاعب أصحاب المخابز وتجار الدقيق بأذونات الصرف الخاصة بهم بإبقاء الدقيق تحت إشرافها[٢].

تجددت أزمة الدقيق والخبز مرة أخرى في منتصف شهر ديسمبر ١٩٤١م في بعض أحياء القاهرة مثل باب الخلق والإمام الشافعي والوايلي وغيرها، حيث لم يتيسر لهم الحصول على كفايتهم من الخبز لنفاده من المخابز والمحلات المعدة لبيعه، وأن بعض الأحياء مثل بولاق توقفت مخابزها عن العمل لأكثر من يومين لنفاد ما لديهم من دقيق، وتجددت أيضًا الشكوى من أصحاب المخابز وتجارة الدقيق ولكن هذه المرة كانت الشكوى موجهة ضد أصحاب المطاحن الذين يماطلون في تسليم المقادير المرخص لهم بها حتى تنتهي

---

(١) مصر ١٩٤١/١٠/١١، ص٢ . الاتحاد ١٩٤١/١٠/١١، ص ٤.

(٢) البلاغ ١٩٤١/١٠/١٦ ، ص٤ . الأهرام ١٩٤١/١٠/١٧، ص٥ .

المواعيد المحددة في التراخيص المعطاة لهم, أو يعمدون إلى تسليم جزء منها دون الآخر، أو يلجئون إلى أخذ أجرة النقل مضاعفة، كما يقومون بتعطيل مطاحنهم عمدًا ليتيسر لهم الإفلات من المراقبة، وقد أرسل أصحاب المخابز يلتمسون من الجهات المختصة أن يكون صرف الدقيق المرخص لهم به من وزارة التموين وتحت رقابة مكتب التموين، وذلك منعًا لمماطلة أصحاب المطاحن في تسليم الدقيق إليهم[1], وقد أصدر الحاكم العسكري تعليمات في هذا الصدد إلى مأموري الأقسام بأن يقدموا المعونة اللازمة لضباط مكتب تموين القاهرة لتذليل الصعوبات التي تواجه أصحاب المخابز وتجار الدقيق عند استلام حصصهم من الدقيق وتسهيل حصول الأهالي على الدقيق والخبز[2] .

وقد بلغت الأزمة ذروتها في نهاية شهر ديسمبر ١٩٤١م, حيث أغلقت معظم المخابز أبوابها لتعذر حصولها على الدقيق اللازم، والمخابز التي فتحت أبوابها تزاحم عليها الأهالي للحصول على الخبز، وقد استعانت بعض المخابز برجال البوليس لتوزيع ما لديهم من خبز، وقد فشلت كل محاولة من أصحاب المخابز لتوزيع الخبز على زبائنهم أي الرواتب اليومية، لأن عربات الخبز كانت تتعرض للنهب من الأهالي ويجبر أصحابها على توزيع ما لديهم من خبز وإلا تعرضوا للضرب، هذه صورة من الصور التي كانت تحدث يوميًا في معظم أحياء القاهرة للحصول على الخبز، أما الدقيق فقد احتشد الكثير من الأهالي يوميًا أمام متاجر الدقيق وانتظروا الساعات الطوال دون أن يظفروا بحصصهم من

---

(١) البلاغ ١٩٤١/١٢/١٦ ، ص٤ . الأهرام ١٩٤١/١٢/١٧، ص٤ .

(٢) البلاغ ١٩٤١/١٢/٢١ ، ص ٤ ، ١٩٤١/١٢/٢٢، ص٤ .

الدقيق، وإن ظفروا بها فيكون ذلك بعد عناء شديد، هذا هو المشهد المتكرر يوميًا في معظم أحياء القاهرة سواء بالنسبة للدقيق أم الخبز[1].

لم يقتصر هذا الحال على أحياء القاهرة المشهورة بل وصلت الأزمة إلى أحياء أخرى منها منطقة شبرا الخيمة التابعة لمديرية القليوبية ومنطقتي الدقي وإمبابة التابعتان لمحافظة الجيزة، وحلوان والمطرية والزيتون في شرق القاهرة، والتي شكا الأهالي بهذه المناطق من صعوبة الحصول على الدقيق والخبز, كذلك وصلت الأزمة إلى بعض الأقاليم خارج مدينة القاهرة مثل المحلة الكبرى وبلقاس وبني سويف وجرجا وفوة ومطبوس وبنها، كل هذه الأقاليم وغيرها ضربتها الأزمة واستحال على أهلها الحصول على الدقيق والخبز وأضحت المخازن والمتاجر خالية من الدقيق والقمح[2].

ولقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات للقضاء على هذه الشكاوى وحل أزمة قلة الدقيق والخبز وتوزيعهما, وكانت من أهم هذه الإجراءات ما يلي :

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

طلبت وزارة التموين في بداية الأزمة من أصحاب المطاحن بالقاهرة أن يقدم كل منهم بيانًا عما يحتاج إليه مطحنه لمدة خمسة عشر يومًا من القمح والذرة، ولقد قام أصحاب المطاحن بتقديم هذه البيانات المطلوبة إلى الوزارة،

---

(١) للمزيد عن هذه الصور وغيرها ينظر : جريدة الأهرام ، البلاغ , ديسمبر ١٩٤١م.

(٢) وثائق عابدين ، ك . ش ٠٠٦٩/٠٠٩١٣٥ (شكاوى مقدمة من عدة أشخاص لجلالة الملك فاروق الأول ورئيس الديوان الملكي بشأن تحقيق مطالبهم ٨ يناير ١٩٤٢ – ٢٦ ديسمبر ١٩٤٢م). ك. ش ٠٠٦٩/٠٠٩٠٨٨ (التماسات وتلغرافات من بعض الأشخاص لجلالة الملك ٢٩ يناير ١٩٤٢ – ١٠ نوفمبر ١٩٤٢م شكوى أهالي حلوان والمطرية والزيتون) . البصير ١٩٤٢/٤/٢٢ ، ص٤ . البلاغ ١٩٤١/١٠/١٤ ، ص٤

ولقد أرسلت محافظة القاهرة كذلك لفرق البوليس الثلاث بالمدينة لتقديم نفس البيانات عما يحتاج إليه كل مطحن من القمح لإنتاج القدر الكافي من الدقيق وذلك للوقوف على حالة تموين المدينة بالخبز ولسد النقص في تموينها بالدقيق[1]، ونتيجة لعدم تقديم بعض أصحاب المطاحن بيانات صحيحة إلى الوزارة والتلاعب الذي ظهر بها، وأيضًا تقديم تجار الغلال شكاوى ضدهم، فقد أصدرت الوزارة في بداية سبتمبر ١٩٤١م قرارًا بوقف صرف الأذونات الخاصة بتوزيع القمح على المطاحن التي قدمت ضدها شكاوى إلى أن يتم وضع إحصاء جديد يراعى فيه الكميات اللازمة لكل مطحن، وقد أمرت الوزارة بصرف تصاريح استلام القمح لأصحاب المطاحن التي ثبت من دفاترها أن بياناتها صحيحة، وكانت من أهم الأسباب التي دعت الوزارة لوقف صرف أذونات القمح هو أن بعض أصحاب المطاحن كانوا يتاجرون بالقمح الذي كان يصرف لهم، وذلك بطحنه وبيعه بأسعار تزيد على الأسعار الجبرية[2].

ونتيجة لاستمرار أصحاب المطاحن في تقديم بيانات غير صحيحة ولكثرة الشكاوى المقدمة ضدهم من أصحاب المخابز وتجار الدقيق وتجار الغلال فقد أصدر الحاكم العسكري لمنطقة القاهرة أمرًا عسكريًا في ١٨ أكتوبر ١٩٤١م يقضي بإغلاق أي مطحن من مطاحن القمح وتقديم صاحبه إلى المحاكمة العسكرية, إذا ثبت أنه خالف هذا الأمر وثبت أيضًا أنه قدم بيانات غير صحيحة عما في حوزته من القمح وذلك بعد حرية تداول القمح؛ بالإضافة إلى مصادرة جميع كميات القمح والدقيق التي توجد لديه, وعلى أصحاب المطاحن أن يقوم بإبلاغ المحافظة عن بيان كميات القمح والدقيق الموجودة لديهم حتى يوم ١٧

---

(١) الأهرام ١٩٤١/٨/٢١ ، ص٤ ، ١٩٤١/٨/٢٩ ، ص٤ .

(٢) الأهرام ١٩٤١/٩/٢، ص ٤ ، ٥ . البلاغ ١٩٤١/٩/٣ ، ص٢ .

أكتوبر، والكميات التي تصل إلى مطاحنهم بعد صدور هذا الأمر، على أن يشمل هذا البيان المقادير التي سلمت بإذونات من وزارة التموين والمقادير التي استوردت من جهات أخرى[1].

ومن ضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لزيادة قبضتها على المطاحن وخصوصًا بعد كثرة الشكاوى ضد أصحابها سواء من ناحية التهريب أو التخزين, الاستيلاء على المطاحن الأهلية وإدارتها تحت إشراف وزارة التموين توحيدًا للإجراءات, على أساس تسليم المطاحن القمح وتسلمه دقيقًا وصرفه بمعرفتها للمخابز وتجار الدقيق ، وقد استولت الوزارة في أوائل عام ١٩٤٢م على خمسة مطاحن، وقد وضعت قواعد اتفق عليها بين الوزارة وأصحاب المطاحن المستولى عليها، ويشمل هذا الاتفاق تعهد كل صاحب مطحن بطحن الحبوب التي يتسلمها من الحكومة وعدم طحن أي حبوبًا غيرها، على أن يكون طحن الحبوب وخلطها وتعبئتها طبقًا للتعليمات التي تصدر من وزارة التموين ، ويتعهد أيضًا بعدم إيداع أو تخزين أي كمية من الحبوب أو الدقيق في المطحن فيما عدا الحبوب الواردة للطحن والدقيق الناتج عن تلك الحبوب، على أن تتحمل الحكومة أجرة الطحن والنقل إلى المطحن، وهذه الخطوة من الحكومة تعد تمهيدًا للإشراف العام على جميع المطاحن ومباشر تقديم الدقيق بنفسها للمخابز وبيعه للأفراد[2].

لم يستمر العمل بهذا النظام لفترة طويلة ؛ لأن وزارة التموين قامت في يونيه ١٩٤٢م بإلغاء نظام المطاحن الحكومية وفسخ الاتفاقيات التي تمت

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢، ص ٩٥٨ – ٩٥٩. الوقائع المصرية , ١٩ أكتوبر ١٩٤١م، عدد ١٤٧ مكرر, ص ١. مصر ١٩٤١/١٠/١٨ ، ص ١.

(٢) البلاغ ١٩٤١/١/٧ ، ص٤ ، ١٩٤١/١/١٢ ، ص ٤ .

والخاصة بإدارة الحكومة لبعض المطاحن الأهلية والاستيلاء عليها، على أن تعمل هذه المطاحن مستقلة تحت الرقابة الحكومية، ولكي تضمن الحكومة عدم التلاعب من أصحاب المطاحن في العمل قُدم اقتراح خاص بزيادة الرقابة وتشديدها، وفرض عقوبات صارمة على أصحاب المطاحن وعمالها التي يثبت التلاعب في أعمال مطاحنهم، ويرجع السبب في إلغاء نظام المطاحن الحكومية إلى الشكاوى المتعددة من الأهالي، كما أن هذا النظام أدى إلى خسارة الحكومة خسارة كبيرة؛ لأن بعض أصحاب المطاحن كانوا يأخذون كميات القمح لكي يطحنوها ويصرفوها دقيقًا على المخابز ومحال بيع الدقيق ولم يقدموا عنها أي حسابات، وقد ثبت أنهم باعوها ولم يقدموا ثمنها للحكومة، وقد تخلت وزارة التموين بالفعل عن حوالي اثني عشر مطحنًا كانت تديرها بنفسها, وستقوم الوزارة بتسليم القمح لأصحاب بثمن معين – كما كان يحدث في السابق – على أن يباع الدقيق الناتج عنه طبقًا للشروط التي صدرت في الأوامر العسكرية وطبقًا للأسعار الرسمية [1].

ورغبة في تأمين مدينة القاهرة بالدقيق اللازم وإيجاد كميات احتياطية منه للطوارئ قررت وزارة التموين الاستعانة بالمطاحن التي توجد بالأقاليم والوجه القبلي مثل الإسكندرية وأسيوط لكي تطحن فيها كميات القمح على أن يرسل الدقيق المطحون إلى القاهرة، نظرًا لأنه لوحظ أن كثير من هذه المطاحن تبقى بلا عمل فترة كبيرة من اليوم، وأيضًا لوحظ أن بعض المطاحن في القاهرة تتعطل عن العمل بدعاوى مختلفة، وهذه الدعاوى اتضح أن أغلبها مفتعل وغير صحيح، وقد وصل عدد هذه المطاحن المعطلة حوالي عشرة مطاحن[2]، وقد كان

---

(١) البلاغ ١٩٤٢/٦/٣، ص ٢ ، ١٩٤٢/٦/١٦، ص ٢ .

(٢) البلاغ ١٩٤٢/٦/٢٧، ص ٢ ، ١٩٤٢/٦/٢٨، ص ٢ .

هناك اقتراح يرمي إلى نقل المطاحن الصغيرة من الإسكندرية إلى القاهرة لمساعدة مطاحن القاهرة، خصوصًا بعد ظهور نقص في عربات السكة الحديد لنقل الدقيق المطحون، ولكن هذا الاقتراح تم رفضه من قبل أصحاب المطاحن أنفسهم؛ لأن ذلك سيكلفهم مصاريف باهظة في نقل معداتهم وإعدادها للطحن، وإن عملية النقل وإن تمت ستستغرق حوالي شهرين(١).

وتقرر أيضًا زيادة أوقات العمل بالمطاحن ساعتين، على أن يحتفظ بالمقادير الناتجة من هذه الزيادة للانتفاع بها في الطوارئ، وكذلك تم توزيع ٣٠٠ موظف لمراقبة المطاحن، على أن يرفع هؤلاء المراقبون تقارير يومية إلى رئيس مكتب تموين القاهرة عن سير العمل في المطاحن بالإضافة إلى تعيين ملاحظين دائمين لكل مطحن يتناوبون العمل ليلاً ونهارًا على أن يقدم هؤلاء الملاحظون تقارير يومية عن سير العمل أثناء مدة وجودهم في المطحن(٢).

وأما بالنسبة لمسألة تعمد أصحاب المطاحن تعطيل مطاحنهم، فقد اجتمعت لجنة برئاسة وكيل محافظة القاهرة (وهبي عمر) وضباط التموين بفرق البوليس الثلاث، وقررت الاتصال بورش الترسانة في حالة تعطل أحد المطاحن لإرسال أحد مهندسيها لفحص الماكينات، فإذا تبين أن هذا العطل مفتعل اتخذ أحد الإجراءين: أما وقف صرف القمح إلى المطحن أو الاستيلاء عليه وإدارته تحت إشراف وزارة التموين، ورأت الوزارة إصدار أمر عسكري يكفل منع التلاعب، وذلك بتحديد مقادير القمح التي يجوز لكل مطحن الاحتفاظ بها، وأن لا تزيد

---

(١) البصير ١٩٤٢/٧/٤، ص٢ ، ١٩٤٢/٧/٩، ص٢ .

(٢) الأهرام ١٩٤٢/٧/٧ ، ص ٣ . البلاغ ١٩٤٢/٧/٨، ص٢.

هذه المقادير على حاجته مدة ثلاثة أيام، وكذلك عدم صرف أذونات جديدة للمطاحن التي بها كميات كبيرة من القمح تزيد على حاجتها[١].

كما نشرت محافظة القاهرة في هذا الصدد عدة تعليمات إلى ضباط التموين في الأقسام طالبت فيها الضباط التأكد من جدية أسباب هذا التعطيل، حتى إذا ثبت أنها غير صحيحة قدم أصحاب هذه المطاحن إلى المحاكمة العسكرية، وكذلك وجه الحاكم العسكري لمنطقة القاهرة نظر أصحاب المطاحن إلى عدم غلق مطاحنهم في أيام الأعياد والاستمرار في تلبية طلبات الجمهور فيما يختص بطحن القمح والذرة وكل من يغلق مطحنه في أحد هذه الأيام يعرض نفسه لإلغاء الرخصة وإغلاق مطحنه نهائيًا [٢].

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

كانت من ضمن الإجراءات التي اتخذتها وزارة التموين لضبط عملية توزيع الدقيق على سكان مدينة القاهرة توزيعًا عادلاً توزيع الدقيق ببطاقات البترول التي في حوزة الأهالي، وتنفيذًا لهذا الإجراء سيعد في كل متجر دفتر لإثبات أرقام البطاقات وتوقيع الأفراد بما يفيد استلامهم الدقيق، وقد لجأت الوزارة إلى هذا الإجراء نظرًا للشكاوى المتكررة من الأهالي من تعذر حصولهم على الدقيق، وقد اتضح من تحقيق هذه الشكاوى أن كثيرًا من أهالي الضواحي والبلاد المجاورة يأتون إلى القاهرة ويحصلون على مطالبهم، فتقرر أن يلفت

---

(١) الأهرام٤/٨/١٩٤٢، ص٤ ، ٥/٨/١٩٤٢، ص١. البلاغ ٥/٨/١٩٤٢، ص٢ .

(٢) البلاغ ٢٦/١٠/١٩٤٢ ، ص٢ . الأهرام٢٧/١٠/١٩٤٢، ص٢. مصر ١٧/١٢/١٩٤٢، ص٢ .

مـأمورو الأقسـام نظـر أصـحاب المتـاجر عـدم بيـع الـدقيق إلا للمقيمـين فـي أحيائهم، وذلك بواسطة إثبات محل إقامتهم بتقديم بطاقات البترول[١].

وقد بدأ تطبيق هذا النظام في بعض أحياء القاهرة على سبيل التجربة في يونيه ١٩٤٢م، وكان بوليس قسم باب الشعرية أول من طبق هذا النظام، ثم تقرر تعميمه على جميع أقسام البوليس التابعة للفرقة (ج) وهي أقسام الخليفة ، الدرب الأحمر ، الجمالية ، وكذلك أقسام بوليس فرقة (أ) وقد أخذت الأقسام في توزيع بطاقات الدقيق على العائلات مستمدة إحصاءها من عدد الأفراد المقيدين في بطاقات البترول، وقد تم طبع هذه البطاقات والتي تتضمن بيانات بعدد أفراد كل أسرة وما تحتاج إليه أسبوعيًا والتاجر الذي تصرف منه قيمة البطاقة[٢].

وقد بدأت أحياء القاهرة في تطبيق هذا النظام تباعًا، وتقرر أيضًا عمل إحصاء عام جديد تتولاه مصلحة الإحصاء يقوم على أساس دقيق جدًا لحصر عدد السكان وإعطاء بطاقات صرف الدقيق الجديدة على هذا الأساس منعًا لأي شكوى، على أن يعهد بهذا العمل إلى ٥٠٠ موظف يقومون بعملية الحصر للعائلات والأفراد في المساكن حصرًا صحيحًا، لأن بطاقات البترول لم يراعى فيها الدقة والتحري حين صدرت، وقد قامت بعض الأقسام التي نظم فيها توزيع بطاقات الدقيق الجديدة ـ على سبيل التجربة ـ بالسير على نظام صرف خمس أقات عن كل بطاقة تقدم إليها من الدقيق بصرف النظر عن عدد أفرادها سواء

---

(١) البلاغ ١٩٤٢/٤/٢٣، ص٢ .

(٢) الاتحاد١٩٤٢/٦/١٦، ص٢ . البلاغ ١٩٤٢/٦/١٨ ، ص ٢ .

كانوا واحد أو خمسة أو أكثر من ذلك، على ألا تصرف الأقات الخمس من الدفعة التالية إلا بعد خمسة أيام على صرف الدفعة الأولى[١].

وقد أتمت لجان التموين بمدينة القاهرة إحصاء جميع الأسر المقيمة في العاصمة وضواحيها وعدد الأفراد الذين تعولهم كل أسرة تمهيدًا لتوزيع بطاقة الدقيق عليهم، وقد أخذت أقسام البوليس في توزيع هذه البطاقات[٢]، وأما عن القاعدة التي اتبعت في التوزيع فقد تغيرت حسب الظروف، ففي البداية تم التوزيع كالآتي: عدد الأفراد (اثنان) لا يصرف لهم شيء من الدقيق بل يشتريان الخبز، الأفراد من٣ إلي ٥ تصرف لهم خمس أوقات، الأفراد من ٦ إلي ٧ تصرف لهم سبع أُقات، والعائلة المكونة من ثمانية أفراد فأكثر يصرف لهم عشر أُقات أسبوعيًا، وقد تم إعادة النظر في هذه القاعدة وتم صرف أقة ونصف لكل فرد أسبوعيًا، ولقد تلقت وزارة التموين عدة شكاوى من أهالي مدينة القاهرة من أن هذه الكمية والتي قدرت لهم بمقتضى البطاقات هي دون المقرر ولا تكفي الفرد أكثر من ثلاثة أيام، وعليه فقد أصدرت وزارة التموين أمرًا وزاريًا .. لإزالة هذه الشكاوى .. بزيادة ما يصرف للفرد إلى أُقتين أسبوعيًا[٣]، وبالرغم من أن نظام توزيع الدقيق بالبطاقات كفل – نوعًا ما – راحة الأهالي ويسر لكلٍ منهم الحصول على حاجته من الدقيق، إلا أن الوزارة قامت في شهر سبتمبر ١٩٤٢م بإلغائه نظرًا لتوفر الدقيق بعد العودة لسياسة الخلط مرة أخرى [٤].

---

(١) الأهرام ١٩٤٢/٦/١٩، ص ٢ . البلاغ ١٩٤٢/٦/٢٠ ، ص٢ .

(٢) البلاغ ١٩٤٢/٧/٥، ص٢ ، ١٩٤٢/٧/٦، ص ٢ .

(٣) البلاغ١٩٤٢/٧/١٩، ص٢. الأهرام١٩٤٢/٧/٢٠، ص . مصر١٩٤٢/٧/٢٣، ص١.

(٤) مجلة غرفة القاهرة ، العدد السابع ، سبتمبر ١٩٤٢، ص ٦٧٤ . مصر ١٩٤٢/٩/١٢، ص١.

□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□ □□ □□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□

رأت وزارة المالية بالاتفاق مع وزارتي التموين والتجارة تخفيفًا لوطأة الغلاء وتيسيرًا على العمال والموظفين أن تخاطب وزارة الزراعة ومصلحة الأملاك من جهة, وكذلك وزارة الأوقاف من جهة أخرى أن يسري نظامها الخاص بتوزيع بعض الحاصلات الزراعية وبعض منتجاتها وخصوصًا القمح والدقيق على العمال والموظفين والمستخدمين بالحكومة الذين لا تتجاوز مرتباتهم عشرة جنيهات شهريًا وتحصيل ثمنه على أقساط شهرية، نظرًا لأن هؤلاء الموظفين يجدون صعوبة في سبيل الحصول على الدقيق والقمح المطلوب لهم، كما أنهم نظرًا لانشغالهم بالقيام بأعمالهم أصبحوا لا يجدون وقتًا للبحث عن القمح والدقيق في المحال التي تبيعه لهم، ولقد ردت مصلحة الأملاك بأن ليس لديها مانع من الموافقة على الطلب [1].

وقد وضعت وزارة الأشغال من جانبها نظامًا يكفل توزيع الدقيق على عمال المصالح التابعة لها كالورش الأميرية والتنظيم والمجاري وغيرها، وقد اتبعت بعض الشركات والمصالح الحكومية هذا النظام مثل شركة الترام والأتوبيس وشركة مشروعات وسط الدلتا ومحطات الكهرباء والميكانيكا وشركة مياه القاهرة ومصلحة السكة الحديد، ولقد تلقت وزارة التموين طلبات من هذه المصالح والشركات بشأن صرف القمح والدقيق بالتسعيرة الجبرية لعمالها

(١) البلاغ ١٩٤١/٦/١٣ ، ص٤ .

وموظفيها[1]، وقد بدأت الوزارة في إعداد كميات كبيرة من الدقيق لتوزيعها على مختلف المصالح الحكومية والأهلية التي قدمت طلبات للوزارة، ويكون التوزيع بمقتضى بطاقات توزع عليهم وتحدد فيها كمية الاستهلاك لكل شخص منهم على ضوء عدد الأفراد ومن يعولوهم، وكذلك قررت الوزارة تخصيص كميات كبيرة من القمح أو الذرة التي تقرر استيرادها من الخارج لتوزيعها على الموظفين والعمال، وقد أرسل بالفعل مكتب تموين القاهرة أذونات صرف لبعض المصالح منها وزارة الأشغال ومصلحة المباني ٥٠ جوالاً, مصلحة الميكانيكا والكهرباء ٣٣٠ جوالاً, شركة مياه القاهرة ١٧٥ جوالاً, شركة الترام والأتوبيس ٧٠٠ جوال[2].

وكذلك أصدرت وزارة الزراعة في هذا الصدد قرارًا بتوزيع حوالي ألف أردب قمح من التقاوي الزائدة عن حاجتها على مستخدميها وعمالها الذين لا تزيد مرتباتهم عن خمسة جنيهات على أن يقسط ثمنها، وقامت وزارة الأوقاف أيضًا بإصدار قرار بتوزيع بعض القمح المخزون في مخازنها على صغار الموظفين، على أنُ يحصل ثمنه منهم على أربعة أقساط، وأيضًا طلبت مصلحة الحدود من مكتب تموين القاهرة صرف ٢٠٠ جوال من الدقيق لعمالها فأجيب إلى طلبها ، وأيضًا طلبت مصلحة التنظيم نفس الكمية فصرح لها بذلك[3], وكذلك طلبت مصلحة السكة الحديد من وزارة التموين توفير المقادير اللازمة

---

(١) الأهرام ١٩٤١/٩/٢٧، ص٤ . البلاغ ١٩٤١/٩/٢٨ ، ص٤ .

(٢) البلاغ١٩٤١/١٠/٢٤، ص٤ . الأهرام ١٩٤١/١٠/٢٩، ص٤ .

(٣) مصر ١٩٤١/١٢/٢٢ ، ص٤ .

لعمالها بعد أن قامت بإحصائهم, وقد بلغ عددهم هم وعائلاتهم حوالي ٢٢,٢٩٩ فردًا [١].

□□□□□□□□ □□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□ □□ □□□□□□ □□□□□□□□ □□□ □□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

كانت من أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتخفيف وطأة أزمة الخبز والدقيق في مدينة القاهرة ولإزالة أثر الشكوى من تجار الدقيق الذين يمتنعون عن بيعه للأهالي بالقطاعي ، فتح محال حكومية لبيع الدقيق بالتجزئة فيها، وفي البداية رأت وزارة التموين البدء ببيع الدقيق في مطاعم الشعب بالمدينة حتى يتم إنشاء أماكن لهذا الغرض، وقد أخذ مكتب تموين القاهرة في إعداد الوسائل لنقل الدقيق إلى المطاعم حتى يمكن البدء في البيع، وسيتولى موظفون من الوزارة القيام بهذه المهمة، وسيترتب على إنشاء هذه المحال عدم التصريح لعدد كبير من تجار الدقيق الذين عرف عنهم امتناعهم عن البيع للأهالي بالقطاعي ببيعه بعد ذلك[٢].

وقد اتخذت التدابير أيضًا لبيع الدقيق في المطاعم الملحقة بالوحدات الصحية وبعض محال الجزارة الحكومية، وأيضًا تقرر أن يباع الخبز في مطاعم الشعب بجانب الدقيق، وقد خصصت وزارة التموين حوالي ٣٠٠٠ جوال دقيق زنة ٥٠ أقة، وإعداد ٧٥ ألف أقة من الخبز يوميًا لتوزيعها بهذه المطاعم، وقد بلغت الكميات التي تصرف يوميًا من الدقيق لاستهلاك مدينة القاهرة حوالي عشرة آلاف جوال، وقد تقرر صرف ما بين ١٥٠٠ و ٢٥٠٠ جوال زيادة على الكميات العادية يوميًا، وقد كان لهذا الإجراء أثره في توفير الدقيق والخبز في

---

(١) الأهرام ١٩٤٢/٧/٨، ص٢ .

(٢) البلاغ ١٩٤١/١٢/٢٤، ص٢ ، ١٩٤٢/١٢/٢٦ ص ٥ .

جميع أنحاء المدينة وتخفيف وطأة الزحام بصورة واضحة، وقد رأت بعض الجهات استخدام بطاقات البترول لتحديد الكمية اللازمة لكل أسرة بواقع أقتين من الدقيق لكل فرد أسبوعيًا، وصرفها من مطاعم الشعب أو المطاعم الملحقة بالوحدات الصحية أو المدارس الإلزامية المقرر بيع الدقيق فيها بعد دفع الثمن[١].

وقد قررت وزارة التموين بيع الدقيق في جميع محال الجزارة الحكومية بعد أن كان بيعه مقصورًا على بعضها، وقد رأت محافظة القاهرة أن المحال التي حددت لبيع الدقيق لا تكفي ففتحت محال أخرى جديدة في شارع القصر العيني والروضة ومصر الجديدة وزودتها بمقادير كبيرة من الدقيق[٢]، ولقد انتهت الجهات المختصة بشئون التموين في أبريل ١٩٤٢م من إعداد حوالي سبعين محلاً لتوزيع الدقيق في مختلف أحياء القاهرة وبدأت هذه المحال عملها، وقد اختص كل قسم من أقسام مدينة القاهرة بعدد منها روعي فيه تعداد سكانه، على أن يكون أساس البيع فيها خمس أقات لكل فرد أسبوعيًا، ولقد زادت الكميات التي تصرف لهذه المحال من الدقيق ألف جوال على الكميات المخصصة لها يوميًا[٣]، وبالرغم من زيادة كمية الدقيق على المعتاد زيادة كبيرة لتوزيعها على المخابز ومحال بيع الدقيق بأحياء القاهرة، إلا أن كثيرًا من أصحاب المخابز امتنع عن توزيع الرواتب على المنازل، وأيضًا حاول بعض تجار الدقيق الامتناع عن بيع الدقيق وتخزينه, وقد أعلنت الوزارة أن كل خباز يمتنع عن توريد الرواتب للمنازل وكل شخص يرتكب مخالفة تهريب الدقيق أو

---

(١) مصر ١٩٤١/١٢/٢٧ ، ص٢ . الأهرام ١٩٤١/١٢/٢٧ ، ص٥ .

(٢) الأهرام ١٩٤١/١٢/٢٨ ، ص٥ .

(٣) الأهرام ١٩٤٢/٤/٢٤ ، ص٣ ، ١٩٤٢/٤/٢٦ ، ص٣. البصير ١٩٤٢/٤/٢٧، ص٢.

تخزينه يكون عرضه لسحب رخصة محله فورًا، وتحويله إلى المحاكمة العسكرية[1].

وعلى أثر ذلك أصدر الحاكم العسكري لمنطقة القاهرة"محمد السيد شاهين" في ٣ يوليه ١٩٤٢م أمرًا عسكريًا بحصر عملاء المخابز ومقدار استهلاكهم من الدقيق للحد من تلاعب أصحاب المخابز بكميات الدقيق التي تصرف لهم، ويقضي هذا الأمر بأن يقدم كل صاحب مخبز إلى مكتب التموين بفرقة البوليس التي يقع مخبزه في دائرة اختصاصها بيانًا موقعًا منه بأسماء جميع أصحاب الرواتب الذين يشترون منه الخبز سواء أكانوا من الأفراد أو من الهيئات الأخرى كالجمعيات والمستشفيات والمدارس والملاجئ سواء كانوا يدفعون يوميًا أم شهريًا، ويشمل البيان أيضًا مبيعاته المختلفة الأخرى ومقدار ما يوزع على متعهدي محال بيع الخبز أو متعهدي البيع بالعربات، وأي تغيير يحدث يجب أن يخطر به مكتب التموين بالفرقة، ويعاقب كل من يخالف هذا الأمر أو يقدم بيانات غير صحيحة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين[2]، وكذلك تم تشكيل لجنة من بعض ضباط التموين بالقاهرة للنظر في المقادير التي يستولى عليها تجار الدقيق ومقارنة ما يصرف للتاجر بعدد عملائه, والعمل على ألا تزيد كمية الدقيق على عشرة أجولة يوميًا لكل تاجر[3].

---

(١) الأهرام ١٣/٥/١٩٤٢، ص٢ : (في يوليه ١٩٤٢م قرر محافظ القاهرة إلغاء بيع الدقيق بمطاعم الشعب) .

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٢م ، ص ٨٤٧ . الوقائع المصرية ,٦ يوليه ١٩٤٢، عدد ,١٢٤, ص٣ . البصير ٣/٧/١٩٤٢ ، ص٢ .

(٣) مصر ٧/٧/١٩٤٢، ص١ ، ٨/٧/١٩٤٢، ص٢ . الأهرام ٨ /٧/١٩٤٢، ص٢.

وقد كانت لجنة التموين بالقاهرة قد قررت منع محال البقالة من بيع الدقيق اكتفاءً بالمحال التي خصصت لبيعه، ونظرًا لأن هذا القرار من شأنه عدم تمكين هذه المحال من الاتجار في شيء كانت تبيعه من قبل، كما أنه يزيد من الضغط على محال بيع الدقيق، ولهذا اقترح على اللجنة إصدار قرار جديدُ يصرح بمقتضاه لمحال البقالة ببيع الدقيق، وقد قررت اللجنة بالفعل التصريح ببيع الدقيق في محال البقالة المصرح لها في رخصها ببيع الدقيق، وذلك حسب الكمية التي تقدرها فرقة البوليس التابعة لها، كما قررت اللجنة أيضًا السماح لمحال بيع الخبز ببيع الدقيق ويطبق عليها نفس النظام المطبق على محال البقالة [1].

هذا وقد أصدرت وزارة التموين بمناسبة عيد الفطر قرارًا بتخصيص كميات من الدقيق الخالص الذي أودع بشون البنوك لبيعها للأهالي لصنع كعك العيد والحلوى، وقد استقر الرأي على اختيار بعض محال بيع الدقيق لبيع هذه الكميات بها ، وقد وضع نظام لهذا الغرض يقضي بألا يجاوز ما يصرف للأسرة من هذا الدقيق أقة لكل فرد من أفرادها، وأن يكون الصرف ببطاقات البترول, وقد تم تحديد خمسين محلاً في القاهرة لصرف هذه الكميات، وقد قُرر لكل تاجر ستة عشر جوالاً يوميًا يتسلمها من بنك التسليف الزراعي بموجب أذن, على أن يوزعها كلها على الأهلي بداية من الخامسة مساءًا بسعر ٣٣ مليمًا للأقة، وقد حظرت الوزارة على هؤلاء التجار بيع الدقيق المخلوط أثناء بيعهم للدقيق الصافي، وعينت الوزارة موظفًا من قبلها لدى كل تاجر يشرف على البيع، على أن يتولى الموظف ختم بطاقة البترول الخاصة بكل أسرة لكي لا يعود أصحابها إلى أخذ كميات أخرى بواسطتها، وقد كانت هناك صعوبات في جميع أنحاء

---

(١) مصر ١٩٤٢/٨/١٩، ص١ . البلاغ ١٩٤٢/٨/١٩، ص ٢ .

القاهرة للحصول على هذا الدقيق نظرًا لازدحام الأهالي على المحال المخصصة لبيعه، وقد تقرر أيضًا توزيع هذا الدقيق على محافظة الجيزة والمديريات الأخرى بنفس الشروط والضوابط السابقة، وقد اقتصر توزيع الدقيق الخالص على المسلمين دون المسيحيين والذين سيصرف لهم في عيد الميلاد ورأس السنة[١].

وقد قامت الوزارة أيضًا بتوزيع نفس الدقيق على الأهالي لصنع الكعك بمناسبة عيد الأضحى وعيد الميلاد بنفس الشروط والضوابط السابقة بمدينة القاهرة والمدن الأخرى[٢].

---

(١) الأهرام ١٩٤٢/٩/٣٠، ص٢ . البصير ١٩٤٢/١٠/٥ ص٣ .

(٢) مصر ١٩٤٢/١٢/٩، ص١ . البصير ١٩٤٢/١٢/٢٢، ص٣ .

(□) مخالفات التموين وقضاياه :

بالرغم من الكم الهائل من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لتخفيف وطأة أزمة الخبز في مدينة القاهرة، والتي تمثلت في الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية التي نظمت مسألة تموين القاهرة والتي وضعت أيضًا للحد من جشع وطمع التجار وأصحاب المخابز، إلا أن كثيرًا من هؤلاء أبوا الانصياع لهذه الأوامر والقرارات وحاربوها بكل وسيلة ممكنة وتفننوا في مخالفة أوامر الحكومة، واصطنعوا الكثير من ألوان الغش والخداع، وانصبت مخالفات التجار وأصحاب المخابز وأصحاب المطاحن في الصنفين الأشد تأثيرًا في تموين الأهالي وهما الدقيق والخبز ، وفيما يلي عرض لنماذج(*) من هذه المخالفات والقضايا التي صدرت فيها أحكام .

أولاً : مخالفات الخبز

تعددت المخالفات الخاصة بالخبز سواء في صناعته أو تجارته، وكانت من أهم المخالفات الأكثر شيوعًا هي مخالفة نقص الوزن والبيع بسعر أعلى من التسعيرة الجبرية بالإضافة إلى رداءة الخبز وسوء صناعته وتهريبه، أما بالنسبة لتهريب الخبز فقد قام ضباط ومعاوني مباحث محافظة القاهرة بضبط الكثير من هذه المخالفات وكلها تعني بجمع الخبز من أحياء القاهرة وتهريبها إلى الأقاليم لبيعها بأسعار مرتفعة، فقد قام بوليس قسم الدرب الأحمر بضبط بائع مأكولات ومعه ١٠٧٢ رغيفًا وأخر معه ١٨٠٠ رغيف، وأيضًا قام بوليس

(*) هناك الكثير من هذه المخالفات والتي تعد بالمئات تنشر بصفة دورية ويومية على صفحات الجرائد والصحف وقد اقتصرنا هنا على بعض النماذج منها للوقوف على ما وصلت إليه حالة تموين مدينة القاهرة، والتعرف على أشكال وألوان الغش والخداع التي كان يتبعها أصحاب المطاحن والمخابز بالنسبة للدقيق والخبز .

قسم الخليفة بضبط أحد الأشخاص وفي حوزته ألف رغيف، وكل هذه الحالات كانت تحاول تهريب هذه الكميات إلى خارج حدود القاهرة لبيعها بسعر أعلى، وقد تقرر إحالة هذه المخالفات إلى المحاكمة العسكرية ومصادرة المضبوطات .

أما بالنسبة للمخالفات الخاصة برداءة الخبز أو استعمال دقيق غير مخلوط في صنع الخبز فقد تعددت هذه المخالفات وكثرة أشكالها، فبناءً على الشكاوى التي كانت تصل إلى الوزارة من رداءة الخبز وسوءه كانت تقوم الوزارة بتكليف مفتشيها بالتحقق في هذه الشكاوى، فقد قُدمت شكوى إلى وزير التموين بأن أحد المخابز تخلط الخبز بالجبس ومواد أخرى مضرة بالصحة مع عينة من هذا الخبز، ولقد أرسلت العينة للتحليل فثبت صحة الشكوى، وصدرت أوامر بالقبض على صاحب المخبز, وإحالته إلى المحاكمة وغلق مخبزه[1]، وبالنسبة لمسألة صنع الخبز من دقيق غير مخلوط فقد علمت وزارة التموين بأن بعض المخابز في أماكن متعددة بمدينة القاهرة تصنع الخبز من هذا الدقيق وتقدمه لعملائها مخالفين بذلك الأوامر العسكرية الخاصة بذلك، وقد تم مهاجمة هذه المخابز والمحال وعثر بالفعل على كمية من الدقيق غير المخلوط وعلى عدد من الأرغفة, فصادروها وحققوا مع أصحابها وقدموا إلى المحاكمة العسكرية[2].

وبالنسبة للمخالفات الخاصة بوزن الرغيف وبيعه بسعر أعلى من التسعيرة فحدث ولا حرج عن هذه المخالفات فهي الأعم والأكثر انتشارًا في مخالفات الخبز، وقد كانت الوزارة تتلقى الشكاوى العديدة من الأهالي عن هذه المخالفات، وتقوم الوزارة بالتحقق منها عن طريق مفتشيها، وقد نشط مفتشو التموين في مراقبة وزن الخبز الذي يباع في مدينة القاهرة، وقد تم مهاجمة

---

(١) الأهرام ١٩٤٢/٦/٢٨، ص٢ ، البلاغ ١٩٤٢/٨/٢٧، ص٢ .

(٢) البلاغ ١٩٤٢/١٠/١٩، ص٢٣،١٩٤٢/١١/٢، ص٢ مصر ١٩٤٢/١١/٢، ص١.

عدد من المخابز ومحال البيع وقد ضبطوا أرغفة لا يتجاوز وزنها ٥٠ درهمًا، وقد تم أيضاً اعتقال بعض أصحاب المخابز كانوا يبيعون الأقة من الخبز بنقص يتراوح ما بين ستة دراهم و ٥٢ درهمًا، وأيضاً تم اعتقال بائع خبز باع ستة أرغفة من الخبز باعتبارها أقة بثلاثين مليمًا في حين أن ثمنها ٢٥ مليمًا، وقد تم إحالة أصحاب هذه المخالفات إلى المحاكمة[١].

ثانيًا : مخالفات الدقيق

لقد تعددت المخالفات الخاصة بتجارة الدقيق وتنوعت أشكالها ما بين الغش والتهريب والبيع بأسعار أعلى من التسعيرة، فبالنسبة لمسألة الغش في خلط الدقيق فقد تنوعت أشكاله بصورة واضحة سواء في المطاحن أم المخازن الخاصة بالتجار، فقد هاجم بوليس قسم الأزبكية أحد المنازل فعثروا فيه على مصنع كبير يخلط الدقيق بنشارة الخشب الناعم، وأخر يخلطه بالجير ومسحوق البلاط الأبيض، وقد صودرت هذه الجوالات واعتقل هؤلاء الأشخاص وتقرر إحالتهم إلى المحاكمة، وقد تم ضبط بعض المطاحن تقوم بخلط الردة بالدقيق بنسب أكثر من النسب المقررة، وأخر يطحن نصف الكمية قمح والنصف الأخر ذرة، وعليه فقد أصدرت الوزارة قرارًا بجمع الردة من المطاحن حتى لا تستخدم في إعداد الدقيق التي تقوم هذه المطاحن بإنتاجه[٢] .

ومن ضمن المخالفات أيضًا طحن وبيع الدقيق غير المخلوط، ولقد قدمت بلاغات عديدة لوزارة التموين بأن بعض المطاحن تخالف الأوامر العسكرية الخاصة بالخلط ويطحنون في مطاحنهم قمحًا خالصًا ويباع لبعض التجار ومحال الحلوى، وقد تم مداهمة هذه المطاحن وعثر بها على كميات

---

(١) الأهرام ١٩٤٢/٦/٣، ص ٣ . البلاغ ١٩٤٢/٦/٤ ، ص٢ .

(٢) البصير ١٩٤٢/١/٩، ص٢ . البلاغ ١٩٤٢/١/٧، ص٤. ١٩٤٢/٦/٢٠، ص٢.

كبيرة من الدقيق الخالص تم مصادرتها واعتقل أصحابها وقدموا إلى المحاكمة العسكرية, وقد تم غلق هذه المطاحن وسحب تراخيصها[١].

أما مسألة إخفاء الدقيق وعدم بيعه للأهالي فقد وصلت إلى وزير التموين عدة شكاوى عن امتناع بعض التجار عن بيع الدقيق لهم وخزنه لتهريبه وبيعه بسعر أعلى من التسعيرة، وقد هاجم رئيس مكتب تموين القاهرة وضابطه عددًا من المحال الخاصة ببيع الدقيق، وتم ضبط كميات كبيرة منها كان أصحابها قد أخفوها، وكذلك تم مهاجمة بعض المنازل في شبرا وبولاق والسيدة زينب، وضبطوا بها كميات كبيرة من الدقيق، وقد تم إحالة أصحابها إلى المحاكمة العسكرية[٢]، أما عن تهريب الدقيق فقد تمكن ضباط مكتب تموين القاهرة من ضبط كميات كبيرة من الدقيق مهربة إلى بعض الأقاليم لبيعها بأسعار مرتفعة، كذلك تم ضبط بعض المطاحن في أحياء القاهرة تقوم بتهريب الدقيق الخاص بالحكومة، وقد تم إحالة صاحب المطحن وأصحاب المخالفات إلى المحاكمة العسكرية، وقد علم أحد ضباط قسم عابدين أن ثلاثة من التجار اعتزموا تهريب كمية من الدقيق إلى إحدى المدن، وقد تم اعتقالهم ومصادرة مائة جوال دقيق كانت في حوزتهم، وقد تم إحالتهم إلى المحاكمة العسكرية[٣].

وكذلك كانت من ضمن المخالفات أيضًا بيع أذونات صرف الدقيق، حيث ضبط بعض الأشخاص قد تم صرف أذونات دقيق لهم من مكتب تموين القاهرة مع عدم احتياجهم لها ثم باعوها إلى تجار آخرين، وقد أسفر التحقيق عن

---

(١) الأهرام ١٩٤٢/١/٢٧، ص٥. البلاغ ١٩٤٢/٢/١٤، ص٤، ١٩٤٢/٢/١١، ص٤.

(٢) الأهرام ١٩٤١/٦/١٣، ص٤ ، ١٩٤١/١٠/٣، ص ٥ .

(٣) الأهرام ١٩٤٢/١/٢٤، ص٤. مصر ١٩٤٢/١١/٢، ص١. البلاغ ١٩٤٢/٨/١٧ ، ص٢ .

كشف تلاعب خطير في أذونات صرف الدقيق، وكذلك قام أحد تجار الدقيق أيضًا ببيع أذوناتهم لأصحاب المخابز، وقد تم ضبط ثلاثة من هؤلاء التجار قد باعوا أذوناتهم مقابل ٣٠٠ قرش للجوال[١].

وكذلك تم ضبط بعض المخالفات الخاصة ببيع الدقيق بأسعار مرتفعة عن التسعيرة، ومن ذلك أنه تم اعتقال صاحب مطحن باع جوالين من الدقيق بزيادة قدرها مليمين ونصف، وقد أحيل صاحب المطحن إلى المحاكمة[٢]، وهكذا تعددت المخالفات وتنوعت أشكالها بالرغم من العقوبات المقررة في الأوامر العسكرية نظرًا لأن هذه العقوبات لم تنفذ في وقتها، مما أدى طمع التجار وأصحاب المخابز وتجرؤهم على مخالفة هذه القرارات .

ثالثًا : قضايا التموين

وقد صدرت أحكام متنوعة على أصحاب المخالفات السابقة بالحبس والغرامة والجلد، وكانت أشد المخالفات عقوبة هي مخالفة نقص الوزن والبيع بأزيد من التسعيرة، فقد تراوحت عقوبة الحبس ما بين شهرًا وستة أشهر مع الشغل والغرامة من ٥٠ إلى مائة جنيه مع الجلد من عشرة إلى عشرين جلدة بالإضافة إلى غلق محله ثلاثة أيام، فقد قضت أحد المحاكم العسكرية على أحد الأشخاص عرض للبيع خبزًا بأزيد من التسعيرة علاوة على نقص الوزن أربعة دراهم للأقة بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وبجلده عشر جلدات عن تهمة البيع بغير

---

(١) الأهرام ١٩٤٢/٧/٢٠، ص٣ ، ١٩٤٢/٧/٢١، ص٤ .

(٢) البلاغ ١٩٤٢/٨/٢٧، ص٢ .

السعر القانوني, وحبسه أسبوعًا عن تهمة إنقاص الوزن, وكذلك قضت المحكمة على أحد باع الخبز بثلاثة أشهر وتغريمه خمسين جنيهًا وغلق محله ثلاثة أيام[1]، ومن الملاحظ أن أكثر القضايا التي حكمت فيها المحاكم العسكرية بأحكام هي البيع بأزيد من التسعيرة سواء الخبز أو الدقيق حتى أن هناك محكمة قضت في جلسة واحدة على ٥٨ شخصًا أكثرهم باعة خبز جاوزوا في بيعه للأهالي السعر المقرر وقد تفاوتت العقوبات في مدة الحبس والغرامة وإغلاق محالهم .

كذلك قضت أحد المحاكم العسكرية على شخص بالحبس ثلاثة أشهر لامتناعه على بيع الخبز, وعلى آخر بنفس المدة مع غرامة مائة جنيه لأنه صنع خبزًا من دقيق غير مخلوط، وكذلك نظرت أحد المحاكم العسكرية طائفة من القضايا اتُهم فيها بعض التجار بمخالفة التسعيرة أو الامتناع عن البيع سواء الخبز أو الدقيق وبيع الخبز ناقص الوزن ، وقد قضت المحكمة في هذه القضايا بغرامات مالية مختلفة وبالحبس مدد تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر[2].

أما أصحاب المطاحن فقد كان لهم نصيب ضئيل من هذه المحاكمات ، فقد قضت أحد المحاكم العسكرية بحبس مدير مطحن أربعة أشهر وتغريمه مائة جنيه وجلده عشرين جلدة بسبب وجود كميات من الردة في الدقيق الموجود لديه تزيد على الحد المقرر[3], ومن الملاحظ أيضًا هنا أن أغلب الأحكام صدرت

---

(١) الاتحاد ١٩٤٢/٣/٩، ص٢، الدفاع الوطني ١٩٤٢/٧/٧، ص٢، مصر ١٩٤٢/٩/٣٠، ص٢.

(٢) الأهرام ١٩٤٢/٧/٨، ص٢ ، مصر ١٩٤٢/٧/٩، ص٢ ، ١٠٤٢/١١/٢، ص٢.

(٣) البلاغ ١٩٤٢/١١/٣٠، ص٢ .

ضد صغار التجار وباعة الخبز دون أصحاب المتاجر الكبيرة وأصحاب المطاحن، على الرغم من المخالفات الكثيرة التي تم رصدها, وإذا عقدنا مقارنة بين كمية المخالفات التي رصدت وبين القضايا التي صدرت فيها أحكام لوجدنا فرقًا شاسعًا بينهما، ومن المحتمل أن بعض أصحاب المخابز والمتاجر الكبيرة كانوا يوفقون أوضاعهم قبل وصول قضاياهم إلى المحاكم أو يقومون بتوكيل بعض المحامين عنهم بعكس باعة الخبز والتجار الصغار الذين ليس لهم سند ولا معين .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... وبعد :

تعد الأزمة التي تعرضت لها مدينة القاهرة وأغلب المدن المصرية فيما يعرف اقتصاديًا بـ(أزمة الخبز) من أشد الأزمات التي تعرض لها القطر المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين, إذ تعرضت البلاد لنقص حاد في غذائها الأساسي لم تواجهه من قبل، بدأ أول الأمر بنقص في محصول القمح ثم تطور إلى نقص في جميع أنواع الحبوب الغذائية, وانتهي إلي قلة و شح الدقيق والخبز في الأسواق, ولقد هددت هذه الأزمة ثلاثة أرباع سكان مدينة القاهرة في قوتها الأساسي، حيث تزاحم الأهالي في جميع أحياء القاهرة سعيًا وراء أقة دقيق أو رغيف خبز طوال ساعات النهار وجزءٍ من الليل لم يظفر إلا القليل منهم بحاجته، بينما يرجع أكثرهم دون أن يحصلوا حتى ولو على رغيف واحد، وسادت بين الأهالي حالة من التوتر والارتباك.

وقد اتخذت الحكومة المصرية حيال هذه الأزمة عدة إجراءات وتدابير وتشريعات قانونية, ورسمت الحكومة سياستها في التموين على أساس ثابت يؤدي إلى وفرة الإنتاج وحسن التوزيع ومنع التخزين والتوفيق بين مصلحة المنتجين والمستهلكين .

وبالرغم من الجهود المبذولة من الحكومة لتخفيف وطأة الأزمة في مدينة القاهرة وحدتها، إلا أن هذه الجهود – في كثير من الأحيان – لم تحقق النتائج المرجوة منها, وذلك لعدم وجود برنامج مهيأ وواضح يمكن تطبيقه في هذه الأحوال ، حيث ارتكبت الكثير من الأخطاء، وأديرت الأمور بطريقة سيئة،

والمسئولون الذين أوكلت إليهم المهمة ظلوا يتخبطون المرة تلو الأخرى في اتخاذ الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية التي يتعارض بعضها مع بعض، وكانوا في مجموعهم غير معدين لتسيير الأعمال المعقدة الخاصة بالمصالح المشرفة على توزيع حصص الدقيق والخبز، كما لم يكونوا في وضع يمكنهم منع المضاربين من تخزين الدقيق أملاً في ربح فاحش، فكان يجب على الحكومة في ذلك الوقت توحيد اختصاصات التموين المتعددة في يد وزارة واحدة ألا وهي وزارة التموين، وعدم تركها موزعة على الوزارات المتعددة كالمالية والتجارة والصناعة وغيرها، لأن ذلك يزيد من الفوضى وعدم النظام والانسجام والارتباك في التنفيذ ويؤدي حتمًا إلى نتائج سيئة .

كما يجب ألا يغيب عن الذهن أن كثير من الصعوبات ترجع إلى سلوك الأهالي أنفسهم حيث عمد جزء منهم إلى تخزين السلع مما أوجد موجه تصاعدية في الأسعار وشُح في القوت الأساسي أثر بدرجة كبيرة على قاعدة عريضة من الأهالي لم تكن تملك قوتها اليومي، فإذا أضفنا إلى ذلك تخاذل الأهالي في تطبيق الإجراءات الحكومية التي اتخذت لتسعير بعض الضروريات والتي تنظم الاستهلاك عن طريق البطاقات ومكافحة التخزين, لتبين لنا مدى تقصير الأهالي في الدفاع عن حقوقهم ومؤازرة الحكومة فيما تهدف إليه من أغراض، بالإضافة إلى ذلك كان هناك سلوك مفتشي التموين أنفسهم التي غابت عن معظمهم الشجاعة في تحرير محاضر لكبار تجار الدقيق وأصحاب المخابز، وعدم التزامهم بالمراقبة وأداء عملهم على أكمل وجه، فكان على الحكومة أن تشجعهم وذلك بمنحهم مكافآت لا تقل عن ٢٪ من قيمة المضبوطات، وذلك للقضاء على الرشوة ولإيجاد التنافس في العمل .

وبالرغم من كمية الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية التي أصدرتها الحكومة، وما اشتملت عليه من عقوبات وإجراءات قانونية خاصة بالمخالفات التموينية, إلا أنها لم تقض على جشع التجار الذين استثمروا هذه الأزمة لإرهاق الأهالي سواء بارتفاع الأسعار أو شُح المعروض من الدقيق والخبز، وذلك يرجع إلى أن الحكومة لم تتخذ الإجراءات الكفيلة لسرعة النظر في قضايا التموين، وأيضًا سرعة التصديق على أحكامها حتى يكون لها الأثر الفعال في التصدي لهؤلاء المضاربين وردعهم، بحيث لا يتجاوز التحقيق وإصدار الحكم أسبوع، والتصديق عليه وتنفيذه أسبوعًا آخر .

ملحق رقم (١)

« تطور أسعار الدقيق المخلوط والصافي في مدينة القاهرة من ٣ يونيه ١٩٤١ وحتى ٢٠ يونيه ١٩٤٣م »

تاريخ التسعيرة	الصنف	الوزن القائم بالأقة	السعر بالجملة بالقرش	سعر نصف الجملة بالقرش	سعر الأقة بالقطاعي بالمليم
٣ يونيه ١٩٤١م	١- طحن سلندرات اكسترا.	٥٤	١٣٢	١٣٤	٢٦
	٢- طحن سلندرات نمرة (١) .	٨٠	١٧٤,٥	١٧٦,٥	٢٣,٥
	٣- طحن حجارة عادي ناتج من قمح هندي خالص.	٨٠	١٧٢,٥	١٧٤,٥	٢٣
	٤- طحن حجارة عادي.	٨٠	١٧٠,٥	١٧٢,٥	٢٢,٥
	٥- طحن حجارة عادة شامل السِن والمخلوط بالأرز ١٠٪.	٨٠	١٥٧	١٥٩	٢١,٥
١٤ يونيه ١٩٤١م	١ – طحن سلندارت أكسترا	٥٤	١٤٤,٥	١٤٦,٥	٢٨,٥
	٢- طحن سلندرات نمرة (١) .	٨٠	١٩٣,٥	١٩٥,٥	٢٦
	٣- طحن حجارة عادي ناتج من قمح هندي خالص.	٨٠	١٩٢	١٩٤	٢٦
	٤- طحن حجارة عادي.	٨٠	١٩٠	١٩٢	٢٦
	٥- طحن مخلوط بالأرز ١٠٪.	٨٠	١٧٩	١٨١	٢٤
٤ أكتوبر ١٩٤١م	حذفت من التسعيرة الأنواع السابقة ما عدا ١-دقيق ممتاز نمرة (١) مستخرج بنسبة ٨٠٪.	٨٠	١٩٣,٥	١٩٥,٥	٢٦
	٢ – دقيق قمح مستخرج بنسبة ٩٠٪ ومخلوط بدقيق الأرز بنسبة ١٥ %.	٨٠	١٧٧	١٧٩	٢٤

تاريخ التسعيرة	الصنف	الوزن القائم بالأقة	السعر بالجملة بالقرش	سعر نصف الجملة بالقرش	سعر الأقة بالقطاعي بالمليم
٢٢ نوفمبر ١٩٤١م	حذفت جميع أنواع الدقيق من التسعيرة واقتصر على : ١ – دقيق مخلوط بدقيق الأرز بنسبة ١٥٪.	٨٠	١٧٧	١٧٩	٢٤
١٣ ديسمبر ١٩٤١م	١ – دقيق مخلوط بدقيق الأرز بنسبة ١٥٪.	٨٠	١٧٧	١٧٩	٢٤
	٢ – دقيق الذرة .	٨٠	١٣٨	١٤١	١٨,٥
٢٨ ديسمبر ١٩٤١م	١ – دقيق القمح مستخرج بنسبة ٩٠٪ ومخلوط بدقيق الأرز ٢٥٪ ودقيق الذرة ٢٥٪ .	٨٠	١٦٢	١٦٥	٢٢
٣١ يناير ١٩٤٢م	١ – دقيق مخلوط بدقيق الذرة والأرز بالنسب المقررة .	٨٠	١٧٠	١٧٣	٢٣
	٢ – دقيق الذرة .	٨٠	١٣٨	١٤١	١٨,٥
٢ يونيه ١٩٤٢م	حذف من جداول التسعيرة الدقيق المخلوط واستبدل بـ : ١ – دقيق قمح خالص مستخرج منه الردة بنوعيها.	٨٠	٢١٦,٥	٢١٩,٥	٢٩
١٨ يوليه ١٩٤٢م	١ – دقيق قمح خالص مستخرج منه الردة بنوعيها.	٨٠	٢١٦,٥	ـــ	٢٨
تاريخ	الصنف	الوزن	السعر	سعر	سعر الأقة

التسعيرة		القائم بالأقة	بالجملة بالقرش	نصف الجملة بالقرش	بالقطاعي بالمليم
٢٥ يوليه ١٩٤٢م	١ – دقيق قمح خالص مستخرج منه الردة بنوعيها.	٨٠	٢١٦,٥	ـــ	٢٩
١٨ أغسطس ١٩٤٢م	١ ــ دقيق قمح خالص مستخرج منه الردة بنوعيها.	٨٠	٢٥٠	ـــ	٣٣
	٢ – دقيق قمح خالص مستخرج منه الردة بنوعيها.	٥٠	١٥٦	ـــ	٣٣
١٠ سبتمبر ١٩٤٢م	حذف من جداول التسعيرة دقيق القمح الخالص واستبدل بـ : ١ – دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بنسبة ٢ – ١ المستخرج منه الردة بنوعيها .	٨٠	٢٣٨	ـــ	٣١,٥
	٢ – دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بنسبة ٢ – ١ المستخرج منه الردة بنوعيها .	٥٠	١٤٨,٥	ـــ	٣١,٥
١٧ أكتوبر ١٩٤٢م	١ – دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بجميع عناصرها ما عدا سِن المدابغ والردة بنوعيها بنفس النسب .	٨٠	٢٤٥	ـــ	٣٢,٥
	٢– دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بجميع عناصرها ما عدا سِن المدابغ والردة بنوعيها بنفس النسب .	٥٠	١٥٣	ـــ	٣٢,٥
تاريخ	الصنف	الوزن	السعر	سعر	سعر الأقة

التسعيرة		القائم بالأقة	بالجملة بالقرش	نصف الجملة بالقرش	بالقطاعي بالمليم
٢٨ نوفمبر ١٩٤٢م	١- دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بجميع عناصرها ما عدا سِن المدابغ والردة بنوعيها بنفس النسب .	٨٠	٢٤١	ـــ	٣٢,٥
	٢- دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بجميع عناصرها ما عدا سِن المدابغ والردة بنوعيها بنفس النسب .	٥٠	١٥٠,٥	ـــ	٣٢,٥
١٩ يناير ١٩٤٣م	١- دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بجميع عناصرها ما عدا سِن المدابغ والردة بنوعيها بنفس النسب .	٨٠	٢٤٥	ـــ	٣٢,٥
	٢- دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بجميع عناصرها ما عدا سِن المدابغ والردة بنوعيها بنفس النسب .	٥٠	١٥٣	ـــ	٣٢,٥
٢٩ يناير ١٩٤٣م	١- دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بجميع عناصرها ما عدا سِن المدابغ والردة بنوعيها بنفس النسب .	٨٠	٢٤٦,٥	ـــ	٣٢,٥
	٢- دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة العويجة بجميع عناصرها ما عدا سِن المدابغ والردة بنوعيها بنفس النسب .	٥٠	١٥٤	ـــ	٣٢,٥
٢٠ يونيه ١٩٤٣م	١ - دقيق قمح مستخرج بنسبة ٩٥ % ومخلوط بدقيق الشعير بنسبة ٩٠ إلى ١٠	٨٠		ـــ	٣٢,٥
	٢ - دقيق قمح مستخرج بنسبة ٩٥ % ومخلوط بدقيق الشعير بنسبة ٩٠ إلى ١٠	٥٠	١٥٤	ـــ	٣٢,٥[1]

ملحق رقم (٢)

تطور أسعار الخبز في مدينة القاهرة من ٣ يونيه ١٩٤١م – ٢٠ يونيه ١٩٤٣م .

(١) ينظر : محمود محمد السباعي , تطور الأسعار ١٩٣٩-١٩٤٩م ، الجزء الأول .

تاريخ التسعيرة	نوع الخبز	سعر الأقة بالمليم تسليم المخابز	سعر الأقة بالمليم تسليم المنازل
٣ يونيه ١٩٤١	١ – خبز خاص وأفرنجي	٢١	٢٢
	٢ – خبز شامي.	٢٢	٢٣
	٣ – خبز عادة مصنوع من دقيق مخلوط بالأرز ١٠٪.	١٧	١٨
١٤ يونيه ١٩٤١م	١ – خبز خاص .	٢٣	٢٤
	٢ – خبز شامي .	٢٤	٢٥
	٣ – خبز أفرنجي .	٢٥	٢٦
	٤ – خبز عادة مصنوع من دقيق مخلوط بالأرز ١٠ %	١٨,٥	١٩,٥
٢١ يونيه ١٩٤١م	الخبز العادة المصنوع من دقيق مخلوط بالسِن ١٠٪	١٩,٥	٢٠,٥
٢٨ يونيه ١٩٤١م	أدرج خبز الجامعة بجداول التسعيرة وحدد سعره .	١٨	١٩
٦ سبتمبر ١٩٤١م	حذف الخبز العادة المصنوع من دقيق مخلوط بالسِن واستبدل بخبز الجراية من نفس الخليط .	١٩,٥	٢٠,٥
تاريخ التسعيرة	نوع الخبز	سعر الأقة بالمليم تسليم المخابز	سعر الأقة بالمليم تسليم المنازل

٤ أكتوبر ١٩٤١م	حذف من الجداول خبز الجراية والعادة والخاص وأدرج خبز مصنوع من دقيق القمح المخلوط بدقيق الأرز بنسبة ١٥٪ .	١٨,٥	١٩,٥
١ نوفمبر ١٩٤١م	١ – خبز مصنوع من دقيق القمح المخلوط بالأرز ١٥٪	١٩	٢٠
	٢ – تبقى أسعار الخبز الشامي والأفرنجي كما هي.	--	--
٢٣ نوفمبر ١٩٤١م	حذفت جميع أنواع الخبز المدرجة بجداول التسعيرة ما عدا :		
	١ – خبز مصنوع من دقيق القمح المخلوط بالأرز ١٥٪	١٩	٢٠
	٢ – خبز فورمه من دقيق القمح المخلوط بالأرز ١٥٪	٢٣,٥	٢٤,٥
	٣ – أصبحت وزن الأقة من الخبز ٤٠٠ درهم مع السماح ٥٪ نظير الجفاف	--	--
٢٩ نوفمبر ١٩٤١م	١ – خبز الفورمة والفرنساوي من الخليط السابق .	٢٤	٢٥
تاريخ التسعيرة	**نوع الخبز**	**سعر الأقة بالمليم تسليم المخابز**	**سعر الأقة بالمليم تسليم المنازل**
٢٧ديسمبر ١٩٤١م	حذف من جداول التسعيرة الخبز البلدي والأفرنجي والفرنساوي المصنوع من دقيق القمح المخلوط بالأرز		

	وأدرج بدلاً منها : ١ – خبز بلدي مصنوع من دقيق القمح ومخلوط بدقيق الأرز والذرة .	٢٠	٢١
	٢ – خبز أفرنجي وفرنساوي من نفس الخليط	٢٥	٢٦
٢ يونيه ١٩٤٢م	حذف من جداول التسعيرة الخبز المصنوع من الدقيق المخلوط وأدرج بدلاً منه خبز مصنوع من قمح خالص مستخرج منه الردة بنوعيها .	٢٣	٢٤
١٣ يونيه ١٩٤٢م	١ – الخبز البلدي المصنوع من القمح الخالص .	٢٨	٢٩
	٢ – الخبز الأفرنجي المصنوع من القمح الخالص .	٢٤	٢٥
١٨أغسطس ١٩٤٢م	١ – جعل وحدة بيع الخبز البلدي المصنوع من القمح الخالص بالرغيف زنة ٧٠ درهمًا خمسة مليمات ، وزيادة مليم عن كل خمسة أرغفة تسليم المنازل.	--	--
	٢ – الخبز الأفرنجي والفورمة زنة الأقة ٤٠٠ درهم.	٣٤	٣٠
تاريخ التسعيرة	**نوع الخبز**	**سعر الأقة بالمليم تسليم المخابز**	**سعر الأقة بالمليم تسليم المنازل**
١٠سبتمبر ١٩٤٢م	١ – جعل وحدة بيع الخبز البلدي المصنوع من الدقيق المخلوط بالذرة العويجة بنسبة ٢ – ١ وزن ٧٣ درهمًا بخمس مليمات .	--	--

	٢ – الخبز الأفرنجي والفورمة المصنوع من الخليط السابق زنة ٤٠٠ درهم .	٣٣	٣٤
١٧ أكتوبر ١٩٤٢م	١ – حدد سعر الرغيف زنة ٧٠ درهمًا المصنوع من الخليط السابق بجميع عناصره ما عدا سِن المدابغ والردة بنوعيها بخمسة مليمات .	--	--
	٢ – الخبز الأفرنجي والفورمة والفرنساوي المصنوع من الخليط السابق.	٣٣	٣٤
٢٨ نوفمبر ١٩٤٢م	الخبز الأفرنجي المصنوع من الخليط السابق .	٣٤	٣٥
٢ يناير ١٩٤٣م	١ – حدد سعر الرغيف زنة ٦٧ درهمًا المصنوع من الخليط السابق بخمسة مليمات تسليم المخابز .	--	--
	٢ – الخبز الأفرنجي والفطيرة .	٣٥	٣٦
تاريخ التسعيرة	**نوع الخبز**	**سعر الأقة بالمليم تسليم المخابز**	**سعر الأقة بالمليم تسليم المنازل**
٢٠ يونيه ١٩٤٣م	١ – حدد سعر الرغيف زنة ٦٧ درهمًا المصنوع من القمح المخلوط بدقيق الشعير بنسبة ٩٠ إلى ١٠ بخمسة مليمات تسليم المخابز .	--	--

	٢ – الخبز الأفرنجي والفرنساوي والفطيرة من الدقيق المخلوط السابق .	٣٥	٣٦[١]

(١) ينظر : محمود محمد السباعي , تطور الأسعار ١٩٣٩–١٩٤٩م ، الجزء الأول . الأهرام ، البلاغ ، مصر ، البصير ، الفترة من ٢يونيه ١٩٤١ – ٢٠يونيه ١٩٤٣م .

ملحق رقم (٣)

الأسس التي اتخذت في تحديد أسعار الخبز البلدي بمدينة القاهرة في الفترة ١٩٤٠ – ١٩٤٣م .

التاريخ	أجرة المصنعية بالقرش	أجر المشال بالقرش	ربح المخبز بالمليم	ناتج الشوال
١٩٤٠م	٣٥	١	مليم	١١٥ أقة
١٣ يونيه ١٩٤٢م	٣٥	١,٥	مليم	١١٥ أقة
٥ يوليه ١٩٤٢م	٤٠,٦	١,٥	مليم	١١٢ أقة
١٨ يوليه ١٩٤٢م	٤٦	١,٥	مليم	١١٢ أقة
٨ سبتمبر ١٩٤٢م	٤٣	١,٥	مليم	١١٢ أقة
٢٠ يونيه ١٩٤٣م	٥٥,٦	٢	مليم	١١٢ أقة[١]

(١) ينظر : محمود محمد السباعي – تطور الأسعار ١٩٣٩–١٩٤٩م ، الجزء الأول

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة – دار الوثائق القومية بالقاهرة

* مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٢٦٦١٥ " توفير الحبوب والمواد الغذائية لتموين البلاد ١٩٣٨ – ١٩٤٣م " .

* وثائق عابدين ، كود أرشيفي ٠٠٦٩/٠٠٩٠٨٨ " التماسات وتلغرافات مقدمة من عدة أشخاص إلى رئيس الديوان الملكي " .

ـــــــــــــــ ، كود أرشيفي ٠٠٦٩/٠٠٩١٣٥ " شكاوى مقدمة من عدة أشخاص إلى رئيس الديوان الملكي " .

* مجلس النظار والوزراء ، جلسات مجلس الوزراء أكواد أرشيفية ٠٥٥٠٦٦/٠٠٧٥.٠٥٥٠٨١.٠٠٥٥٢٥.

٠٥٥٤١٤ـ٠٥٥٣١٥ـ٠٥٥٤٢٣ـ ٠٥٧٧٦٨

ثانيًا : الوثائق المنشورة :

(*) الحكومة المصرية ، وزارة العدل, مجموعة القوانين والأوامر والمراسيم الملكية لعام ١٩٣٩ـ ١٩٤٣م .

(*) الحكومة المصرية, وزارة العدل , مجموعة الوثائق الرسمية من عام ١٩٤١ـ ١٩٤٤م .

(*) رئاسة مجلس الوزراء , هيئة المستشارين , خدمات مصر للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ـ ١٩٤٥م , المطبعة الأميرية , القاهرة ١٩٤٧م.

(*) مجلس النواب والشيوخ " أدوار الانعقاد من عام ١٩٤١ – ١٩٤٥م " .

(*) الوقائع المصرية من عام ١٩٣٩ – ١٩٤٥م .

ثالثًا : المصادر والمراجع :

(*) راشد البراوي ، وحمزة عليش ، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية , الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٥٤م .

(*) صليب سامي , ذكريات (١٨٩١ ـ١٩٥٢) , القاهرة ١٩٥٣م .

(*) فؤاد محمد شبل , عصب الحرب , مطبعة المعارف , القاهرة ١٩٤٤م.

(*) محمود متولي ، تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ –١٩٤٥م) ، دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٧٧م .

(*) محمود محمد السباعي ، عبد الفتاح محمود علي , تطور الأسعار(١٩٣٩ – ١٩٤٩م) ، الجزء الأول , القاهرة ١٩٤٩م .

(*) يونان لبيب رزق , تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ـ ١٩٥٣م) , مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام , القاهرة ١٩٧٥م .

رابعًا : الدوريات والصحف :

(*) الأهرام ، الاتحاد ، الدفاع الوطني ، البصير ، البلاغ ، مصر ، المصري "١٩٤١ – ١٩٤٣م" .

(*) مجلة غرفة القاهرة " ١٩٤٢ – ١٩٤٣م " .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
□ التمهيد	
□□توفير الحبوب لتموين مدينة القاهرة	
١ – تحديد مساحات القطن والإكثار من زراعة الحبوب	
٢ – سياسة الاستيلاء على الحبوب ومنتجاتها	
٣ – الاستيراد من الخارج والاستعارة من السلطات البريطانية	
٤ – سياسة خلط الدقيق	
□□التسعير الجبري وتطور أسعار الدقيق والخبز في مدينة القاهرة	
□□توزيع الدقيق والخبز في مدينة القاهرة	
□□مخالفات التموين وقضاياه	
□□الخاتمة	
□□قائمة الملاحق	
□□قائمة المصادر والمراجع	
□□الفهرس	